مهرجان القراءة للجميع



مكتبة الأسرة

جون ديوى

ترجمة: خيرى حماد مراجعة: مروان الجابرى

الفـردية قديمًا وحديثًا

أمهات الكتب





الهيئة المصرية العامة للكتاب

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
المؤلف/ جون ديوى :	٧
المسهمون فى هذا الكتاب	
الفصل الأول : البيت المنقسم على نفسه	٩
الفصل الثانـــى : دراسة قاعدية لأمريكا	١٩
الفصل الثالـــث : الولايات المتحدة كيان متحد	٣١
الفصل الرابـــع : الفرد الضائع	٤٥
الفصل الخامس : نحو فردية جديدة	٦٥
الفصل السادس : الاشتراكية العامة أم الرأسمالية	٨٧
الفصل السابـــع : الأزمة فى الثقافة	١٠٥
الفصل الثامـــن : الفردية فى حاضرنا	١٢٥

عبد الله علي عمران

الفصل الأول

البَيت المنقسِم عَلى نفسِه

مع أننا مـاديًا وظاهريًا ننتمي إلى القـرن العشـرين ، فقـد بات من الشائع القول أننا نعيش فكرًا وإحسـاسًا ، أو على الأقل باللغة التى نعبر بها عن الفكر والإحـساس ، فى قـرن ماض ، يتراوح بين القـرن الثالث عشـر والثامن عشـر . وفى وضع متناقض كهـذا ، ليس من الغريب أو المدهش، أن نرى بحثًا عن الحياة الأمريكيـة ، كذلك الذى ظهر مثلاً عن «مدلتاون»(*) ، يشـير فى أكـثر من مـرة أو مكان ، إلى الحـالة الفكرية «الحائرة» أو «المرتبكة» ، كطابع مميز لنا .

فنحن نعيش ، من ناحية دراسة طبائع البـشر ، فى حضارة مالية أو نقدية ، عقائدها وطقوسها هى السـائدة . فالمال وسيلة التعامل والتبادل ، وما يتعاقد حوله من الفاعليات المتعلقـة باكتسابه ، يكيفان جذريًا فاعليات الناس الأخرى . وهذا بـالطبع ، ما يجب أن تكون الحـال عليه ، إذ أن على الناس أن يكسبوا معيشتهم . أو ليس كذلك ؟ ولماذا يشتغل الناس، إذا لم يكن عملهم فى سبـيل المال ؟ وكيف يتيسر لهم الحـصول على ما

(*) مدينة أمريكيـة متوسطة اتخذت نموذجًا لبحث عن تأثير التطورات الصناعـية فى الكيان الاجتماعى - المترجم .

يريدونه من حاجيات ومباهج ، إلا إذا دفعوا المال لشرائها ؟ وهكذا فهم يمكنون غيرهم من كسب مزيد من المال وبالتالى يمكنونهم من إنشاء الحوانيت والمصانع ، لتشغيل عدد آخر من الناس ، حتى يكسبوا مزيداً من المال ليمكنوا أناسًا آخرين من كسب مزيد من المال ببيع البضائع ، وهكذا دواليك . وحتى الآن ، فكل شيء يتجه نحو الأفضل ، فى نطاق هذه الحضارة التى هى خير ما يمكن ، وأعنى بها فرديتنا الخشنة ؟ أو هل هى فرديتنا المهلهلة ؟

وإذا كان من شأن فاعلية طراز حضارتنا أن تجزىء المجتمع إلى طبقتين ، أولاهما الطبقة العاملة ، وثانيتهما طبقة رجال الأعمال - وهى تشمل ذوى الحرف - وأن تجعل عدد أفراد الأولى ضعفى ونصف ضعف الطبقة الثانية ، وإذا كانت أيضًا قد ركزت طموح الآباء من أفراد الطبقة الأولى على رؤية أولادهم يصعدون إلى الطبقة الثانية ، فذلك مما لا شك فيه ، لأن طريقة الحياة الأمريكية تقدم فرصًا لا مثيل لها لكل فرد ، لينجح طبقًا لفاعلياته . وإذا كان قليل من العمال يعرف ما يعمل ، أو يدرك معنى ما يعمل ، وإذا كان أقلهم ، يدركون ما سيؤول إليه عملهم - إذ الواقع أن واحدًا فى الألف فقط من إنتاج أكبر صناعة من صناعات ميدلتاون يستهلك محليًا فى المدينة - فهذا عائد بدون ريب إلى أننا مضينا فى اتقان نظام توزيع إنتاجنا ، حتى غدت البلاد بأسرها كلاً (وحدة واحدة) . وإذا كانت جمهرة العمال تعيش فى خوف دائم ، من فقدان

عملها ، فهذا يعود حتمًا إلى أن روح التقدم عندنا ، المتجلية فى تغيير الأنماط والأزياء ، واختراع آلات وقوى جديدة لزيادة الإنتاج ، تجعل كل شىء دائم التحرك . ولا شك أن ثمار صناعتنا وازدهارنا قد ضبطت بدقة لتتفق مع القدرة الفردية ، حتى بات من الطبيعى ومن المعقول أيضًا ، أن يتطلع العمال بقلق وفزع ، إلى مستقبلهم عندما يبلغون الخمسين أو الخامسة والخمسين من العمر ، فيوضعون هم وخدماتهم على الرف .

وإننا نسلم بكل هذا ، ونعتبره جزءًا حتميًا من نظامنا الاجتماعى بينما نعتبر إطالة الشرح فى الناحية القاتمة منه كفرًا بحق شريعة ازدهارنا. لكنه نظام يتطلب فلسفة جاهدة وقاسية . وإذا ما تطلع المرء إلى ما نعمل، وإلى ما يجرى ، وتوقع بعد ذلك أن يجد للحياة نظرية تنسجم مع الوضع الحالى الفعلى ، فسيصدمه التناقض الذى سيقع عليه . إذ أن الوضع يتطلب إثباتًا لمذهب الجبر الاقتصادى كاملاً . فنحن نعيش وكأن القوى الاقتصادية هى التى تقرر نمو مؤسساتنا أو تدهورها ، وكما لو أنها هى التى تقرر مصير الأفراد . وفى هذا تصبح الحرية اصطلاحًا منسوخًا ، ونصل نحن إلى مرحلة تسيرنا فيها إشارة من آلة صناعية ضخمة . ولذلك يصبح النظام الفعلى القائم كناية عن لائحة تسعيرية للقيم ، محددة تحديدًا دقيقًا ، فتقاس قيمة الإنسان بقدرته إما على الاحتفاظ بما هو عليه ، أو على إحراز السبق فى سباق تنافسى مالى . » وضمن نطاق بيوت ذوى الإمكانات أو الفقراء ، تستمر المقومات الشخصية للحياة

العائليـة ، كالزواج والولادة وتربيـة الأطفال ، والوفـاة . لكن ضرورات الحياة الواقعـية هذه ليست هي ، التي تقرر الاحتيـاجات المادية ، وطريقة الحصول عليها ، إنما تقررها التفصيـلات الخارجية المتعلقة بمدى ما يحصل عليه رب العائلة من مـال » . والفلسفة الصالحـة لوضع كهذا ، هي التي تقول بتنازع البقاء ، وبقاء الأصلح اقـتصاديًا . وقد يتوقع المرء ، أن يجد أن النظرية السـارية على الحياة ، إذا كـانت تعكس الأوضاع القـائمة هي نظرية التطور أو الداروينية ، فـي أقوى صورها وأشكالها . أو قـد يتوقع المرء أخيـرًا أن يجد أن أكثر السـمات الشخصـية مدعاة للاعـتزاز ، هي التقدير الواضح للمنافع الشخصية ، والطموح المصمم على الحصول عليها مهـما كان الثمن . وفي هذه الحالة لا يحـسب للعواطف والتـعاطف إلا الحساب الأدنى .

وليس من الضروري القول ، إن الصورة الراهنة للحياة في «مدلتاون» أو في أية مـدينة أخرى ، هي ليـست من هذا النوع . ولا يخيـفنا نحن الأمريكيين شيء ، بقدر ما يخيـفنا أن نسمع بأن مخلوقًا مضللاً في مكان متأخر من الكرة الأرضية ينـادي بما نحن نطبقه - مع العلم أن تطبيقنا له أكثـر كفـاءة ودقة من تطبـيق أي شعب آخـر - وأعني بذلك الحتمـية الاقتصادية . وجماع نظريتنا ، هي أن الإنسان يخطط ، ويستخدم الآلات من أجل أغراضه الإنسانية والروحـية بدلاً من أن تحمله هذه الآلات حيث تشاء . ولعلنا في دعوتنا إلى مذهبنا المثالـي ، أعلى صوتًا وأقوى جهيرة

منا فى دعوتنا إلى مذهبنا المادى ، ولعل مذهبنا المثالى هو أكثر الفلسفات التى سمعها العالم ضجيجًا وأعلاها عقيرة . فنحن نمتدح حتى أكثر رجالنا نجاحًا ، ليس لحيويتهم الهوجاء الأنانية فى المضى قدمًا فى طريق النجاح ، إنما نمتدحهم لولعهم بالأزهار وحبهم للأطفال وحدبهم على الكلاب ، أو عطفهم على الأقارب من الكهول والشيوخ . فكل من يحث صراحة على اتباع مذهب أنانى يلقى حيثما توجه النفور والعبوس والتقطيب . وهكذا فعلى الرغم من اختفاء البيت وزيادة الطلاق فى جيل واحد زيادة بلغت ستمائة بالمائة ما يزال التاريخ يستطيع أن يسجل أبلغ ما يمكنه من التمجيد العاطفى لقداسة البيت ومناحى الجمال فى الحب الدائم. إننا مثقلون بالغيرية «الايثارية» ، متفجرون بالرغبة فى «خدمة» الآخرين .

هذه هى بعض التناقضات الواضحة بين سلوكنا ومؤسساتنا من ناحية، وبين معتقداتنا ونظرياتنا من الناحية الأخرى ، وهى متناقضات يحسر عنها النقاب أى استقراء لأحوال أى من مدننا الشبيهة بمدلتاون. وليس من المدهش أن نرى سكان هذه المدن حائرين ، قلقين ، ذاهلين ، يتطلعون دومًا إلى كل ما هو جديد ومختلف ، ليجدوا ، كقاعدة عامة ، القديم ذاته ، مرتديًا زيًا جديدًا . ومن الممكن أن نلخص رأينا قائلين إن الديانات لم تحترم ، فى الغالب ، فى أى مكان من العالم ، وفى أى عصر ، كما تحترم عندنا ، كما أنها لم تكن فى أى وقت ومكان منفصلة

عن الحياة كما هي منفصلة عندنا . وأكاد أتردد في القول بأن هذا الكتاب يتناول الحياة «الدينية» في «مدلتاون» . إن تمجيد الديانة ، على أساس أنها قد ختمت موافقتها النهائية على الازدهار المالي ،وقدمت الحافز الفعال لنضال أقوى من أجل مثل هذا النجاح ، هو أمر مناسب ، إلا أن تبنى الكنائس لآخر مبتكرات الشاشة السينمائية والإعلان ، أمر يقرب كثيرًا من السوقية . ولقد تطور التعليم في المدارس إلى الحد الذي أصبحت فيه نسبة من يصل من الطلاب إلى الدراسة الثانوية أكثر منها في أي بلد آخر. ويعتقد أكثر من نصف الطلاب في الصفوف الثانوية العالية أن الفصول الأولى من توراة اليهود ، تقدم صورة أكثر دقة ، عن تاريخ الإنسان وأصله من الصورة التي يقدمها العلم . بينما لا يقول بالعكس إلا الخمس فقط. ولو قمنا باستفتاء شامل بين الطلاب عن طريق توزيع الأسئلة عليهم ، فإنه قد يتبين لنا أن نسبة مماثلة خليقة بأن تعرب عن اعتقادها بأن هاردنغ هو أعظم من أنجبته البشرية في العالم . ويمكن وضع هذه القصة في شكل مختصر آخر ، إذا قارنا بين ما يجرى فعليًا للحياة العائلية وللحياة اليومية حيث ترتدي أوجه النشاط ثوبًا علمانيًا كاملاً وبين خطبة يلقيها أحد القسس على منبر الكنيسة قائلاً : «إن أنبل كلمات ثلاثة في اللغة الانكليزية هي : الأم والبيت والسماء » فعن طريق هذه المقارنة نستخلص ملاحظة تؤكد أن مثل هذا القول سيتقبله أي جمهور مستمع أمريكي دون سؤال أو تردد .

وليس من المهم ، اختيار النواحي البارزة أو التافهة فى التناقض بين الحياة الخارجية التى نعيشها وبين أفكارنا ومشاعرنا أو ما نسميه على الأقل بمعتقداتنا وأحاسيسنا . والسؤال المهم هنا هو : ما العلة فى هذا الانقسام والتناقض ؟ هناك ، بالطبع ، فئة تعزو السبب إلى الحقيقة الماثلة وهى أن الناس ، لكونهم بصورة عامة أطفالاً فى شكل رجال ، أو بلداء خاملين ، لا ينتظر منهم ، إلا تمثيل الأدوار التى يعهد إليهم بأدائها . لكن هذا «التفسير» لا ينقلنا بعيدًا ، حتى ولو تقبلناه ورضينا به . إذ أنه لا يشرح الصور المعينة التى تبدو فيها البلادة المشار إليها . فكلما تعمق الإنسان فى معرفة التاريخ ودراسته ، كلما تأصل اعتقاده ، بأن التقاليد والنظم ، تلعب دورًا أبرز فى تعليل الأمور من القدرة الفطرية أو العجز الفطرى ، ومن الواضح الجلى أن التصنيع السريع فى حضارتنا ، قد بغتنا وأخذنا على حين غرة ، ولما كنا غير متأهبين له عقليًا وروحيًا ، فإن عقائدنا القديمة ، توقفت عن النمو ، وإن كنا كلما ابتعدنا عنها ، كلما تظاهرنا بالتمسك بها واعتناقها . والواقع أننا نعتبر تلك العقائد كوصفات سحرية، فعن طريق ترديدنا لها باستمرار ، نأمل فى إبعاد مساوئ الوضع الجديد ، أو على الأقل فى منع أنفسنا من رؤية هذه المساوئ . وإن معتقداتنا الاسمية لتقوم بالمهمة الأخيرة بصورة فعالة .

ونحن ، بدلاً من أن نتساءل جديًا كيف لنا أن نستخدم ما فى متناول أيدينا من وسائط لإقامة مجتمع عادل مستقر ، نلجأ ، بالاستناد إلى

سيطرتنا الضخمة على التذرعيات[1] وإلى امتلاكنا لتكنولوجيا موثوق بها راسخة ، إلى تمجيد الماضي وتقنين الوضع الراهن (بإيجاد المبررات الشرعية له) ثم جعله مثلاً أعلى . هذا هو استنكافنا العظيم ، وأنه لاستنكاف يفسر العلة والطريقة التى تجعل منا بيتا منقسما على نفسه . وتراثنا وتقاليدنا فى حد ذاتها ، مزدوجة الطابع ، فهى تنطوى على المبدأ المثالى القائل بتساوى الفرص والحرية للجميع دون الاكتراث بالمنشأ أو الحالة كشرط أساسى لتحقيق هذه المساواة بصورة فعالة. وهذا المثل الأعلى، والمحاولات لتطبيقه ، هى التى كونت يوما ما فلسفتنا الأميركية الجوهرية ، تلك الفلسفة التى لقيت رفعة القدر باعتبارها رسالة عالم جديد . أنها العنصر الروحى الأصيل فى تقاليدنا ، وليس فى استطاعة أيًا كان الادعاء صدقًا ، بأنها قد اختفت كليًا من حياتنا وإن كان ما بشرت به من نظرة روحية ودينية جديدة لم يتحقق . إنها لم تصبح ، (حتى وبصورة لا واعية) المصدر الحيوى لفلسفة مشتركة تميزنا بطابعها ، إنها توجه سياستنا بصورة تشنجية ، وعلى الرغم من أنها قدمت لنا العديد من المدارس ، إلا إنها لا تسيطر على أهدافها أو مناهجها.

وتضم شرائعنا فى الوقت نفسه سنة أخرى أكثر قدمًا ، فتوجيه

---

(١) جمع تذرعية (واسطية) مشتقة من مذهب الفلسفة الذرائعية وهى القائلة بأن قيمة الفكرة هى فى صلاحيتها لان تكون ذريعة للعمل . (المترجم) .

الصناعة والتجارة من أجل كسب المال ليس بالأمر الجديد ، ولا هو بثمرة عصرنا وثقافتنا ، بل توارثناه ، من الماضى البعيد . لكن اختراع الآلة قد أعطى لهذا التوجيه قوة ومـدى لم يكونا لديه فى الماضى . وتعتمد قوانينا وسياساتنا ووقائع المشاركة الإنسانية ، على ائتلاف مبتدع بين الآلة والمال، سينتج الثقـافة المادية أو المالية التى تميز حـضارتنا . وهكذا بدأت سجف النسيان تـغطى وتحجب العامل الروحى من تقاليـدنا ، وأعنى به الفرص المتســاوية للجميع وحرية التـعامل والتبـادل . وبدلاً من تطوير الفرديات طبقًا لذلك العامل الروحى ، بدت ظاهرة جديدة ، تدعو إلى قلب جميع مبـادئ الفرديـة لتنسجم مع مناهج حـضارة مـادية ، وغدت تبـعًا لذلك المصـدر والمبرر لكل ظلم وكل إجـحـاف وعدم مـساواة . وهكذا قـامت محـاولات التسوية ، وقام الصـراع الذى اختلطت فيـه الأهداف والمقاييس اختلاطًا يصعب معه التمييز فيما بينها .

الفصل الثاني

دراسة قاعدية لأمريكا

سمعنا كثيراً فى السنوات الأخيرة عن الوعى الطبقى . ومع أن اصطلاح «الوعى القومى» ليس شائعًا ، إلا أن قومية الحاضر ليست فى الحقيقة إلا تعبيراً حماسيًا لهذا الاصطلاح . وهناك ظاهرة بدت مؤخراً يمكن إطلاق اصطلاح «الوعى الثقافى» أو «الوعى الحضارى» عليها ، وهذا الاصطلاح ، مثله فى ذلك مثل الوعى الطبقى والقومية ، يرتدى شكلاً مثيراً للبغض والنفور - فهو أساس النزاع بين الجماعات ومسماه . وقد لا تكون الحرب ونتائجها ، قد خلقت فى بلادنا شعوراً بالنزعة القومية الأمريكية كطراز ذى خصائص من الحضارة ، ولكنها أى الحرب ، قد خلقت مثل هذا التأثير حتمًا لدى النخبة المثقفة فى أوروبا .

ولم يكن الأوروبيون ، قبل الحرب ، يعتقدون ، بوجود «الأمريكانية» كطراز للثقافة ، ولكنهم الآن ، يرونها ، ويعتقدون بوجودها كخطر يهددهم . وكرد فعل لذلك ، أو كمظهر من مظاهر الاحتجاج ، نما ، على الأقل لدى رجال الأدب فى أوروبا ، وعى بثقافة أوروبية الطابع والمميزات ، يرون أنها ثمينة ومهددة الكيان بغزو من شكل جديد من أشكال البربرية منبثق من الولايات المتحدة . وهكذا فإن عداءً حاداً لنفوذ أجنبى قوى يحل الآن محل ذلك التجاهل المجامل لما كان

يعتبر قليل الشأن والخطر . ولقد يتطلب الأمر معرفة أغزر وأوسع من معرفتى لسرد حتى عناوين الكتب والمقالات التى تصدر سنويًا من المطابع الأوروبية والتى تحمل عبء إيضاح خطر أمريكا على الحضارة الأوروبية التقليدية .

ولا تهمنى هنا الناحية الأوروبية فى الموضوع : فأكثر عمليات التوحيد الاجتماعى يحدث استجابة لضغط خارجى . وقد يصدق هذا على ولايات متحدة أوروبية إذا ما تألفت وتحققت ، إذ تكون بمثابة رد فعل وقائى ضد السيطرة الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية . وقد تكون الثمرة ، طيبة بالنسبة لأوروبا ، فنكون بذلك ، ومن ناحية دولية، قد أسدينا خدمة لهدف طيب ، وإن كان ذلك بدون ذكاء منا ، إذ فى النهاية ، لا يعزينا كثيراً أن نعرف بأننا كنا ، إذ فقدنا روحنا ، وسيلة للمساعدة على إنقاذ روح الغير . والآن ما هى الصورة التى ترتسم لأمريكا فى أذهان النقاد الأوروبيين ؟

لا شك أن بعض الكتاب جاهل وحقود . هؤلاء يمكن تجاهلهم . لكن بعضهم على جانب من الذكاء وحسن الاطلاع ، بقدر ما يتوفر لأجنبى من حسن الاطلاع على أحوال بلد أجنبى ، ودون أن يكون مجرداً من العطف والود . ولا تتفق آراء هؤلاء بعضها مع بعض فحسب ، بل مع اعتراضات المنشقين وأحاجيجهم كذلك . وأتناول هنا كنقطة انطلاق

الوصـف الذى طلـع به **ميولر فرانيفلز**[*] للعقليـة والسجية الأمـريكية ، فذلك يلائمنى بالإضافـة إلى نباهة عقل **ميولر** ونزاهتـه . ويلوح لى أن معالجته لـلموضوع ، هى أكثر مثيلاتهـا إنصافًا ، لأنه يفهم «الأمريكى» على أنه طراز من العقلية ، ينمـو ، لأسباب متشابهـة ، فى جميع أنحاء العالم ، وكـان بالإمكان ظهوره فى الـوقت المناسب فى أوروبا نفسـها ، حتى ولو لـم تكن هنا ما يسمى جغـرافيا بأمريكا ، على الرغم من أن نمو هذا الطراز فى بقية أنحاء الـعالم ، يشتد قوة ، ويغذ سيـراً بتأثير أمريكا نفسها .

وخليق بأى أمـريـكى تنطبق عليـه صـورة مــا يدعى نموذج الفـرد الأمريكى ، أن ينفعل بهذه الصورة التى ترسم له . ذلك أنه يقال لنا أن ذلك النموذج هو طفـرة أصيلة حقيـقية فى تاريخ الحضـارة ، وأنه جديد مبتدع ، وأنه نتاج القرن الأخيـر وأنه موسوم بالنجاح . ويقال لنا كذلك إن هذا النموذج يحـول أوضاع الحياة الخـارجية ، وبذلك يتفـاعل ويفعل فعله فى المحتـوى المادى (الفيزيقى) للحياة ، وأنه يجـمع نماذجه الأخرى ويعيد صـياغتها وسكهـا من جديد وأن ما من فتوحـات عالمية النطاق ،

(*) كتاب «أسرار الروح» ترجمة عن الألمانية إلى الانكليزية بيرنارد ميال وطبع فى نيويورك عام ١٩٢٩ . ومن المناسب أن يضاف هنا ، بالنسبة إلى الكتاب ، أن ليس هناك فيه - أى فى الكتاب - أى غـموض أو أسرار أو خـفايا . ويعنى المؤلف بالروح «التـأثيرات الاستجابية الحية والمتبادلة والمتعددة بين الفرد والعالم» .

سواء أكانت فتوحات روما أو فتوحات المسيحية ، يمكن أن تقارن بفتوحات «الأمركة والتأمرك» فى مدى فاعليتها . وإذا كان النجاح وكانت الكمية هما فى الواقع مقياس «الأمريكى» فإن الإقرار بهما خليق بأن يرضى روحه . وما قيمة الانتقادات المعادية إذا كان الأمريكى يقر هذا النموذج المنسوب إليه .

وسواء أكانت معالم هذا الطراز النموذجى لم تحدد بعد تحديداً نهائيًا بالشكل الذى يرسم به ، وسواء أكان الأمر غير ذلك ، فإن هناك أفرادًا أمريكيين ينحرفون عن هذا الطراز ولا ينطبقون عليه . ذلك لأن هناك كثيرين سينطوون على تحفظات فى إعجابهم بالصورة التى ترسم عنهم . وبالطبع قد يكون هؤلاء المنشقون ، كما يقول عنهم النقاد الأوروبيون ، من قبيل الشذاذ العجزة ، كأسماك خارج الماء ، المصابين بمرض الحنين إلى التقاليد والسنن الأوروبية . ومع ذلك فإنه من المجدى التساؤل عما إذا كان النموذج الأمريكى ، على افتراض أن هناكُ نموذجًا للفرد الأمريكى ، قد اتخذ شكلاً نهائيًا . ثم ما هى قبل كل شىء المناقب المزعومة لهذا الطراز ؟

تنبثق هذه الخصائص بصورة مبدئية ورئيسية من اللاشخصية ، فجذور الملكة العقلية لا واعية ولكنها حية فى الغرائز والمشاعر ، أما فى أمريكا فيقال لنا أن الدوعيية ، لا قيمة لها وبالإمكان تجاهلها ، وأنها قد تخضع أو تتبع التعقلية الواعية ، مما يعنى تكييفها وفقًا لحاجات العالم

الخارجى وأوضاعه. فنحن نملك «الفكر» ولكن على طريقة برجسون وتفسيره ، أى العقل وقد ضبطت أوتاره على أحوال الفعل فى المادة وفى العالم . إن حياتنا العاطفية ، سريعة ، وجياشة هيجانية وغير مدققة ، ويعوزها الاستقلال الفردى والتوجيه من الحياة الإدراكية . وهنا تبرز فكرة «الروح الأمريكية ذات الاصطناع والمظهر الخارجى» التى لا وحدة داخلية فيها ولا طرافة حتى ولا شخصية حقيقية .

إن علائم وسمات «تجريد الروح الإنسانية من عنصر الشخصية» هى تكريس لأخذ الحياة بالمقياس الكمى وما يتبع ذلك من امتهان النوعية ، ثم جعل الحياة آلية الكيان ، والتدرج العام على اعتبار التكنيك غاية وليس وسيلة وذلك من أجل استعقال الحياة العضوية والعقلية أيضًا ، بإيجاد المبررات العقلانية لها ، وأخيرًا استقياس هذه الحياة وحصرها بمقاييس معينة . وفى هذا المجال تكون الفروق والمميزات الفارقة موضع التجاهل بينما يصبح التوافق والتماثل المثل الأعلى المنشود . وفى هذا لا يزول التميز الاجتماعى فحسب إنما يغيب كذلك التميز الثقافى ، ومن جراء ذلك يزول التفكيرُ الانتقادى فلا يحس به إلا بسبب انعدامه . ولما كانت سمتنا الصارخة هى الايعارية الموجهة للجماهير على نطاق واسع ، فإن ما نظهره من قابلية للتكيف والمرونة فى تفكيرنا العملى ، عندما نعالج الأوضاع الخارجية ، قد وجد طريقه إلى نفوسنا وأرواحنا وأصبح التجانس فى الفكر والعاطفة مثلاً أعلى .

فرمـوز «الأمركة» التى تغزو العـالم هى إذن ، الاهتمام بالكمـية ، والتصنيـع الآلى والاقتبـاس . ولهذه الرمـوز حسناتها بالـطبع ، إذ أنها تؤدى إلى تحسين مستوى المعيشة والأوضاع الخارجية للحياة ، لكن تأثيرها لم يقتصر على هذه الأمور ، فقد غزت العقل والشخصية أيضًا وأخضعت الروح لصبـغتـها الذاتية . ولما كـان الانتقاد الذى يـوجه إلى هذا الرأى معـروفًا مألوفًا ، ولما كـان يؤلف العبء الملقى أكـثره على كاهل نـقادنا الأمريكيين بالذات ، فإن المرء لا يسعه أبدًا أن يجزم بمدى ما يستقيه النقاد الأجانب من الملاحظة المبـاشرة ومدى ما يستـقونه من الروايات والأبحاث الأمريكية التى لا تتـفق وواقع الوضع الأمريكى ، وذلك فى الصورة التى يرسمهـا أولئك النقاد لنا ولحياتـنا . إن هذه الحقيقة لا تنـتقص من قوة الاتهام . إنما تزيد منها وتثير بمزيد من الإلحاح مسألة ماذا تعنى حياتنا ؟

لن أنكر وجـود هذه السـمات المميـزة ، ولا وجود تلك المسـاوئ العديدة للاصطناع والاهتمام بالمظاهر الخـارجية التى تخلق تلك الحالة من الوسطية الفكرية والخلقـية . فهذه الخـصائص توجد حقًا ، وتطبـع الحياة الأمريكيـة ، بينما شرعنا فى السـيطرة على حياة البـلاد الأخرى . لكن أهميتـها شىء آخر يختلف عن وجـودها ، وقد كان مويلر فرانيفلز على جانب عـظيم من الذكاء ، عندمـا اعتـرف بأن هذه الخصـائص انتقـالية وليست دائمة ونهائية . كما أقـر بأن تلك القوى هى من الأصالة والقيمة الذاتية ، بحـيث يكون من الحماقة الثـورة عليها والتـفجع على الماضى .

والسؤال الآن «كيف يمكن لنا أن نجتاز مرحلة هذه الخصائص وأن نرتفع عليها» ولا شك أن هذه الملاحظة الأخيرة ، هي التى تميز بحثه التقديرى عن أبحاث الآخرين .

وفى وسع المرء ، رداً على هذا السؤال ، القول بأننا ما زلنا ، فى المراحل الأولى من دور الانتقال ، فلا يكاد يتهيأ لأى شىء لم يمض عليه سوى مائة عام من الزمن ما يكفى ليتكشف عن معناه فى غمرة السير البطئ للعملية الزمنية فى التاريخ الإنسانى ، وقد نتساءل أيضًا ما إذا كان مؤلفنا المشار إليه ، لم يقع أحيانًا فى خطيئة الآخرين من صغار النقاد ، إذ وصف الظواهر العابرة على أنها خصائص دائمة . وعندما أقول هذا ، لا يخامر فكرى «رجاء تفاؤلى» بالمستقبل وما فيه من احتمالات ، وإنما أود إثارة قضية كم من العيوب والمساوئ التى افترض بأنها تنتمى إلى النظام القائم حاضراً ، هى فى الحقيقة ، ظواهر ترسبت إليه من النظام السابق الزائل ؟

إن القوة ، والسلطة هما دومًا شيئان نسبيان ، وليسا من الأشياء المطلقة ، والفتح عرض للضعف لدى الشعب المغلوب على أمره وللقوة لدى الشعب المنتصر . والانتقالات تنبع من شىء لتصب فى شىء آخر . إنها تكشف عن الماضى وتشير إلى معالم المستقبل ، وفى هذا المجال لابد أن نوعية الماضى وروحانيته وتنوعاته الفردية كانت تعانى نوعًا من الانحراف والعوج الشديد ولا لما استسلمت بهذه السهولة التى يقال لنا

أنها استسلمت بها لطريقة أخذ الحياة بالكم وتكييف الحاضر بشكل آلى ذى مقاييس معينة محددة . ومما لا شك فيه أن هذه العناصر الفاسدة والضعيفة لم تستأصل فهى ما زالت تعيش فى الحاضر ، وإن الأوضاع الراهنة لتعطيها الفرص لتكشف عن ذاتها . ناهيك عن أنها غير مغلولة ولا خافية عن الأنظار . ومع أن منظرها المكشوف ليس مما يلذ للنظر ، فإنها ستظل لا تسترعى انتباهًا ولا تستدعى معالجة ، طالما كانت لا تبدو نافرة مثيرة للاهتمام . وإنى لأتساءل بشدة إذا لم يكن الكثير من هذه الأشياء المعترض عليها - عن حق وحقيق - فى واقعنا الحالى ، كشفًا لما كان يخفيه ويبطنه الطراز القديم من الحضارة ، وإذا كان يجب اعتبار وجودها المحسوس المنظور من مساوئ أو من محاسن القوى الفاعلة الآن .

ومن الممكن طبعا أن نحاجج ، كما يفترض كيسلرنغ مثلاً ، بأن النظام الجديد أو النظام الأمريكى ، يرمز ببساطة إلى أن الغرائز الحيوانية للإنسان قد انطلقت من عقالها ، بينما أبقتها تقاليد أوروبا القديمة ، مغلولة ، خاضعة خضوعًا نظاميًا لشىء اسمى يدعى بكثير من الإبهام بالروحانية . إن الشك فى أن يكون كبت هذه الغرائز حلاً لمشكلتها لا يقتصر على أمريكا . فما ينـدى عن مخلوق ما من شراهة عارمة لا محل لها أمام طعام ميسور ، قد يكون ظاهرة تشير إلى مسغبة سابقة أكثر مما قد يكون تكشفًا حتميًا عما كان عليه الإنسان القديم من جوع وحرمان ، والثقافة التى تقوم سننها على الحط من قيمة الجسد وعلى إيجاد الفروق

الحادة بين الجسد والعقل والغريزة والفكر والناحية النظرية والعملية قد تؤدى إلى إفساد الجسد والروح معًا . ولقد يتطلب الأمر قدرًا من الحكمة لا يتوفر لإنسان للتميز بين ما هو انعكاس نظام حياتي وفكرى قديم لم يتغير بعد وبين ما هو إنتاج أصيل حقيقى للقوى الجديدة وذلك فى ميدان ملامح الحاضر الممجوجة .

وهناك شيء واحد يبدو بصورة معقولة ، كحقيقة ، وهو أن «فردية» الحضارة الأوروبية التى يعظمون شأنها ويفاخرون بها ، والتى أضحت مهددة بما فى الطراز الأمريكى من اقتياس وتجانس ، كانت شيئًا محدودًا للغاية . وإذا كان لأحد أن يرد بالمثل ففى وسعه أن يتساءل عن الحصة التى كانت للفلاح أو للعالم فى تلك الحضارة . وأنه لأكثر من رد للحجة أن نقول أن طبقة العمال والفلاحين ، التى حررت من العبودية الفكرية ، ستثأر أمدًا ما لنفسها . ولما كانت الديموقراطية لا تملك قوة الاهتمام بالتكنيك هو بالدقة أكثر ما يدعو إلى الرجاء فى حضارتنا ، إذ سيؤدى فى النهاية ، إلى تحطيم الولاء للاقتياس الخارجى ، وللمثل الأعلى القائل بالكمية الضخمة . وبعد فإن تطبيق هذا التكنيك لم يخط خطوات بعيدة ، والاهتمام به لا يزال إلى حد كبير ناشئًا من الانبهار به أكثر مما هو ناشئ عن التعود على استخدامه وأقلمته . وأخيرًا فإن التكنيك يمكن أن يكون فحسب التحرر من الفردية تحررًا على نطاق أوسع من أى نطاق مضى .

ويلفت فرانيفلز الانتباه ، فى تكهن مفعم بالأمل فى المستقبل ،

الذى قد نكون متجهين نحوه ، إلى الحقيقة القائلة بأن إفقار الفرد يصحبه، حتى فى وقتنا الحاضر ، إثراء لموارد المجموع . ويقول ، أن المجتمع الراهن ، بصورة إجمالية ، متميز بالسيطرة على الطبيعة وبقوة عقلية وموارد إدراكية تفوق ما كان لدى المواطن الأثينى فى العصور الكلاسيكية أو لدى رجل عصر النهضة ، فلماذا لا يعمل هذا الثراء الجماعى إذن على رفع مستوى معيشة الأفراد بصورة مماثلة ؟ ولكن فرانيفلز لا يسأل هذا السؤال . وفى زعمى أن عدم البحث فى هذه المسألة يؤلف الخيبة الأساسية للنقاد ، سواء أكانوا من الأجانب أو المواطنين . فمذهبنا المادى وتعلقنا بكسب المال وبقضاء أوقات طيبة ، ليست بأشياء مجردة قائمة بنفسها ، إنما هى ثمار لحقيقة كوننا نعيش فى حضارة مالية، وفى أن تنفيذنا الفنى وتكنولوجيتنا يسيطر عليهما الاهتمام بالكسب الفردى الخاص . وهنا يكمن الخلل الأساسى الخطير فى حضارتنا ، كما يكمن مصدر المساوئ الفرعية التى تستأثر بالكثير من الاهتمام . إن النقاد يتناولون العوارض والآثار ، وإن تجنبهم ، سواء أكانوا من الأجانب أو المحليين ، الخوض فى بحث الدوافع الاقتصادية الرئيسية ، يبدو لى كدليل على سيطرة التقاليد الأوروبية القديمة التى تزدرى الجسد والأمور المادية والمشاغل العملية . وأن نمو الطراز الامريكى ، هو فى رأى النقاد ، تعبير عن حقيقة أننا قد حافظنا على هذا التقليد ، وعلى النظام الاقتصادى القائم على الكسب الشخصى ، بينما قمنا بتنمية مستقلة للصناعة

والتكنولوجيا تكاد تكون تنمية ثورية . وعندما يتناول نقادنا هذه الناحية بدلاً من تجنبها ، فإنهم يفعلون شيئًا مجديًا .

وإلى أن نواجه هذه المسألة ، فسيستمر الاضطراب والفوضى فى الحضارة المنقسمة على نفسها . ذلك أن التنمية الضخمة التى يقول نقادنا الاوروبيون ، أنها قد طغت على الفردية وأغرقتها ، هى فى الحقيقة ثمرة العصر الآلى ، ولابد أن تحذو البلاد الأخرى حذونا فيها ، نتيجة توسع التكنولوجيا الآلية . ولا ريب أن تأثيرها المباشر كان فى السيطرة على أشكال معينة من الفردية . وما دامت الفردية مقترنة بأرستقراطية من طراز تاريخى ، فإن امتداد العصر الآلى ، سيكون فى الظاهر ، معاديًا للفردية فى معانيها التقليدية فى جميع أنحاء العالم . لكن انتقادات نقادنا الأوروبيين ، تحدد فقط ، الموضوع الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق ، وستظل مشكلة بناء فردية جديدة منسجمة مع الظروف الموضوعية المنظورة التى نعيش فيها ، أعمق مشاكل أيامنا الحاضرة .

وهناك «حلان» يفشلان ، فى حل هذه المشكلة . أولهما أسلوب الاجتناب الذى يترتب على التسليم بالادعاء القائل بأن طراز الفردية السليم الوحيد هو ذلك الذى توارثناه من الأجيال المتعاقبة التى سبقت عصر تكنولوجية الآلة والمجتمع الديموقراطى الذى تخلقه . أما «الحل» الآخر الذى يعتبر مكملاً للأول ، فينبع من الزعم بأن الأحوال الحاضرة دائمة ونهائية ، وأنها تقدم شيئًا نهائيًا وثابتًا بالفطرة . ولا يمكن أن

تكون فكرة إيجـاد حل ، أصيلة وفى مـحلها ، إلا إذا اعـتبـرنا الظروف الحاضرة انتقـالية ومتحركة ، واعـتبرناها أيضًا مادة نعالجهـا لاستخلاص نتيجة أخرى منها ، أو بعبارة أدق ؛ إلا إذا اعتبرنا الظروف نفـسها مشكلة يجب حلهـا . وفى وسعنـا أيضًا أن نأخذ القـاعدة الـتى قدمـها النقـاد الأوروبيون كوسـيلة لتنمية إدراكنا لبعض أحـوال المشكلة . وإذا ما أخذنا بهذا الاعتبار ، تبين لنا ، أن المشكلة أصـبحت جوهريًا مسألة خلق فردية جديدة، لها من الأهميـة بالنسبة للأوضاع المعاصرة ، مـثلما كان للفردية القديمة يوم عزها . والخطوة الأولى فى توسيع تعريف هذه المشكلة هى فى إدراك العـصر الجـماعى الذى ولجنا إلـيه . وعندمـا نفهم ذلك ، فـإن المشكلة ستعرف نفسها بأنها استخدام حقائق حضارة متكتلة متحدة لإضفاء الطابع الشرعى على العنصر الروحى الفارق فى النـسخة الأمريكية للمذهب الفردى ، ولتجسيد هذا العنصر فى ذلك المذهب : عنصر المساواة والحرية المعـبر عنه ليس ظاهريًا وسـياسـيًا فحـسب ، بل المعبـر عنه بالمشـاركة الشخصية فى تنمية حضارة مشتركة .

الفصل الثالث
الولايات المتحدة كيان متّحد

حتى عـهد قريب كان من الشـائع لدى كل من يراقب الأوضاع فى بلادنا من أمريكيين وأجانب ، أن يلخصوا ظواهر حياتنا الاجتماعية تحت عنوان «الفردية» . وكـان بعضهم يـرى فى هذه الفردية المزعومـة أبرز ما حققناه ، بينما رأى فـيها بعض النقاد ، مصدر تأخـرنا ، وعلامة وجود كيان غير مـتحضر نسبيًا . لكن كلا التفسيـرين يبدو الآن تافهًا وفى غير محله . فالفردية ما زالت الراية التى نحملها ، وكثيراً ما نحاول استعمالها كنداء حربى لجمع الصفوف ، ولا سيما إذا رغبنا فى هزيمة تنظيم حكومى لأى نوع من أنواع الصناعة ، كان حتى الآن معفيًا من الرقابة التشريعية. فحـتى فى الدوائر العليا ، تمتدح الفـردية الشرسة على إنـها فخار الحـياة الأمريكية . لكن ليس لهذه الكلمات أدنى علاقـة بالحقائق المتحركة لهذه الحياة .

وليسـت هناك من كلمة تعـبر تعـبيـراً وافيًا عمـا يحدث . فكـلمة «الاشتراكية» لا تفى بالغرض لكثرة ما يتصل بها من الارتباطات السياسية والاقتصادية المحـددة ، و «الجماعية» قد تكون أكثـر حيادًا ، ولكنها أيضًا تعبير حزبى أكثر من كـونها اصطلاحًا تفسيريًا . وقد يؤدى الدور المتزايد باستمـرار ، الذى تلعبه الشركات التـجارية والطوائف الحرفيـة فى حياتنا

الاقتصادية إلى استنباط كلمة أكثر موافقة وصلاحًا ، يمكن استعمالها فى نطاق أوسع مما يوحى به معناها القانونى الفنى . ففى وسعنا القول ، إذن، بأن الولايات المتحدة قد انتقلت باستمرار من فردية رائدية مبكرة إلى حالة من التجمعية الاتحادية المسيطرة . فالأثر الذى تتركه اتحادات العمل فى تقرير مجالات نشاطنا الصناعى والاقتصادى ، هو فى الحقيقة السبب والرمز لهذا الميل إلى التجميع فى جميع وجوه حياتنا . فالتجمعات العمالية والحرفية والتجارية ، سواء أكانت صلبة أو رخوة فى تنظيماتها ، تحدد أكثر فأكثر فرص الأفراد ومجالات اختيارهم وأعمالهم .

ولقد ذكرت أن نمو الاتحادات المهنية القانونية فى الصناعة والنقل والتوزيع والتمويل هو رمز لتطور الاتحادية التجمعية فى جميع وجوه الحياة. ولقد انقضى عهد التخوف من الشركات الموثقة(*) (الاحتكارات) وأصبح نسيًا منسيًا ، ولم تعد التجمعات الاقتصادية الكبرى القاعدة اليومية المألوفة فحسب بل أخذ الرأى العام يتطلع إليها الآن باعتزاز أكثر مما يتطلع إليها بخوف . إن الحجم هو مقياسنا الحاضر للعظمة ، فى هذا الشأن كما فى غيره من الشئون ، وليس من الضرورى أن نتساءل ما إذا كان إعطاء الفرص للمناورات والمضاربات التجارية ، من أجل الربح الذاتى ، أو زيادة الخدمات العامة بكلفة أدنى ، أصبح الدافع المسيطر . فالدوافع الشخصية تكاد لا تحسب كأسباب منتجة إذا ما قورنت بالقوى

(*) الموثقة : اتفاق اندماجى بين عدة بيوت صناعية.

غيـر الشخصـية . لقد أتى الإنتـاج الضخم والتوزيع الضـخم ، بصورة حتمية فى أعـقاب عصر البخار والكهرباء ، وخلقا سوقًا مـشتركة تترابط أجزاؤها بالمواصلات المشتركة المتبادلة وبالاتـكال المتبادل فيما بينها ، فلقد زالت المسـافات وزيدت من سـرعـة العمل وتسـارعـه زيادة هائلة . فكان الراسمال المجمع والسيطرة المركزة من النتائج الراهنة لذلك .

الرقابة السيـاسية أمر لازم ، لكن الحركة لا يمكن إيقـافها عن طريق التشريع ، والشـاهد على هذا هو البطلان التقريبى لمفعول قـانون شيرمان لمحاربة الاحتكار ؛ فقـد امتدت حركة التجمع والتـوائق المهنى ، فشملت الصحف والمصانع ومشاريع الإنارة والنقل المحلية والبنوك ، ومخازن البيع بالمفرق ، والمسارح والسينما ، ولعل أبـرز الحقائق المعروفة التى تمثل هذه الحـركة ظهـور شركـات الجنرال مـوتورز ، والشركـة الأمـريكية للبـرق والهاتف، وشركة الفولاذ الأمريكية (يونايتد ستيتس ستيل)، ونشوء نظام سلسلة المخازن ، وتجمعات شركات الإذاعة مع الشركات التى تدير المسارح فى كافـة أنحاء البـلاد . وقد أدت المشـاكل السيـاسية وبعض المـصاعب الداخلية إلى الإبطاء فى تجمع شركات السكك الحديدية ، لكن مما لا شك فيه إن هذا التوحيد قادم أيضًا . وعلى السيطرة السياسية ، فى المستقبل ، إذا أرادت أن تكون فعالة ومثمرة ؛ أن تأخذ شكلاً إيجابيًا لا سلبيًا .

ذلك أن القـوى التى تعـمل فى هذه الحركـة ، هى من الضـخامـة والتعقد ، بحيث يتعذر وقفها عن العمل بإشارة من القانون أو التشريع .

فبالإضافة إلى إمكانية التهرب المباشر من القوانين ، هناك طرق قانونية عديدة للدفع بالحركة إلى الأمام ؛ فالترابط الضمنى بين إدارات الشركات (التوشيج) وقيام الأفراد والشركات بشراء الأسهم والمخزونات من الباطن والتجمع فى شركات مساهمة ، وتزويد الشركات بالأموال اللازمة للسيطرة على السياسات ، أشياء كلها تؤدى إلى نفس النتائج التى تؤدى إليها عمليات الاندماج المباشرة بين الشركات . ولقد ذكر فى مؤتمر أخير للصيارفة أن ثمانين بالمائة من رأسمال جميع المصارف الموجودة فى البلاد، هى الآن فى أيدى اثنتى عشرة شركة مالية . ومن الواضح أن السيطرة العقلية على العشرين بالمائة الباقية ، باستثناء ما لدى بعض المؤسسات الصغيرة ذات الطابع المحلى أمر سيتلو بصورة آلية .

وفى وسع عالم الاقتصاد ، أن يضاعف الأمثلة وأن يضفى عليها شكلاً أكثر دقة . لكننى لست من علماء الاقتصاد ، بالإضافة إلى أن الحقائق معروفة للجميع ، ولا تتطلب إيضاحًا تفصيليًا ، وغرضى هو إبراز أثر نمو هذه الشركات الاتحادية فى تحول حياتنا الاجتماعية من قضية فردية إلى قضية اتحادية . أما انعكاسات هذا التبدل ، فهى نفسانية ومهنية وسياسية ، ذلك لأنها تؤثر على أفكارنا العملية ومعتقداتنا وسلوكنا جميعًا .

وليس بالإمكان فهم التدهور المؤسف فى حالة المزارع ، إلا على ضوء تصنيع البلاد تصنيعًا صادف فى آن واحد هذا التحول نحو تجمع

المصالح الحرفية والاقتصادية . وستحاول الحكومة الآن أن تعمل من أجل خلق كيان تعاونى للمزارعين يجمعهم ويوحد شملهم ، وهو ذات ما سبق للفطنة التجارية أن فعلته - خلافًا لرغبة الحكومة فى حينه - من أجل الإنتاج الصناعى والنقل . إن الشدة التى تعانيها الفئات غير المترابطة وغير المتجمعة هى الدليل على مدى سيطرة الفكرة التجمعية المهنية . إن علماء الاجتماع الذين يعنون بالحياة الريفية يركزون الآن اهتمامهم بصورة رئيسية على إبراز تأثير المناطق العمرانية المدنية - أى المناطق التى يهيمن عليها التنظيم الصناعى - فى تقرير الأوضاع والأحوال فى المناطق الريفية.

وهناك مظاهر أخرى لهذا الوهن والتضعضع ، تتحدث عن القصة ذاتها ، فالطراز القديم من العامل الحرفى المدرب تدريبًا فرديًا ، للقيام بعمل فردى فنى ، آخذ فى الزوال الآن ليأخذ محله فى العمل ، إنتاج ضخم مكتل ، يقوم به رجال كتلوا لإدارة الآلات التى جزأت العمل ، تجزئة دقيقة. ففى معظم الحالات ، يكون التدرب ، مدة بضعة أسابيع على استعمال الآلة ، كافيًا لتدريب العامل عليها . فالإنتاج المكتل الضخم ، يخلق نوعًا من التعليم الجماعى الذى تضيع فيه القدرة الفردية والمهارة . وبينما يصبح العامل الحرفى عاملاً آليًا أكثر منه فنيًا ، فإن من نواصل تسميتهم بالفنيين ، كالكتاب والرسامين ، يجدون أنفسهم فى وضع يحتم عليهم إما أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف العمل المنظم (الشركات المنظمة) أو يطردوا إلى خارجه كبوهيميين فى عقولهم لوثة .

وقد يقول قائل إن الفنان يبقى كقوة فردية ناجية صاعدة ، لكن الاحترام الاجتماعى الذى يضفى عليه فى هذه البلاد ، يقاس بمقياس قوته . ووضع الفنان فى أى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية ، يقدم القياس الصحيح لحالة ثقافتها ، ولا ريب أن مركز الفنان فى الحياة الأمريكية الحاضرة ، وهو مركز غير اساسى ، دليل مقنع لما ستؤول إليه حالة الفرد المنعزل ، الذى يعيش فى مجتمع آخذ بأسباب الاتحادية النامية .

وجه الاهتمام مؤخراً إلى ظاهرة جديدة فى الحضارة الإنسانية : ظاهرة العقلية التجارية ذات اللغة والمصطلحات الخاصة بها ، وذات المصالح الخاصة والمتميزة بتكتلاتها الشخصية التى يقرر فيها مفكروها ، بصفتهم الجماعية ، نسق المجتمع بشكل عام وكذلك نسق حكومة المجتمع الصناعى ، وهم فى ذلك يتمتمون بنفوذ سياسى يفوق نفوذ الحكومة بالذات . ولا يهمنى هنا ، أن أبحث فى مدى قوتهم السياسية ، لكن ما أهتم به فى بحثى الحال ، هو أن لدينا الآن ، على الرغم من افتقاره للكيان الرسمى أو القانونى ، اتحاداً تجمعيًا عقليًا ومعنويًا لم يشهد التاريخ مثيلاً له من قبل . فأبطالنا الوطنيون هم آل فورد ، وآل اديسون الذين يمثلون هذه العقلية للعالم . وقد يجد بعض النقاد ، تسلية ، فى الاستهزاء بنوادى الروتارى والكيوانيين والأسود ، ولكن فى وسع هذه النوادى جميعها ، أن تتجاهل الهزء ، لأنها الممثلة للعقلية الاتحادية المسيطرة .

ويبدو انحطاط الطراز القديم للفرد والفردية فى وسائل التسلية وقضاء أوقات الفراغ والألعاب أكثر بروزاً منه فى أى أمر آخر . ولا ريب أن معاهدنا وكلياتنا ، عندما جعلت من الرياضة عملاً منظمًا عهدت بالإشراف عليه وخلقه إلى مديرين من ذوى الرواتب ، إنما كانت تجارى روح العصر ، فى اتباع الطريقة الجماعية الصرفة ؛ ولقد أدى ظهور سلسلة من المسارح المترابطة ، إلى القضاء على حياة التسلية القديمة المستقلة التى كانت تقوم فى بيوت الأفراد ، كما كان نتيجة له . وتعمل الإذاعة والأفلام السينمائية والسيارة جميعًا على خلق حياة عقلية وعاطفية مشتركة ومتجمعة . ومع بعض الاستثناءات الفنية الماثلة فى المنشورات الخاصة وفى قسم ما من الصحف ، فإن الصحافة هى أداة التسلية فى وقت فراغ سريع الزوال ، وهى تعكس عملية تكوين الجماعية العقلية بالوسائل والمناهج التكتلية التجمعية . بل إن الجريمة تتخذ أيضًا شكلاً جديدًا ، فقد نحت منحى التنظيم والتكتل الاتحادى .

إن بيوتنا وطرق مواصلاتنا النفقية (المترو) هى من معالم هذا الغزو الذى تتعرض إليه خصوصياتنا ، وهى شواهد على انهيار هذه الخصوصية، بل كادت حقوق الخصوصية أن تفقد أى معنى لها فى متناول التعريف والتحديد . أننا نحيا معرضين لأعظم طوفان من الإيحاء الجماعى عاناه أى شعب . فالحاجة إلى عمل موحد والحاجة المزعومة إلى رأى متكتل وشعور مترابط متحد ، إنما هى حاجات تعالجها وتسدها

الدعـاية الفكرية والإعلانيـة المنظمـة . ولعل الداعيـة العامل فى الحـقل الإعلانى هو أهم رمز لحياتنا الاجتـماعية الراهنة . ولربما كان هناك أفراد يقاومون ويصمدون ، ومـع ذلك فإنه يمكن لوقت ما ، اصطناع العواطف والمشاعر بوسائل جماعية لمصلحة اى شخص أو أية قضية .

ولا أقصد من كل مـا قلت ، استنكار هذه الأمور ، أو وزن ما فـيها من حـسنات وسيـئات ، وإنمـا سردتهـا كدلائل علـى طبيـعة صـورتنا الاجتـماعية. وعـلى المدى الذى يتم فيه تشكيلهـا وتوجيهـها ، بواسطة عوامل اتحادية وجـماعية نحو أهداف جمـاعية أيضًا ، وفى هذا ترافق هذه التغيرات التى تطرأ على العقلية وعلى مقـياس المقام الاجتماعى ، تغيرات أساسيـة تطرأ على الأفكار والآراء التى تفسر الحيـاة بواسطتها . وفى هذا المقام تمدنا الصناعة أيضًا بالرموز البارزة على ذلك .

فمثلاً ، مـاذا حل ، بالمثل الأعلى القديم للتوفير الاقـتصادى وحسن التدبير ؟ عـندما قام هنرى فورد يدعو إلى مـقياس حـر للإنفاق بدلاً من المقياس الضـيق للتوفير الشخصى ، ثارت جـمعيات تشجيع التـوفير بين الشباب ، فقد صدم فورد إحساساتها ، على الرغم من أن توصياته كانت منسجمة كل الانســجام من جميع اتجاهات العصر الاقتـصادية . فالإسراع فى الإنتـاج المكتل يتطلب زيادة فى الشـراء ، لا تتم إلا بطريق الإعـلان على نطاق واسع ، وبطريق البيع بالتقسيط وتـسليم عملية البيع إلى وكلاء خبـيرين فى تحطـيم المقاومة الـشرائية لـدى الأفراد . وهكذا غـدا الشراء

«واجبًا» اقتصاديًا ، كـما كان التوفير «واجبًا» فى عهـد الفردية . ويعتمد كيان الجهاز الصناعى على إيجاد نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، فإذا ما أختل هذا التوازن ، فإن البناء الاجـتماعى يتأثر بأسره ، ولا تعود الرفاهية ذات مـعنى . ويصبح تبديل رأس المال وتوسيعه ، أكـثر ضرورة من أى وقت آخر . لكن ما يوفره الأفراد ، بالنظر إلى ضآلته ، لا يكفى للقيام بهذه المهـمة ، ومن هنا يستقى الرأسمال الجديد بصـورة رئيسية من الأرباح الإضافـية للشركـات الكبرى ، وفى مثل هذه الحـالة ، يغدو من السخف القول للأفراد بأنه يمكن الإبقاء على عجلة الصناعة مستمرة الدوران عن طريق امـتناعهم عن مـقارفة مـتع الاستـهلاك ، كـما تصـبح دعوى «التضـحية» بـالعدول عن شراء مـا يريده الإنسان سـعيًا وراء التوفـير ، ضعيفة مهلهلة . وهكذا فإن مـا يقال للفرد ، فى الواقع ، هو أنه بمقارفته مـباهج الشـراء الطليق إنما يؤدى واجـبه الاقـتـصادى ، إذ يحـول دخله الإضافى إلى المخزن التجارى حيث يمكن استغلاله، بصورة أكثر فعالية . وهكذا يفقد التوفير ما كان له من فضيلة .

ومقابل ذلك يتـبلور التغير الذى يطرأ على المفـاهيم السائدة للنظرية الاقتصادية القديمة ، بإلزام أصحاب الأعمال بزيادة ما يدفعونه من أجور ، إذ أن زيادة الاستـهلاك عن طريق زيادة الإنفـاق ، الذى يؤدى إلى زيادة كبرى فى الإنتاج من جديد ، لا يمكن المحافظة عليها ، إلا إذا توفر لدى المستهلكين مـا ينفقونه . فعدد الأثرياء محـدود ، وحاجتهم الاستهـلاكية

محدودة أيضًا . وشراء هذه الطبقة للكمـاليات ، أصبح ضرورة أكثر منها رذيلة ، بالنظر لما تسهم به فى تسيير عجلة الصناعة والتجارة . ولربما ظل الترف يشجب كرذيلة مثلما تمتدح الاعراف القديمة التوفير باعتباره فضيلة ، لكن هذا الشجب ، أشبه بالدق العقيم للمـاء لتناقضه مع حركة الصناعة والتجارة . ولكن هناك على كل حال حدًا معـينًا لاستهلاك الطبقة المثرية للكماليات ، ومواد الترف وما كنا ندعـوه بالضروريات . أما الاحتياجات التى تجعل عجلة الإنتاج والتوزيع مـتواصلة الدوران ، فيجب أن تنبع من جماهير الشعب ، أى من طبـقة العمال ، والموظفين من ذوى الرواتب . وهكذا ينشأ «الاقـتصاد الجـديد» القائم على فكرة الارتباط والاقـتران بين الأجور المرتفعة والرخاء الاقتصادى .

وقد يصعب ، بل يستحيل ، قيـاس الأهمية الكلية لإعادة تقييم تلك الآراء المتصلة بالتوفير ، والأجور المخفـضة ، وهى التى كانت أساسية فى المذهب الاقتـصادى القديم . ولو كـانت هذه الأهمية ترمـز إلى تبدل فى النظرية الاقتـصادية المجردة فحسب ، لما كـان لها هذه القيمـة العظيمة ، لكن التبديل ، فى النظرية ، هو فى الحـقيقة انعكاس لتغيـر اجتماعى لا يكاد يقل كثـيرًا عن أن يكون تغيـيرًا ثوريًا . ولست أعنى أن «الاقتـصاد الجديد» قـد تم تركيزه فأصـبح حقيقـة ، أو أن تلك العملية الرامـية إلى الإسراع فى الاستهلاك الجماهيرى العام ، لتضخيم الإنتاج والإسراع به ، لا يمكن أن تصل إلى نهاية ، أو إنها منطقية كليًا ، لكن بعض التطورات

لا يمكن أن تعود القهقرى . فأولئك الـذين اعتادوا على الأجور العالية ، وعلى مستوى عـال من الاستهـلاك ، لا يمكن أن يقنعوا بـالرجوع إلى مستوى خـفيض . فقد ظهر وضع جديد يجب أن نضـعه فى حسابنا فى المستـقبل . ولا شك أن أزمات وضـائقات اقتـصادية ستـحل يومًا ما ، ولكن ، ليس فى وسعنا ، أن نعـالج هذه الأوضاع الطارئة فى المستـقبل بنفس الأساليب التسليمية القدرية والعـرضية التى كنا نستعملها فى علاج مثيلاتها فى الماضى . فـستـبدو هذه الأزمات طارئة شـاذة ، لا عادية ، وسيضطر المجتـمع ، بما فيه أقطاب الصناعة ، إلى تحمل مسـئولية ، كان وكانوا معـفيين منها . وستـضطر الدعوة إلى الرخاء العام فـى هذه الحياة إلى مواجـهة اختـبارات لم تتعـرض لها العقـيدة التى تقـول بأن الإنسان سينال الخـلاص فى العالم الآخر تعويضًا عـما يلقاه من شقـاء فى العالم الراهن . ولم يبـد «الرخاء» فـى عام ١٩٣٠ ، كـحقـيـقة مـضمـونة ، للكثيرين ، كـما كان باديًا فى الشطر الأول من العام الذى سـبقه . ولا ريب أن الضيق أو الكساد الاقتصادى ، يجعل المشكلة التى نجمت عن نمو التكتل الصناعى والمالى ، أكثر حدة . وإن زيادة فاحشة فى الدخل قدرها ٨ بلايين لن تؤدى إلا إلى تفاقم الوضع الاقتـصادى ، هذا إلا إذا وجدنا منفذًا فى طرق إنتـاجية . وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا دعمنا الاسـتهلاك وقـويناه. وهو أمـر يتطلب توسـيعًا فى التـنظيم والإشراف ، ليشـمل الاستهـلاك بالإضافة إلى الإنتاج والتوزيع ؛ ويبـدو لى أن النتائج البديلة

ستتبلور ، أما فى توسع محدد للتكتل الاجتماعى بحيث يشمل المستهلك العادى أيضًا أو فى بلاء اقتصادى على نطاق واسع .

سبق لى ان ذكرت بأننى لم اورد ما أوردت فى أمثلة على ما يحدثه التكتل النامى للمجتمع فى التفكير والعرف الاجتماعى ، من أجل استنكار رد فعل ذلك التكتل أو تحبيذه . وإنما أتيت بها ، لأظهر صورة انهيار فلسفة حياتية فردية وتكوُّن خطة جماعية من التساند والتكامل تجد طريقها إلى كل سبل الحياة الشخصية ، والعقلية والعاطفية ، سواء ما يتعلق منها بالعمل ، أو بأوقات الفراغ ، وسواء ما يتصل منها بالأخلاق أو بالاقتصاد . ولكن ، لما كان هدفى إظهار فساد المفاهيم القديمة ، على الرغم من أنها لا تزال المفاهيم التى ينادى بها علنًا وجهاراً ، فإن هذه الإيضاحات تؤكد بصورة جازمة ، مظاهر الاقتياس النامى ، والتجانس الجماعى ، وهو ما يستنكره النقاد ، حقًا وعدلاً . لكننا لا نكون منصفين، تبعًا لذلك ، إذا تركنا الانطباع سائداً بأن هذه السمات هى كل قصة «اتحادية» الحياة الأمريكية .

فالأشياء التى تنتقد ، هى المظاهر الخارجية لحركة داخلية تتجه نحو التكامل على نطاق لم يعرف من قبل . والتكييف الاشتراكى ليس إصلاحًا مفرطًا فى استدرار الثناء أو عملية مستحبة ، إذ أنها تنطوى على بعض المخاطر التى تهدد بعض القيم الثمينة ، كما تنطوى على تهديد لبعض الأشياء التى يجب أن نفقدها طوعًا . ولكن على الرغم من الكثير

مما يرطنون به عن «الخدمة» و «المسئولية الاجتماعية» ، فإن هذه الظواهر تعتبر بداية حقبة جديدة من التكامل ، تكمن احتمالاتها النهائية ومدى ما سيتحقق منها في ضمير الغيب . وكل ما نحتاج إليه فى الحاضر هو أن نفهم حقيقة بأننا ، سواء أكنا نسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ ، نعيش فى عصر تكتلى .

ولما كان من طبيعة المجتمع ، كما من طبيعة الحياة ، أن تنطوى على توازن بين القوى المتضاربة المتعاكسة ، فإن الأفعال وردود الأفعال هى بالنتيجة متبادلة متكافئة متساوية . ولما كانت عملية التحضير والتكييف الاشتراكى هى فى خطوطها الكبرى آلية وكمية ، فإنه يصار إلى الإبقاء على المجموعة (البشرية) فى حالة التوازن الخطر المقلقل بالتوجه إلى توجيه تحريضى يستهدف الأفراد بصورة مبالغ فيها ومتهورة ولا شرعية . وإذا كان للفوضى والمذهب الآلى الميكانيكى أن يخلقا عقلاً وروحًا وشخصية متكاملة فإن ما يخلقانه يجب أن يكون فكرًا وشعوراً وفردية من طراز جديد .

وفى غضون ذلك ، فإن الشذوذ والخروج عن القانون من ناحية (وأنا لا أفكر هنا بالإجرام الظاهرى مثلما أفكر بالقلق العاطفى والارتباك الفكرى) ، والاقتياس التوافقى من الناحية الثانية ، هما جانبان من المجتمع المتكتل الاتحادى الناجح . وهنا يحتفظ المجتمع بالاتزان فى المظهر الخارجى ليس إلا . وعندما تصبح الاتحادية داخلية ، أى عندما تتحقق فى

الفكرة والهدف فإنها تغدو نوعية كيفية . وفى هذا التبدل ، لا يظل القانون ، حكمًا يفرض من الخارج بصورة استبدادية ، بل يصبح ارتباطات تجمع الأفراد بعضهم إلى بعض . ويصبح التوازن بين الفردى والاجتماعى أساسيًا عضويًا ، فتستثار الإحساسات ويتم إرضاؤها فى مجرى الحياة العادية ، بواسطة انحرافات فجائية لضمان تحقيق ، ما هو ممنوع أو محرم عليها فى أوضاع ناقصة لا يمكن تقبلها وجدانيًا ، على الرغم من قوتها النفاذة التى ليس بالإمكان تجنبها . وهذا الوضع يعرف الفرد بأنه مجزأ ضد نفسه ، منقسم النفس مشتتها .

الفصل الرابع

الفرد الضائع

اقترنت عـملية نمو حضارة اتحادية تكتلية فى مظهرها الخارجى - أو الحضارة التى هى فى طريقها إلى أن تصبح ذلك بسرعة - بظاهرة جعلت الفرد مـغموراً . على أننى لن أحاول أن أحـدد إلى أى مدى ينطبق هذا القول على الفـرص المتاحة للفرد فى مـيدان العمل ، كمـا لن أحاول أن أبحث مدى الحـدود ، التى تقيمـها القوى الاقـتصاديـة العاملة من أجل التكتيل ، على المبادأة والاختيار فى ما يفعله الفرد . على أنه يمكن القول والمحاججة بأن نقصاً قد طرأ على مجال التـقرير والفعالية للكثرة ، بينما ازداد زيادة كبرى مـبالغ فيها مـجال التعبيـر الذاتى للقلة . هذا وإن كان يمكن الرد على ذلك بأن مـا من طبـقـة مفـردة فى الماضى كـانت تمتلك السلطان الذى تـمتع به اليوم أقليـة صناعية حـاكمـة ‍!(ويمكن القول من الناحيـة الأخرى أن سلطان القلة ، هو بالنسـبة إلى الفردية الحـقيقـيـة ، خـداع المظهـر ليس إلا ، إذ أن هؤلاء ، الذين يدل ظاهـرهم على أنهم المسيطرون ، هم فى الحقـيقة ، مدفوعون بقوى خـارجة عن ذاتيتهم ، لا يفترقـون فى ذلك عن الكثرة ، وهذه القوى تدفع بهم إلى قالب مـشترك تزول فى إطاره فرديتهم .

ولا أجدنى مضطراً إلى التمـيـز بين الرأيين ، إذ أن ما أعنيه «بالفرد

الضائع» هنا ، لا صلة له مطلقًا بموضوعنا . فهذا الفرد في رأيي حقيقة فكرية وإدراكية ، منفصلة كل الانفصال ، عن أي مظهر من مظاهر السلطة الحاكمة . وبواعث الولاء التي كانت في الماضي تشد الأفراد بعضهم إلى بعض ، وتسندهم وتوجههم ، وتوحد نظرتهم إلى الحياة، قد اختفت تقريبًا ، وبنتيجة اختفائها ، أضحى الأفراد حائرين ومرتبكين؛ ويصعب أن نجد في التاريخ حقبة ، كان فيها الأفراد مفتقرين إلى مواد العقيدة الثابتة والراسخة ، وإلى أهداف العمل المقبولة ، كالحقبة التي نعيش فيها ، إذ أن استقرار الفردية يعتمد على المواد المستقرة التي يرتبط بها الولاء بصورة وثيقة . وهناك بالطبع ، هذا النفر من الناس الذين ما زالوا أصوليين ، متزمتين في عقائدهم الدينية والاجتماعية ، لكن كثرة صخبهم في الدعوة إلى رأيهم ، دليل على أن التيار يتجه ضدهم . أما بالنسبة إلى الآخرين ، فقد أصبحت مواد الولاء التقليدية عقيمة جوفاء ، أو أصبحت موضع تفنيد ودحض علني ، وهم في ذلك ينساقون مع التيار دون أن يتوفر لهم المرسى الأمين . ويتأرجح الأفراد بين ماض هو من الفراغ الفكري بحيث لا يؤمن الاستقرار ، وبين حاضر ، كثير الاكتظاظ، مليء بالغموض والفوضى ، بحيث لا يمنح الاتزان أو التوجيه إلى الفكر والأحاسيس .

والفردية الثابتة المتكاملة ، هي ثمرة علاقات اجتماعية محددة ، ووظائف معترف بها علانية . وإذا نظرنا إلى الأمور على ضوء هذا

المقياس ، فإن أولئك الذين يبدون فى مركز السلطة ، والذين يسمون بالتعبير عن ملكاتهم الفردية الخاصة إلى ذروة عالية ، هم في الحقيقة مغموررون . قد يكونون قباطنة موجهين في ميادين المال والصناعة ولكن إذا لم يتوفر الإجماع في العقيدة على معنى المال والصناعة فى الحضارة ، ككل قائم بذاته ، فإن هؤلاء ليس فى وسعهم أن يكونوا قباطنة موجهين حتى لأرواحهم ومعتقداتهم وأهدافهم ، فهم يمارسون قيادتهم ضمنًا وسرًا، وبالتالى دون وعى أو تفكير ، وهم يقودون ، ولكن تحت ستار قوى اقتصادى غير موجهة اجتماعيًا ، وغير شخصية . وجزاؤهم ، لا يكون فى ما يعملونه فى مراكزهم ووظائفهم ، بل فى توجيه النتائج الاجتماعية إلى الربح الذاتى . وهم يتلقون تهليل الجماهير ، ويستثيرون إعجابها وحسدها ، لكن هذه الجماهير المهللة تتألف كذلك من أفراد ذاتيين تائهين، فقدوا الإحساس بالاتجاهات والمنافع الاجتماعية .

إن تأويل ذلك يكمن فى حقيقة أنه بينما تنتج الأفعال نتائج جماعية ومشاعة وتكتلية اتحادية ، فإن هذه النتائج تأتى خارج نطاق المقصود منها، وبعيدة عن أن تكون بمثابة التعويض المبهج الذى يستقى من الشعور بتأدية خدمة اجتماعية . وبالنسبة لهؤلاء ، كما بالنسبة للآخرين ، فإن أعمالهم المهنية هى شخصية خاصة وبالتالى فإن ثمارها هى كسب شخصى خاص. ويستحيل توفر ترضية وتعويض كاملين حيثما يقوم مثل هذا الانقسام . ولذا فإن انعدام التحسس بقيمة اجتماعية هو تعويض يوفره تسارع حاد فى

الفاعليات التى تزيد من الكسب الشخصى والسلطة الخاصة . إن المرء لا يستطيع أن ينفذ بإبصاره إلى الوعى الباطنى لعشرائه ، ولكن إذا كان هنالك أى قدر عام من القناعة الباطنية لدى أولئك الذين يؤلفون أقليتنا المالية الحاكمة ، فإن الدليل على توفر ذلك المقدار مفقود بشكل محزن . أما بالنسبة للكثرة فإنها تساق إلى هنا وهناك بقوى خارجة عن سلطانها.

" ولعل أبرز سمة لحياتنا الحاضرة من الناحية الاقتصادية ، هى اللا أمنية (الافتقار إلى الاطمئنان) ، وإنها لمأساة أن نرى الملايين من الرجال الراغبين فى العمل ، عاطلين بصورة دورية متكررة ، إذ بالإضافة إلى حالات الكساد الدورية ، فإن هناك فى جميع الأوقات جيشًا دائمًا من العمال العاطلين ، الذين لا يجدون عملاً دائمًا نظاميًا . ولا تتوفر لنا المعلومات الدقيقة عن عدد هؤلاء ، لكن الجهل حتى بالأرقام ؛ أمر هين، إذا ما قيس بعجزنا عن فهم النتائج الأدبية والنفسية للأحوال المقلقة المضطربة التى تعيش فيها الجماهير الكبيرة . إن تأثير اللاّ أمنية أعمق وأوسع من البطالة المجردة . والخوف من فقدان العمل ، والفزع من غد الشيخوخة ، يخلقان القلق ، ويجرحان الكبرياء بصورة تؤذى الكرامة الشخصية." وحيث تتوفر المخاوف ، فإن الفردية القوية والباسلة تتعرض للانهيار . إن النمو الواسع للموارد التكنولوجية ، الذى قد يجر الأمان فى أعقابه ، قد جاء فى الحقيقة بطراز جديد من عدم الاطمئنان ، نتيجة للتوسع فى استخدام الآليات ، التى تحل محل اليد العاملة . لقد بدأت

الترابطات والاتحادات ، التى ترمز إلى عصر موحد ، تدخل عدم الاطمئنان والقلق فى الحياة الاقتصادية لطبقة أصحاب الرواتب العالية ، لكن هذا الاتجاه ما زال فى مراحله الأولى ، وهكذا فإن التحقق من عجز المتابعة الشريفة والدؤوبة ، لعمل أو وظيفة ، عن تأمين مستوى مستقر من الحياة ، يقلل من احترام العمل ، ويحث الكثيرين على اهتبال الفرص فى بعض طرق المغامرات ، للحصول على الثروة التى تجعل الأمان ممكنًا. وكدليل على هذا ، فى وسعنا الاستشهاد بمهازل مضاربات البورصة فى السنوات الأخيرة .

«والمظاهر البادية فى الحياة الأمريكية ، من قلق ، وعدم أناة ، وهياج، وتسرع ، هى حتميًا من مستلزمات وضع لا يجد فيه الأفراد سندًا ورضى فى كونهم أعضاءً فى كل اجتماعى واحد ، يعيلهم ويميلونه . إن تلك المظاهر من الناحية النفسية ، أدلة قائمة على الشذوذ، ومن العبث البحث عن تأويل لها ، ضمن نطاق القصد المتعمد للأفراد ، كما أنه من العبث أيضًا ، الاعتقاد بأن فى الوسع الخلاص منها عن طريق مناشدات إرشادية روحية . ولا يمكن أن تفسر ، هذه الظواهر المرضية المنتشرة ، إلا عن طريق تبيان ما فى العلاقات بين الأفراد والأحوال الاجتماعية التى يعيشون فيها من سوء استجابة وسوء توافق .»

فليس فطرة فى الطبيعة الإنسانية ذلك الوله المحموم بأى شىء طالما كان تغييرًا يلهى ، ولا هو كذلك فروغ الصبر وعدم الاستقرار والاضطراب

العصبى والرغبة فى المثير. إن هذه الحالات من الشذوذ بحيث تتطلب تفسيراً لها ، يكمن فى سبب عميق الجذور .

وأرى لزامًا علىّ أن أوضح على نفس الأسس ما يبدو أنه نوع من النفاق . فنحن لسنا ، عن وعى منا ، غير مخلصين فى إقرارنا بالولاء لمثل «الخدمة» ، إذ أن هذه المثل تعنى شيئًا . فمثلاً ، لا يستعمل عضو نادى الروتارى ، أو صاحب المشروع التجارى أو رجل الصناعة الكبير ، هذا الاصطلاح ، كمجرد وشاح «يخفى تحته شيئًا آخر» فى سبيل الحصول على ربح مادى . وأن الإقرار الشائع بهذا الأمر يبرهن على وجود إحساس بالمهمة الاجتماعية للعمل ، يعبر عنه بالكلمات ، ليس إلا ، لأنه غير موجود واقعيًا ، وإن كان موجوداً فى الوهم والإيهام . وإذا كانت تركيباتنا الخارجية فى النشاط الصناعى ، تنعكس فى التكامل التنظيمى لرغبات الأفراد ، وأهدافهم ، وقناعاتهم ، فإن الاحتجاجات الشفوية ستختفى من الوجود ، لأن النفعية الاجتماعية تصبح قضية مفروغًا منها .

ويرى بعضهم أن نسخة أصيلة ، عقلية ومطابقة لمخططنا الاجتماعى الخارجى ، هى الآن فى طريق التكوين بصورة فعلية . ويرى هذا البعض أيضًا أن عقليتنا السائدة ، ومثاليتنا هى عقلية «التفكير التجارى» ومثاليته ، وهو التفكير الذى أصبح الآن نفاذاً شاملاً بصورة مؤسفة. أو ليست المقاييس السائدة الآن للقيم هى تلك المستمدة من النجاح المالى والازدهار

الاقتصادى ؟ وإذا كان الرد علـى هذا السؤال بالإيجاب لا يصلح ، فعلينا أن نعترف ، بأن حضارتنا الخارجـية ، هى فى طريق الحصول على ثقافة باطنية تشابهها وتتفق معها ، مهمـا يكن عدم احترامنا لكيفية هذه الثقافة وصلاحـها . أما الاعـتراض القائل ، بأن مـثل هذا الوضع مسـتحيل ، بالنظر إلى عـجز الإنسان عن العـيش على الخبـز وحده أو على الازدهار المادي ، فإن فيه نوعًا من الإغراء ، ولكن يمكن القول أنه كذلك يستدعى التساؤل . أما الرد القطعى ، فهو إن التفكير التجارى ، غير متحد بذاته، بل مجزأ على نفسه ، وسـيظل كذلك ، ما دام أن نتائج الصناعة ، التى لا تزال القوى الفاعلة المقررة فى الحياة ، تكتلية وجـماعية ، بينما دوافعها المحركة وتعويضاتها ما زالت شخصية مغرقة . ولا يمكن أن يوجد التفكير الموحد ، حتى ولو كان من الطراز التـجارى ، إلا إذا كان القصد الواعى والسعى إلى الاكتمال ، منسجمين مع النتـائج المتحققة عمليًا. وهذا القول يعبر عن أحـوال ، هى من الرسوخ نفسانيًا ، بحيث يمكن اعتـباره قانونًا للوحدة النفسانية . ويقوم البرهان على وجود التجزئة والانفصام فى وجود الكثيـر من التخطيط لـلتطوير المقبل ، بالنسـبة إلى الحـصص والأسهم، داخل الشركات التكتلية الكبرى ، بـينما لا يوجد مقابل ذلك أى تخطيط منسق للتطوير الاجتماعى .

إن نمو التكتليـة الاتحادية محدود ، بـصورة تعنتيـة ، وتبعًا لذلك ، فهى تعمل على تحديد الفردية وتحميلها الأعباء ، وإرباكها وإغراقها . فهى

تحشد خارج الحياة المنظمة الآمنة المستقرة أكثر مما توحد وتكتل داخلها . وبينما جعلت المناطق الريفية خامدة جامدة ، جاءت إلى المدن ، بحركة واسعة ولكنها قلقة . ويكمن حصر التكتلية فى أنها تبقى على المستوى المالى . فمن ناحية ، يلتئم شمل الرجال ، عن طريق استثمار أموالهم، فى نفس الشركة المساهمة ، كما يلتئم شملهم من ناحية أخرى بكون الآلة تحتم الإنتاج الضخم من أجل أن يحصل المساهمون على أرباحهم . وتؤثر النتائج فى المجتمع من جميع وجوهه ، لكنها نتائج غير أساسية مثلما هى الدوافع الإنسانية النهائية التى هى ذاتية وأنانية . والفردية الاقتصادية للدوافع والأهداف ، هى التى تدعم ، ضمنيًا ، فلسفتنا الآلية المتحدة الحاضرة ، وهى التى تهدم الفرد .

وضياع الفردية ، أمر جلى فى القطاع الاقتصادى ، لأن حضارتنا فى الغالب ، حضارة عمل وتجارة . ويتضح هذا بشكل أبرز عندما نتطلع إلى الميدان السياسى . ولا ريب فى أن الإفاضة فى شرح عدم وجود معنى للمنابر والأحزاب والقضايا السياسية ، مضيعة للوقت وللكلام . وعلى الرغم من أن الشعارات القديمة ، ما زالت تستعمل وتتكرر ، إلا أنها لا تحمل أى معنى حقيقى إلا للقليلين . ولا شك أن سياساتنا عامة ، هى فى حالة ارتباك ، طالما أنها لا تمارس بصورة خفية ، من أجل المصالح المالية للجماعات ، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى جدال ونقاش. وهكذا ترتجل القضايا من أسبوع إلى آخر ، مع استمرار التبدل فى الولاء . ومن

المستحيل على الأفراد ، أن يجدوا أنفسهم سياسيًا باطمئنان وفعالية في ظل مثل هذه الأحوال ، والنتيجة الطبيعية هي الخمول السياسي ، الذي تتناوبه بين الفينة والفينة تشنجات وانفعالات متكررة .

ويظهر الافتقار إلى مواد ثابتة للولاء ، يضيع الأفراد بدونها ، بصورة خاصة في وضع الأحرار (Liberal) ، فالتحرر في الماضي أو «الليبرالية» ، كان يتمايز بامتلاك لعقيدة ومنهاج فكري محدودين ، تميزنه عن باقي الأحزاب المحافظة التي لم تكن بحاجة إلى نظريات مرسومة تتعدى الدفاع عن الأشياء القائمة . وعلى سبيل المقارنة ، نقول ، إن الأحرار ، كانوا يعملون على أساس فلسفة اجتماعية مدروسة ، وعلى قاعدة نظرية سياسية لها حدودها ، وانسجامها بحيث تسهل ترجمتها إلى برامج سياسية لمختلف القضايا التي تعالجها . أما الليبرالية اليوم ، فليست أكثر من مجرد حالة فكرية ، يطلق عليها بغموض ، اسم التطلع إلى الأمام ، دون أن تكون واثقة من الاتجاه الذي تتطلع إليه ، أو الأشياء التي ترمي إليها . ولا ريب في أن هذه الحقيقة ، بالنسبة للكثيرين من الأفراد ، وبالنسبة لنتائجها الاجتماعية ، ليست أقل من مأساة ، قد لا تحس بها الجماهير تمامًا ؛ ولكنهم في انجرافهم بدون هدف يظهرون حقيقتها ، بينما ينزعج المفكرون منها ، بصورة واعية ، لأن الطبيعة الإنسانية لا تمتلك أمرها ، إلا إذا وجدت أهدافًا تستطيع أن تربط نفسها بها .

ولا اعتقد أن من الخيال فى شىء الربط بين وطنيتنا المحمسة والعارمة، وبين الوضع الذى قطعت فيه نظرية التكتلية الاتحادية شوطًا بعيدًا ، لتفصل بين الأفراد وبين ما كانوا يتوقون إليه من روابط وولاء محلى قديم ، دون أن تعطيهم بدلاً عن ذلك ، نظامًا ومركزًا جديدين للحياة . وتحتفظ أكثر الشعوب تشبعًا بالروح العسكرية بولاء رعاياها ، ليس باستخدام القوة المادية بل بقوة الأفكار والأحاسيس ، فهى تزرع فى نفوسهم مثل الطاعة ، والتضامن والولاء العام المشترك لقضية عامة . وقد خلقت الصناعة والتكنولوجيا والتجارة العصرية شعوبًا عصرية فى مظهرهم الخارجى . وإذ تقوم الجيوش والأساطيل بحماية التجارة ، وضمان السيطرة على المواد الأولية ، والسيطرة على الأسواق ، فإن الأحوال إذا عرضت على حقيقتها ، وفى صورتها العارية على الجماهير ، فلن تجد أن أفراد هذه الجماهير سيضحون بأرواحهم فى سبيل تأمين الربح الاقتصادى للأقلية ، لكن السعى الفاشل للتعاون الأصيل ، والتضامن المشترك فى الحياة اليومية يجد مخرجًا له فى العاطفة الوطنية . فلدى الرجال غريزة تحبب إليهم الاشتراك فى مخاطر العيش والنضال ، وإذا كان المجتمع اليومى لا يغذى هذا الحافز ، فإن الخيال الانطلاقى ، يصور شعبًا فخورًا ، يكون فيه الجميع فردًا واحدًا . وإذا كانت فروض السلام البسيطة ، لا تنشئ حياة عامة مشتركة ، فإن العواطف ، إذا ما جندت فى خدمة الحرب ، تقدم الصورة الزائفة المؤقتة لتلك الحياة .

ولم أشر حتى الآن مطلقًا إلى ما يعتبره الكثيرون ، أخطر وأوضح أدلة فقدان الأشياء التى تؤلف موضوعًا موثوقًا يستهدفه الولاء ، وأعنى بها الدين . وقد يكون من السهل ، المبالغة فى رسم مدى تقهقر الدين فى مظاهر حياتنا الخارجية ، كارتياد الكنائس ، أو الانتماء إليها أو ما شابه ذلك . ولكن من الممكن ، وإن كان بصعوبة ، المبالغة فى ذكر تأخر الدين كقوة موجهة وتكاملية فى أفكار الرجال ومشاعرهم . فمن المشكوك فيه ، إن الديانة حتى فى العصور المسماة باسمها ، كانت فى الحقيقة ، القوة المركزية الفعالة ، كما يود بعضهم وصفها ، ولكن الذى لا مرية فيه هوانها ، اى الديانة ، كانت رمز وجود الأوضاع والقوى التى منحت لآراء الرجال فى الحياة وحدتها وتمركزها . فقد كانت على الأقل ، تجمع فى رموز لها مكانتها ، واتساع شمولها ، الإحساس بالأمور الوثيقة الصلة بالناس ، ولذا فقد ظل لها مكانتها فى نظرتهم إلى الحياة .

لكن الديانة لا تحقق هذه النتيجة اليوم . فالفصل بين الكنيسة والدولة قد عقبه فصل آخر ، بين الكنيسة والمجتمع ، ولما فقدت الديانة ما لها من عمل ذاتى مجرد ، فقد أضحت ، على أحسن تقدير ، موضوع طوائف أو جماعات . يفصل بعضها عن بعض خلافات عقائدية ، وإن كانت تتحد داخليا فى إطار مذاهب ذات أصل تاريخى مجرد ، ومعان غيبية أو طقسية. ولم تبق فى عصرنا الحاضر روابط للوحدة الاجتماعية ، كتلك التى ربطت فى الماضى الاغريق ، والرومان ، واليهود والكاثوليك

فى العصور الوسطى . وقد تكون هناك فـئة تدرك خطورة ما لضياع الدين كرابطة وثقى من آثار ونتـائج ، لكن الكثرة ، يئست من استـعادة الديانة لأمجـادها ، عن طريق تطوير القيم الاجـتماعـية ، التى يمكن لخـيالات الأفراد وأحاسيسهم أن تشد إليها بقوة ، وهى - أى هذه الكثرة ، ترغب فى أن ترى عكس العمـلية ، أى استـخدام تجدد الروح الفـردية المعزولة كوسيلة لخلق روابط الوحدة الاجتماعية ، ولإيجاد رموز جديدة للولاء .

وبالإضافة إلـى الحقيقة القـائلة ، بعدم وجود إجمـاع على ما يمكن لاتجاه دينى جديد أن يركز نفسه عـليه ، فإن الإرشاد ، فى هذه الناحية ، يضع العربة أمام الحصان لا خلفـه ، إذ أن الديانة ليست جذراً من جذور الوحـدة بقدر مـا هى زهرة من زهورها أو ثمرة من ثمـارها . أما السـعى لتأمين استكمال الفرد ولاستكمال المجـتمع عن طريق تنمية وتعهد الديانة بشكل متـعمد واع ، فإنه فى الحـقيقـة برهان على المدى الذى وصل إليه الفرد فى ضيـاعه بانفصاله عن القيم الاجـتماعية المعتـرف بها والمقررة . وليس من الغـريب أن المناشـدة تجنح ، عندما لا تتـخـذ شكل التمـسك بأصول الدين على أساس عقـائدى ، إلى الانتهاء ، إما على شكل إيمان باطنى بالعلوم الخـفية ، أو بنظرة جـمالية خـاصة . إن معنى الوحـدانية الذى يعتبر روح الدين وجوهره ، لا يمكن بناؤه والمحافظة عليه ، إلا عن طريق الانتماء إلى مجتمع أحرز قسطًا من الوحدة . ومن سخف الخيال ، أن نحاول ، أولاً ، زرع فكرة الوحدانيـة بين الأفراد ثم توسيعـها لتشكل

مجتمعًا متوحدًا عضويًا ، والإغراق في هذا الخيال ، يصيب بالعدوى ، تلك المثل ، التى شرح بها المفكرون الحياة الأمريكية ، وسأعطى كمثل بارز على هذه الشروح ، ما ذكره ولدوفرانك(*) فى كتابه «إعادة اكتشاف أمريكا» ، فهو يفصح عن أسلوب من الحنين وليس عن قاعدة للتشييد .

ذلك أن القول بأن الآلة قد قلبت المظهر الخارجى إلى فوضى غامرة، بالنظر إلى أنها أى الآلة نفسها - مبدأ من مبادئ الفوضى ، وإلى أنها ستظل كذلك حتى يقوم الأفراد بإعادة تركيز الوحدانية فى نفوسهم ، هو قول يقلب الطبيعة الحقيقية للأمور ، فالمظاهر الخارجية إذا لم تكن قد نظمت كليًا ، فهى نسبيًا كذلك فى الحالة التكتلية الاتحادية التى خلقتها الآلة والتقنية الآلية . فدخيلة الإنسان ، هى الغاب الذى لا يمكن إخضاعه للنظام ، إلا إذا انعكست عليه ، قوى التنظيم العاملة فى الخارج ، بنماذج مشابهة من الفكر والخيالات والأحاسيس . والمريض لا يعالج نفسه بالداء، والأفراد المتفرقون لا يحصلون على الوحدة ، إلا إذا تضامنت

(*) بعد عرض رائع لانحلال التركيب الأوروبى ، يمضى المؤلف ليقول «إن حاجة الإنسان إلى النظام وصياغته له ، هما علمه ، وفنه وديانته ، ومرد هذه الأمور جميعها إلى الإحساس الفطرى بالنظام الذى نسميه بالذات» . وقد نسى المؤلف الحقيقة القائلة بإن هذه العقيدة عن أولوية الذات هى بالدقة ، انعكاس العصر الانطلاقى الذاتى (الرومانطيقى) على الانحلال الذى صوره ، ولا معنى لهذا الانعكاس إلا فى ذلك الانحلال .

الطاقات ، المسيطرة على حياة المجتمع ، على تكوين عقولهم ، أما إذا كانت هذه الطاقات في الحقيقة ، جهودًا مجردة للحصول على الكسب المادى الذاتى ، فإن العملية تصبح يائسة لا أمل فيها . لكنها ، أى الطاقات ، نتيجة فن جماعى من التقنية (التكنولوجيا) التى يسوقها الأفراد لتحقيق أهدافهم الذاتية . وهنا تلوح تباشير نظام موضوعى يتمكن الأفراد بواسطته من الحصول على مقاماتهم وطاقاتهم .

ولم أذكر شيئًا حتى الآن ، عن الدلائل الشائعة على تفكك الفردية، بسبب فشلها فى إعادة بناء الذات ، لمواجهة حقائق حياتنا الاجتماعية الحاضرة . لقد دلل إحصاء لوجهات نظر قادة الفكر فى حراجة مشاكلنا الاجتماعية الراهنة ، على أن أوضاع القوانين والمحاكم ، ومخالفة القوانين والإجرام تقف فى طليعة القائمة ، مجلية بمسافة بعيدة . ولا شك أننا الآن ، أكثر تشددًا منا فى أيام كيبلنغ عندما كتب : إن الناس «يصنعون القوانين التى يزدرونها ، ويزدرون القوانين التى يصنعونها» . ونحن نضع نظامًا ، لا نظير له فى التاريخ ، لسن القوانين، ثم التنكر لها، عرضًا وعن سابق تصميم ، بعد أن تصبح مدرجة فى كتب القانون . وإذا ما حكمنا على ضوء إجراءاتنا التشريعية، فنحن نعتقد أن بوسعنا خلق الأخلاق عن طريق القوانين (لاحظ تعديل قانون منع بيع الخمور فى أمريكا على نطاق واسع) ، متناسين الحقيقة ، وهى أن القوانين، باستثناء ما ينظم منها الأصول الإجرائية والتطبيقية، هى

تسجيل للعادات الاجتماعية القائمة ، وما يلازمها من أعراف وأهداف أخلاقية . وليس فى وسعى ، مع ذلك ، التفكير فى هذه الظاهرة ، إلا على اعتبار أنها دلالة ، لا علة ، فهى فى الحقيقة ، تعبير طبيعى عن حقبة ، احلت فيها التغييرات ، التى طرأت على كيان المجتمع ، ما كان له من روابط وولاءات قديمة . وقد نحاول إصلاح هذا التراخى والانحلال الاجتماعى بواسطة التشريعات القانونية ، لكن التفسخ الحقيقى يتكشف عن نفسه ، فى تلك الشقاوة التى تظهر الطبيعة المصطنعة لهذه الطريقة فى تأمين التماسك الاجتماعى.

وإذا ما جمعت المقالات ، التى كتبت عن تراخى السنن الأخلاقية التقليدية ، فإنها تملأ الأسفار والكتب . وقد ظهرت حركة جديدة ، استأثرت بالاهتمام العام ، واسميت لسبب غامض «بمذهب الإيمان بالطبيعة البشرية» . وهى تدعو إلى ضبط النفس والاعتدال ، على أن يقوم الإنسان بالتزامهما إراديًا ، كوسيلة لحل مساوئنا . ويرى أصحاب هذا المذهب أن «الطبيعية» ، كما يمارسها الفنانون و «الآلية» كما يدرسها الفلاسفة ، الذين يستمدون وحيهم من التاريخ الطبيعى ، قد قضتا على الشرائع الداخلية الغريزية ، وعلى الإلزاميات التى يمكن لها وحدها أن توطد النظام والولاء . ويسعدنى أن أتمكن من تصديق القول بأن الفنانين والمثقفين يملكون مثل هذه السلطة فى أيديهم ، إذ لو امتلكوها ، حقًا فإنهم بعد استعمالها للإساءة للمجتمع ، قد يستخدمونها لعلاج المجتمع

وشفـائه . ولكن فهـمًا للواقع ، مشغـوعًا بفهم الفكاهة ، يمنع الـتسليم باعتقـاد كهذا . فالأدباء والمفـكرون الجامعيون (الأكـاديميون) ، هم الآن نتائج ، لا مـسببات . وهم يعكسـون وينطقون بالتفكك الذى انتـجته ، طرازات الحياة الجديدة باستخدام مظاهر حديثة فى الصناعة والتجارة . وهم يدللون على اللاواقعية التى دهمت العقائد والقوانين التقليدية التى تسلطت عليها قوى جـديدة ، وينادون بصورة غير مباشـرة ، بالحاجة إلى تركيب جديد (حل وسط) لكن هـذا التركيب لا يكون إنسـانيًا ، إلا إذا أخذت الأوضاع الجديدة نفسها موضع الاعتبار ، وحورت إلى واسطيات من أجل حيـاة حرة وإنسـانيـة . وليس فى وسعى ، أن أرى سـبيلاً لكبح جـماح الثورة الصناعية ، ونتائجهـا ، أو العودة بها إلى الوراء ، ففى انعدام مثل هذا الكـبح (الذى يكون فـعـلاً إن وجـد) يكـون حث رادع من روادع الباطنيـة، عن طريق مزاولة الإرادة الشخـصية الرفيـمة ، مهمـا كانت ، رجعا تافهًا فى حد ذاته للفردية القديمة التى انهارت كلية .

وهناك وجوه شتى للحياة ، قد تبين لـكل إنسان ، يختار التفكير فى حدود الحـقائـق بدلاً من الكلمات ، عـدم انطباق العـلاج المقتـرح على الأوضـاع القائمـة . وفى إمكان المرء ، أن يأخـذ الحالة الراهنة لوسـائل التسلية ، وللأفـلام السينمائية ، والإذاعات والرياضات البـدنية المنظمة . وأن يتسـاءل ، كيف يمكن ، عن طريق استخدام ، الضـبط الداخلى ، مواجهة هذا التفجر العنيف فى استعمال الموارد التطبيقية (التكنولوجية) فى

الحصول على النفع الاقتصادى . ولعل أوضح الأمثلة على ذلك يكمن فى الانحلال الناجم عن التغيرات فى الحياة العائلية والخلق الجنسى . فلم يكن العزم البشرى المصمم ، هو الذى زرع الألغام لتدمير البيت التقليدى كمركز للصناعة والتعليم ، ومحور للتربية الأخلاقية ، والذى قوض فى الوقت نفسه الكيان القديم للزواج الدائم . ومجرد الطلب ، من الأفراد الذين يعانون من ثمار هذا الهدم وزرع الألغام ، وضع حد لهذه النتائج بأعمال إرادية شخصية ، هو كالدعوة إلى العقيدة عن طريق السحر الأخلاقى . وشفاء الأفراد القادرين على ضبط الذات ضبطًا فعالاً قويًا لا يكون إلا بتمرين متواضع للإرادة أولاً على التزام الحقائق الاجتماعية الراهنة ، وتوجيهها وفقًا لإمكاناتهم .

والأمثلة على هذا الذوبان الذى يتحلل فيه الأفراد من الروابط ، التى كانت تضفى على حياتهم النظام والعون ، واضحة ومتألقة ، إلى الحد الذى تعشى فيه أبصارنا عن رؤية الأسباب المؤدية لها . فالأفراد يتلمسون سبلهم ، عبر أوضاع لا يقومون هم بتوجيهها ، ولا توجههم هى بدورها . ولا تمت المعتقدات والمثل القائمة فى إدراكهم الواعى دائمًا بصلة إلى المجتمع ، الذى يعملون فيه ظاهريًا ، والذى يواصل الانعكاس عليهم، فمقاييسهم وأفكارهم الواعية هى تراث عصر، مضى وانقضى ، وعقولهم ، بالنسبة إلى المبادئ التى تتقبلها بوعى وإلى وسائل تفسيرها ،

هى على طرفى نقيض مع الأوضاع القائمة فعليًا . وهذه التجزئة العميقة هى علة الاضطراب الذهنى والحيرة .

ولا يمكن للأفراد أن يجدوا أنفسهم من جديد ، إلا إذا انسجمت أفكارهم ومثلهم مع حقائق العصر الذى يعملون فيه . ومهمة تحقيق هذا الانسجام ليست بالأمر الهين ، لكنها أكثر سلبية مما تبدو . فإذا استطعنا أن نحجز المبادئ والمقاييس التى هى مجرد تقليدية ، وإذا استطعنا أن نفصل الأفكار التى لا علاقة حية لها بالأوضاع التى نعيش فيها ، فإن القوى الباطنة التى تمارس عملها علينا ، بدون وعى منا ، ولكن بصورة مستمرة ، ستتاح لها الفرصة ، لبناء عقول ، على الأنماط التى تريدها . وقد يجد الأفراد أنفسهم بالنتيجة حائزين على مواد ترتبط بها المخيلة والمشاعر بصورة وثيقة .

ولا أعنى مع ذلك ، إن عملية إعادة البناء ، يمكن أن تستمر بصورة آلية ، فالتمييز أمر لازم ، لاستشفاف المعتقدات والشرائع ، التى تسيطر بحكم العادة والقصور الذاتى ليس إلا ، وكذلك لاكتشاف حقائق الحاضر المتحركة . وعلى الإدراك أن يميز مثلاً بين ميول التكنولوجيا (التطبيق) ، التى تنتج نظرية الاتحادات التكتلية الجديدة ، وبين التراثات النابعة من فردية عصر سابق ، وهى التراثات ، التى توقف وتجزئ عمل القوى الديناميية الجديدة . ومن الصعب علينا أن نفهم الفردية إلا فى حدود الصور الثابتة المقتبسة من القرون السابقة . لقد قرنت الفردية بأفكار عن

المبادأة والابتكار ، المرتبطين بالربح الاقتصادى الذاتى والخاص . وما دام هذا الرأى مسيطرًا على عقولنا ، فإن هدف خلق الانسجام بين أفكارنا ورغباتنا من ناحية وبين حقائق الأوضاع الاجتماعية الراهنة من الناحية الأخرى ، سيفسر بأنه يعنى التكيف والاستسلام . وسيفهم أيضًا ، على أنه يمثل استعقال شرور المجتمع القائم . أما الشفاء الدائم للفردية فيتوقف على إزالة المذهب الفردى القديم السياسى والاقتصادى ، إزالة تحرر المخيلة وتستهدف جعل المجتمع المتوحد يسهم فى ثقافة أعضائه الحرة . وعن طريق التنقيح الاقتصادى وحده ، يمكن للعنصر الصالح فى المذهب الفردى القديم وأعنى به تساوى الفرص ، أن يصبح حقيقة قائمة .

ولعل من متطلبات الحكمة ، أن نأخذ بعين الاعتبار ، المعنى المزدوج لفكرة التسليم ، فهناك تسليم إدراكى يمثل مواجهة الحقائق على علاتها ، وهناك نوع آخر من التسليم ، يتعلق بالمشاعر والإرادة ، ويتضمن اشتراط وجود الرغبة والجهد . ويختلف هذان النوعان من التسليم اختلافًا بينًا ، حتى يصبح التسليم ، فى المعنى الأول ، الشرط الرئيسى لكل رفض أريب للتسليم فى المعنى الثانى ، وهناك مظهر تكهنى لكل ملاحظة ، فنحن نستطيع أن ندرك معنى الشىء الموجود ، عن طريق التنبوء بالنتائج التى يجرها ، وعندما يرتبك الوضع ، ويتجزأ على نفسه ، كما هى الحالة بالنسبة إلى الظرف الاجتماعى القائم ، ويصبح الاختيار جزءًا من الملاحظة ، وعندما تبدو ميول مختلفة ، ونتائج محتملة متباينة ، يتجه

التفضيل فى الحال ، بصورة حتمية ، إلى أحد هذه الميول . ولما كان الإقرار بالتفكير ، يجر معه عادة ، تمييزاً ذكيًا ، واختياراً أدبيًا ، فإنه يصبح الخطوة الأولى للخلاص من الارتباك والحيرة . وكذلك الحال فى المرحلة الأولى من تكوين هذه الأهداف للولاء البارز ، التى يمكن أن تنمو منها فردية مستقرة وواضحة . فقد يكون فى إمكانها أيضًا أن تحقق معجزة جعل مذهب المحافظة ، مناسبًا وفكريًا منطقيًا ، مع العلم ، أنها بالتأكيد الشرط اللازم لقيام مذهب تحررى (ليبرالى) وطيد .

الفصل الخامس

نحو فردية جديدة

تتجه حضارتنا المادية - كما يسميها علماء أحوال البشر - نحو الجماعية (الشيوع) والاتحادية ، لكن حضارتنا الروحية ، شأنها شأن إيديولوجيتنا ، ما زالت ، من الناحية الأخرى ، مشبعة بمثل الفردية وقيمها المستمدة من العصر ما قبل الصناعى وما قبل التكنولوجى . وتمتد جذورها الروحية إلى ديانة العصور الوسطى ، التى أكدت الطبيعة النهائية للروح الفردية ، وركزت مأساة الحياة حول مصير تلك الروح . أما مفاهيمها الرسمية والقانونية فقد تكونت وصيغت فى العصر الإقطاعى .

وقد سبقت هذه الفردية الروحية والفلسفية ، نشوء الصناعة الحديثة وعصر الآلة ، لكنها كانت السياق الذى عملت فيه الآلة . فكثيراً ما يخفى خضوع الفرد ، ظاهريًا ، للمنظمات والشرائع الموطدة ، عن الأنظار الوجود الحيوى لفردية عميقة الجذور . ولكن حقيقة أن الكنيسة كانت المنظمة المسيطرة ، يجب أن تذكرنا بأن الهدف الأسمى من وجودها كان لتأمين خلاص الفرد ونجاته . ولما كان هذا الفرد يفهم على أنه روح، وكانت الأهداف التى تعمل من أجلها هذه المنظمة - أى الكنيسة - مؤجلة إلى حياة سرمدية أخرى ، فإن هذه الحقائق تخفى عن الإدراك المعاصر الفردية المبطنة . وقد تألفت مادة هذه الفردية فى عصرها من الطبيعة

الروحية الأزلية للروح الشخصية ، كما نتجت قوة المنظمة الموطدة - أى الكنيسة - من كونها الوسيلة الضرورية ، لتحقيق الغاية العليا للفرد .

أحدثت المرحلة الأولى من الثورة الصناعية تحولاً كبيراً ، فقد أعطت لحياة الفرد اتجاهًا علمانيًا ودنيويًا ، وصهرت المعانى الجامدة للتملك فى الإقطاعية ، عن طريق زحزحة مركز الثقل من الزراعة إلى الصناعة . ومع ذلك ، فقد ظلت الفكرة السائدة ، بأن الملكية والفائدة ، هما من ناحية جوهرية ، أمران فرديان . ومن الحق أن يقال ، أنه كانت هناك عناصر متباينة فى الصور الأولى والمتأخرة من الفردية ، ولكن امتزاج الراسمالية الفردية ، والحقوق الطبيعية ، والأخلاق القائمة على قيم وسمات فردية ، ظلت بتأثير البروتستانتية ، التسوية العقلية المسيطرة .

وعلى كل فإن نمو النظام الصناعى مؤخراً قد حطم أساس هذا الحل الوسط . ذلك أن هذا النمو تمخض عن توحيد الطاقة الشخصية ، والجهد والعمل ، فى وحدات جماعية . وفى غضون ذلك ، أدت السيطرة على الطاقات الطبيعية إلى محو عوامل الزمن والأبعاد ، بحيث أن العمل يضيع فى زحمة المشاريع المعقدة الضخمة ذات المدى اللامتناهى ، حالما يتكيف مع الأوضاع القائمة . ومع ذلك ، فإن المعدات العقلية السابقة تبقى بعد اختفاء أسبابها وأسسها . وهذه هى بصورة أساسية ، التجزئة الباطنية ، التى ينشأ عنها ما نعانيه الآن من حيرة وعدم استقرار .

كان للمذهب الفردى الاقتصادى القديم شريعة ووظيفة محددتين ،

فقد سعى إلى تحرير حاجات الإنسان ، وجهوده لإرضاء هذه الحاجات ، من القيود القانونية ، وكانت - أى هذه الفردية - تعتقد أن مثل هذا التحرير ، سيستحث الطاقات الكامنة ، على العمل ويخصص بصورة آلية، لكل قدرة فردية ، العمل الذى يوافقها ، ويحملها على إنجازه بحافز من الفائدة التى سيحصل عليها ، ويؤمن للقدرة والعزيمة الجزاء والمركز ، اللذين تستحقانهما . وفى الوقت نفسه ، فإن الطاقة الفردية والتوفيرات ستقدم الخدمات لحاجات الآخرين ، وبذلك تروجان للنفع العام ، وتنتجان توافقًا عامًا فى المصالح .

وقد قطعنا شوطًا بعيدًا منذ تكونت هذه الفلسفة . وفى يومنا هذا فإن أشد المدافعين عن هذا الطراز من الفردية عنادًا ، لا يغامرون بتكرار تأكيداتها المتفائلة . بل أنهم على الأغلب يقتصرون ، قانعين ، على إعلان توافقها وتلازمها مع الطبيعة البشرية ، غير المتغيرة ، التى يقال أنها لا يحفزها على بذل المجهود .إلا الأمل فى النفع الشخصى الشخصى، وهم راضون برسم صور قاتمة للنتائج المحتومة ، التى يجرها التغير ، الذى يطرأ على أى نظام آخر . وهم يعزون جميع المنافع المادية فى حضارتنا الراهنة إلى هذه الفردية ، وكأن الآلات قد صنعتها الرغبة فى النفع النقدى لا العلم المجرد ، وكأن ما يدفعهم ، فى هذه الحياة ، هو المال وحده ، لا الكهرباء ، ولا البخار ، فى ظل من التكنولوجيا المشتركة الجماعية .

واتخذت الفردية القديمة فى أمريكا شكلاً انطلاقيًا (رومانتيكيًا) . ولم يكن من الضـرورى وضع نظرية تعـادل بين الربح الشـخـصى والتقـدم الاجتمـاعى . فلقد اقتضت مـتطلبات الوضع العملى ، استـثارة المبادأة ، والعزائم والحيـوية لدى الأفراد فى جميع الأعمال الفـورية ، التى اقتضى عملها ، وأدى تنفيذها إلى تقدم الحياة القومية . وقد عبر الدكتور كروزر عن روح العصر ، فى الكلمات التى اقتـبسها المستر سيمس اقتباسًا لائقًا وجعلها جزءًا من كتابه «أمريكا المغامرة» .

إذا أردت أن تفهم قوة أمـريكا الدافعة ، فعليك أن تفـهم «مختلف الشبان المتـباينين وغير الراضين والفارغى الصـبر ، الذين وجدوا فى كل عصر منطلقًا لحيويتهم . والأصوات التى تزعجك ، ليست صيحات طبقة عاملة غاضبة ، بل هتافات شبان متحمـسين ، وجدوا فرصًا جديدة. . . أن هذا الضجيج يمثل اليوم حماسة جيل جديد ، بل يمثل المناطق الأوريغونية والكاليفورنية(*) التى يزحـف نحـوهـا الرواد الأشـداء ، غـيـر آبهين بالصعاب. أن هذا هو ما يعنيه القلق الاجتماعى فى أمريكا» .

وإذا لم يكن هذا رجـعا لصدى صـوت قديم ، فإنـنى لا أعرف فى الحق كنهه . وأنا لا أسمع بالفـعل ، أصوات الطبقة العاملة الغـاضبة ،

(*) نسبة إلى مناطق ولايتى أوريغون وكـاليفورنيا ، التى اجتذب اكتشافـها وما تنطوى عليه من السوانح ، قوافل الرواد الذين اندفعوا إلى استثمارها - المترجم .

ولكننى افترض ، أن ما اسمعه من أصوات هى همهمة الفرص الضائعة ، مختلطة بدوى الآلات ، والسيارات والمشارب الحقيرة ، التى تضيع معها دمدمات السخط ، لا كما قال المؤلف ، هتافات الحماسة والتشوق للفرص المثيرة .

كان للصورة الأوروبية عن الفردية القديمة قيمتها ومبررها الوقتى ، لأن التقنية الجديدة (التكنولوجيا) تطلبت فيما تطلبته ، التحرر من القيود القانونية المغيظة . فالصناعة الآلية ، كانت فى حد ذاتها لا تزال فى مرحلة ارتيادية . وأولئك الذين دفعوا بها إلى الأمام ، فى وجه عقبات من السبات القديم ، والشكية والحواجز السياسية كانوا يستحقون جزاءاً خاصًا . يضاف إلى هذا ، أن التفكير فى تكديس الرأسمال ، كان فى حدود مشاريع ، تبدو اليوم صغيرة وتافهة ، ولم يكن أحد ليحلم بأن وقتًا كهذا سيجيء ، تبلغ فيه الرساميل حدًا متضخمًا ، يقرر شكل النظام السياسى والقانونى . وكان التسليم بالفقر فى السابق يجرى على اعتبار أنه قدر من أقدار الطبيعة التى لا يمكن تجنبها ، فجاءت الصناعة الجديدة ، تفتح الطريق ، على الأقل ، أمام هؤلاء الذين يملكون الطاقة والإرادة للتوفير والتكديس . ولكن لم يتوقع أحد مجيء وقت ستقدم فيه تقنية الآلة ، الأساس المادى ، للراحة والمتعة المعقولتين ، والتسلية للجميع .

إذ كان التحول هو الذى يجعل من الفردية القديمة، صدى محتضراً، أكثر بروزاً وسرعة فى هذه البلاد منه فى غيرها . فأين هى الفلوات ،

التى تشير إلى الطاقة الخلاقة ، والتى تتيح الفرصة التى لا مثيل لها للحافز والحيوية ؟ وأين هو الرائد ، الذى يمضى مبتهجًا ، حتى فى غمرة فاقته وحرمانه ، نحو الفتح والغزو ؟ فالبرارى ، توجد فى الأشرطة السينمائية والقصة ، أما أبناء الرواد ، الذين يعيشون ضمن أجواء مصطنعة خلقتها الآلة ، فإنهم يتمتعون بحياة الرواد التى يرونها فى الأشرطة السينمائية التى تصورها . وانى لأرى القليل من القلق الاجتماعى الذى هو ثمرة إجهاد الطاقة بحثًا عن منطلق للعمل . بل انى لأرى احتجاجًا ، على إضعاف الحيوية ، واستنزاف الطاقة ، الناجمين عن انعدام الفرصة البناءة ، كما أرى ارتباكًا ، هو فى الحقيقة تعبير عن العجز عن إيجاد مكان أمين ، وذى فائدة معنوية ، فى عالم اقتصادى كثير الاضطراب والتعقيد .

وكنتيجة لإفلاس الطراز القديم من الفردية ، فإن أولئك الذين شعروا بإفلاسها ، يتحدثون دائمًا ويناقشون وكأن الفردية نفسها قد انتهى أمرها . لكننى لا افترض ، أن هؤلاء الذين يعتبرون الاشتراكية والفردية أمرين متطابقين ، يعنون حقًا أن الفردية فى طريق الفناء ، أو أنها ليست ثمينة فى جوهرها . ولكنهم ، فى قولهم بأن الفردية وحدها هى كانت الحدث المحلى الوحيد فى القرنين الماضيين الأخيرين ، يخدمون أولئك ، الذين يودون بقاءها حية لتخدم أغراضهم الخاصة ، متغاضين عن المشكلة الرئيسية ، مشكلة إعادة بناء المجتمع ، لخدمة نمو طراز جديد من الأفراد.

وهناك كثيرون يعتقدون ، أن اشتراكية من نوع ما ، أمر ضرورى لتحقيق المباداة الفردية والأمان على نطاق واسع . فهم مهتمون بتحديد السلطة والحرية ، ووضعهما فى أيدى القلة فى النظام الحاضر ، وهم يرون أن الإشراف الاشتراكى الجماعى ، أمر ضرورى ، إلى وقت محدود على الأقل ، لتحقيق منافعه بالنسبة إلى الجميع ، ولكنهم كثيراً ما يبدون ، وكأنهم اعتبروا النتيجة مجرد توسيع للفردية السابقة لتشمل الكثيرين .

ويعالج هذا النوع من التفكير الفردية وكأنها شيء جامد ذى محتوى متجانس ، ويتجاهل الحقيقة القائلة بأن الكيان العقلى والروحى للأفراد وطابع رغباتهم وأهدافهم يتبدلان مع كل تبدل عظيم فى الكيان الاجتماعى . فالأفراد غير المرتبطين فى فاعلياتهم المشتركة ، سواء أكانت عائلية ، أو اقتصادية ، أو دينية ، أو سياسية أو فنية ، أو تعليمية ، هم مسوخ ليسوا إلا . ومن السخافة الافتراض بأن الوشائج التى تربطهم إلى بعضهم ، ليست غير روابط ظاهرية خارجية ، ولا تنعكس على عقليتهم أو شخصيتهم ، منتجة إطار استعدادهم الشخصى .

أما مأساة الفرد الضائع فترجع إلى أن الأفراد قد اضحوا اليوم فى قبضة مجموعة واسعة من الارتباطات والعلاقات ، فى حين فقد أى انعكاس ، منسجم ، مترابط لمغزى تلك العلاقات فى النظرة التصورية والعاطفية إلى الحياة ، وتعود هذه الحقيقة ، بدورها طبعًا ، إلى فقدان الانسجام داخل كيان المجتمع . وهناك حلقة لا جدال فيها ، لكنها مفرغة

فاسـدة ، ذلك أنه طالما كان الناس ، يرفضـون التـليم بحـقائق الظرف الاجتمـاعى - على ضوء الروح الإدراكية الملاحظة والمحـبة للاستطلاع ، التى عرفـتهـا فى الفصل الســابق - وبسبب هذا الرفض ، فـإنهم إما أن يستسلموا للتـجزئة أو ينشدوا إنقاذ فرديتهم بالتهـرب أو بالتمرد العاطفى المجرد . أن التـعود على وضع الشىء المتحـد والجماعى ، كـأمر مناهض مخاصم للفرد يؤدى إلى استمرار الحـيرة وعدم اليقين استمراراً ملحًا . أنه يصـرف الاهتمـام عن المشكلة الأسـاسـية ، وهى كـيف يمكن للفـرد أن يكتشف نفسـه فى وضع اجتماعى جديد ، لا مثـيل له فى السابق ، وما هى الصفات التى ستعرضها الفردية الجديدة ؟

أما كـون المشكلة ، ليست مجرد مد جمـيع الأفراد بسمـات المباداة الاقتصادية ، والفرصة ، والعزيمة والإقدام ، إنما قضية تكوين لطراز جديد نفسانى وروحى ، فهذا يـبدو ، فى الضغط العظيم ، الذى يبذل حاليًا ، لإيجاد الانسجام والاقتـباس فى الرأى العام الأمريكى . ولماذا يكون جمع الصفـوف المتـسقـة ، وبناء نخبـة من أفكار الجماهيـر الكبيـرة ، بمقاييس تنظيمـية ضابطة ، وبصـورة عامة لماذا تكون سـيطرة الكم على الكيف ، المميزات للحياة الأمريكية الراهنة ؟ أننى أجد تفسيراً أساسيًا وحيداً لهذا . فالفـرد لا يستطيع البقاء فـكريًا فى فراغ . وإذا لم تكن آراؤه ومعتـقداته الوظيفة التلقائية للحياة الجماعـية التى يشترك فيها ، فإن فى الإمكان إقامة إجمـاع مصطنع ، كبـديل ، بالوسائل المصطنعـة والآلية . فعند غـياب

العقلية التى تتجانس مع النظرية الاتحادية الاجتماعية الجديدة ، التى بدأت تظهر إلى حيز الوجود ، تبذل محاولات يائسة لسد الفراغ بوسائل خارجية تحظى بالقبول المصطنع .

وكنتيجة لذلك ، فإن وحدة أفكارنا ، هى أكثر اصطناعيًا مما تبدو . فالاقتباس أمر يبعث على الأسى ، لأن الصلة فيه هى عدم توغله فى الأعماق . فهو يمضى فقط إلى الحد الذى يمكنه من طمس نوعية الفكر الأصيلة ، لكنه لا يمضى إلى أبعد من ذلك ، ليخلق الوحدة الدائمة . ويبدو اصطناع طبيعته ، واضحًا فى عدم استقراره . فالاتفاق فى الآراء الناجم عن مؤثرات خارجية كالقمع والإرهاب ؛ مهما كان مرنًا ، وعن دعاية دقيقة فى حساباتها ؛ ونشر منظم ، هو - أى الاتفاق فى الآراء - أمر مصطنع بالضرورة . وكل ما هو مصطنع ، معرض للتغيير المستمر . والأساليب المستعملة ، تنتج سذاجة جماهيرية ، تقفز من شىء إلى آخر طبقًا للإيمارات السائدة فى يومها بالذات . فقد نفكر أو نشعر بصورة متشابهة ، ولكن لشهر واحد أو لفصل من الفصول ، ثم نواجه حادثًا مثيرًا ، أو شخصية تثير فينا استجابة منسقة تحمل طابع التنويم المغناطيسى. وهكذا فالمطابقة هى القاعدة العامة فى أى وقت معين ، أما فى وقت يمتد إلى أجل ، وعلى ضوء المقاطع الطولية ، فعدم الثبات والتغير هما اللذان يسيطران . وانى لافترض وجود آخرين يشعرون بالاهتياج من سماعهم لاصطلاحات ، تشابه ما أخذنا نتعود على سماعه

مؤخراً ، كالقول بأن هذا إنسان له «وعي إذاعي» أو «منطق هوائي» ، ولا أعتقد أن الهياج ، ناجم عن أسباب لغوية فقط ، بل لأنه يشير إلى تحسس نصف واع بالسبل الخارجية التي تتكون فيها ذهنياتنا وتتحول ، ثم إلى التحسس نصف الواعي بعدم ديمومة النتيجة وتفاهتها .

وهناك أيضًا ، كما اعتقد ، أولئك الذين يتصورون أن التأكيد الذي أوليته للطبيعة الاتحادية التكتلية لمجتمعنا الراهن في الولايات المتحدة ، هو في الواقع وإن لم يكن عن قصد واع مني ، ذريعة لإيجاد تطابق أكمل مما هو قائم حاليًا . لكن لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا الرأي . فإن التعريف على المجتمع بمستوى معين من التطابق ، مهما كان عليًا أو خفيضًا ، دليل آخر على الإلهاء الذي تاه الفرد بسببه ، فالمجتمع ليس بالطبع إلا علاقات تربط الأفراد بعضهم ببعض ، بهذا الشكل أو ذاك ، كما أن جميع العلاقات هي تفاعلات مترابطة متحركة ، لا قوالب ثابتة ، وتتضمن التفاعلات الضمنية المترابطة ، التي تؤلف مجتمعًا بشريًا ، تبادل الأخذ والعطاء في المشاركة وفي الإسهام الذي يضاعف من قدرة العوامل المتفاعلة ، ويعمقها ويوسع من أهميتها . أما المطابقة فهي اسم يطلق على انعدام التأثر أو التفاعل الضمني الحيوي ، وعلى توقف المخالطة أو تخديرها . وهو ، كما حاولت القول ، البديل المصطنع ، الذي يستخدم لجمع شتات الناس ، في حالة انعدام الارتباطات والمشاركات المدموجة في الاستعدادات الباطنية للفكر والرغبة . وإني لاتساءل أحيانًا عن المعنى

المقصـود من كلمة «مجتـمع» التى يستخـدمها أولئك الذين يعتـبرون هذا التعريف مناقـضًا لصميـمـية العلاقات الشخـصية ، كعلاقـات الصداقة . ويبدو أنهم عند استعمالهم لهـذا المعنى ، يفكرون فى أنظمة متزمتة ، أو فى نوع معين من تنظيم خـارجى . لكن ، أى نظام ، لا يقوم بناؤه على المخالطة الإنسانية والصلات المتشابكة ، هو بقايا متحجرة لمجتمع سابق ، إذ أن التنظيم ، كما فى أى كائن حى ، هو الإجماع التعاونى لمجموعات من الخلايا ، تعيش كل منها عن طريق التبادل مع الأخريات .

وبوسعى الافـتراض ، أن أذكى من يشـرفون على وكـالات الدعاية التى تقوم بإنتاج المطابقة ، خليقون بالانزعاج من تأمل نجاحهم الشخصى . وبوسعى ، أن أفهم بسهولة أنهم قد يسـتخفون بقدرتهم على الحصول على النتائج التى يرمون إليها فى وقت معين ، لكنهم سيخشون حتمًا من أن التشابه فى التفكير ، فى أزمة حرجة ، قد يميل إلى اتجاه غير متوقع ، وينقلب بإجماع مماثل ، ضد المصالح والأمور التى جروا إلى تأييدها . أن نفسية الجمهور خطرة فى عدم استـقرارها ، والاعتماد عليها للحصول على التأييد الدائم ، هو كـمثل اللعب بالنار التى قد تنتشـر وتخرج عن حدود السيطرة عليـها . فالمطابقة مثـمرة طالما أنها مظهر تلقـائى ، وغير واع ، للاتفاقات النابعة من حياة مشتركة أصيلة . أما التوافق الفكرى والعاطفى الحاصل بطريقة اصطناعية فهو علامة على الخواء الداخلى . وليس كل ما يقوم مـنها الآن ، نتـاج قصدى إرادى ، إذ أنه لـيس بثمـرة للممـارسة

الموزونة الممحصة ، وإنما هو من الناحية الأخرى نتاج عوامل خارجية تجعل منه أمرًا عرضيًا ، كثير الارتجاج .

وقد يكون لعادة «المشاركة» لدى الأمريكى العادى ، ولميله الجم إلى الاختلاط ، تفسير يشبه ما ذكرناه عن المطابقة ، إذ أنهما يبرهنان أيضًا على كراهية طبيعته للخواء الذى تركه زوال الفردية القديمة . فنحن مثلاً لن نكره الوحدة ، إذا توفرت لدينا ، عندما نكون على انفراد ، رفقة المشاركة الفكرية الودود التى تكونت فى عاداتنا العقلية . أما فى حالة غياب مثل هذه المشاركة ، فإن الحاجة تشتد إلى إمداد وتعزيز الاتصالات الخارجية . وما ميلنا إلى الاختلاط إلا محاولة لإيجاد البديل عن ذلك الوعى العادى للترابط والاتحاد ، الناتج عن كوننا أعضاء فى كل اجتماعى يعيلنا ونعيله .

وكما أن الفردية الجديدة لا يمكن تحقيقها بتعميم منافع الفردية الاقتصادية القديمة على مزيد من الأشخاص ، كذلك ليس فى الوسع الحصول عليها ، عن طريق تطوير جديد للكرم ، والنوايا الحسنة والإيثارية . ومثل هذه السمات مرغوبة ومحبوبة ، لكنها فى الوقت نفسه، تعبيرات مستمرة عن الطبيعة البشرية . وفى الأوضاع الراهنة الكثير من الحوافز التى تنشطها إلى العمل الفعال . ولربما كانت علامات فارقة للحياة الأمريكية ، أكثر من كونها كذلك بالنسبة لأية حضارة ، فى أى زمن من الأزمنة . وإحساننا ونزعاتنا الخيرية الإنسانية ، هى إلى حد ما

مظهر لضمير قلق ، وهى بذلك تقدم الدليل على إدراكنا أن النظام الصناعى ، المنفذ لتحقيق منافع ذاتية ، لا يرضى الطبيعة البشرية الكاملة ، حتى عند أولئك الذين ينتفعون منه ، فالدافع والحاجة اللذان يخنقهما النظام الاقتصادى القائم عن طريق منعهما من التعبير بفصاحة ، يجدان متنفسًا فى الأفعال التى تقر بمسؤولية اجتماعية يتنكر لها النظام ، كنظام . وعلى هذا الضوء ، فإن نمو التدابير الخيرية لا يعتبر مجرد تعويض عن طبيعة بشرية مكبوتة بانغماسها فى العمل ، بل إلى حد ما تدابير ذات طبيعة نبوية . أن البناء خير من الإسعاف . والوقاية خير من العلاج . وأن الفاعليات التى تبذل فى وجود الإغاثة من الفقر وما يترتب على الفقر من إجهادات فكرية وأمراض جسمانية - وهنا تجدر الإشارة إلى أن فاعلياتنا الإحسانية الخيرية ، بما فيها منح الهبات للمؤسسات التعليمية ، هى فاعليات ذات مسببات نهائية كائنة فى الضائقات وانعدام الاطمئنان الاقتصادى - أقول أن هذه الفاعليات تشير ، بمنظار قاتم ، إلى مجتمع تهب مشاغله اليومية وعلاقاته الاستقلال والعيش الرغد لجميع الأفراد العاديين ، الذين يشتركون فى أعماله ، محتفظًا بالغوث للحالات الطارئة غير العادية ، ولا أجدنى مضطرًا إلى التفكير فى الحوافز الشخصية لكبار المحسنين لأرى فيما يعملونه ، سجلاً توكيديًا ، لتدهور نظامنا الاقتصادى القائم .

ذلك أن العائق الرئيسى لخلق طراز من الأفراد ، يتميز دائمًا شكل

تفكيرهم ورغباتهم بالتناسق والإجماع مع الآخرين ، ويكون ميلهم إلى الاختلاط متميزًا بالتعاون فى كافة الارتباطات والمشاركات الإنسانية ، إنما هو صمود من ذلك المظهر من الفردية القديمة التى تعرف الصناعة والتجارة بأفكار الربح المالى الذاتى . ومرة أخرى ، لماذا نجد هذه الحماسة لقيام التشابه الاقتباسى ؟ لا أتصور أن السبب فى ذلك راجع إلى أن المطابقة ، كغاية فى حد ذاتها ، تبدو كسبًا عظيمًا . لا بل يرجع السبب ، فى الأكثر ، إلى أن قسطًا معينًا من المطابقة يهب الحماية والوقاية للجوانب المالية من نظامنا الراهن ، وقد تكتظ واجهة هذا النظام بما يصور هول التغير وبما يدعو لسيادة القانون والنظام ودعم الدستور ، بينما تكمن وراء ذلك الرغبة فى تأييد وديمومة ذلك النظام الذى يعرف المبادأة الفردية والقابلية الفردية بمقاييس النجاح المهنى فى تحقيق الربح .

وقد لا أغالى إن قلت أن الأهمية الكلية للفردية القديمة ، تقلصت الآن لتصبح مقياسًا ، أو ميزانًا ماليًا . والفضائل ، التى يفترض أنها ترافق الفردية البالية ، قد ينادى بها جهارًا ، لكن الأمر لا يحتاج إلى الكثير من البصيرة وحسن الإدراك ، لرؤية أن ما هو محبوب فيها ، يقاس فقط بعلاقته بتلك الفاعليات التى تسعى وراء النجاح العملى الموجه للنفع الذاتى . وهذا وجه السخرية فى دعوة «المذهب الفردى» فى العمل ، هذه الدعوة الملتحمة بكبت فردية التفكير والكلام . وليس فى استطاعة أحد أن يتصور ، تعليقًا ، أكثر سخرية ومرارة ، على أى مذهب معترف

به من الفردية ، من القول بأنها تربط النوع الوحيد من الفردية الخلاقة ، وأعنى بها فردية الفكر ، بالحفاظ على نظام حكم يعطى الفرصة للأقلية ليكونوا دهاة في تصريف أعمال الصيرفة المالية .

ويزعم بعضهم طبعًا ، أن فردية الانتهازية الأنانية الاقتصادية قد أعطتنا مزية الرخاء المادى ، حتى ولو أنها لم تثمر تكييف القابلية ، والثواب وانسجام المصالح المتنبأ به . ولا أرى من الضرورى أن أثير هنا مسألة المدى الذى ذهب إليه ذلك الرخاء المادى . فليس بصحيح القول بأن سببه الدافع هو الفردية المالية على الرغم من أنها كانت السبب فى خلق ثروات ضخمة ، فهى لم تكن العامل فى خلق الثروة القومية . إن لها حسابها وأهميتها فى عملية التوزيع ، لا فى عملية الخلق الأساسية . وفى هذا المجال كان الاستبصار العلمى النافذ فى التكنولوجيا الآلية أعظم قوة منتجة . وفى أكثر الحالات كان المذهب الفردى الاقتصادى ، المفسر بأنه طاقة وعمل مكرسان للربح الشخصى ، ملحقًا ، وغالبًا ملحقًا طفيليًا بحركة القوى العلمية والتقنية .

تبدل الميدان الذى تخلق فيه الفردية . والرائد ، على غرار ما وصفه «كرونرز» فى الفقرة التى سبق لى اقتباسها ، لم يكن فى حاجة ماسة إلى أية أفكار تتجاوز حدود تلك التى انبثقت فى نفسه فى معالجته للمهام المباشرة التى كان يقوم بها . وقد نجمت مشاكله الفكرية عن صراعه مع قوى ذات طبيعة مادية ، فالفلوات الموحشة كانت حقيقة ماثلة أمامه ،

وكان عليـه أن يذللها ، فاتصف طـرار الشخصيـة التى تطورت من ذلك بالقوة ، والـصلابة ، والجمـال أحيـانًا كثيـرة والبطولة حيـنًا . وكانت الفردية حـقيـقة لأنها تـوافقت مع الظروف . وإذا كان أولـئك الرواد قد احتفظوا بما لا يـتفق وحياتهم من الآراء التقليـدية فى الدين والأخلاق ، فإن هذه الآراء تقلصت إلى الحد الذى لم تمـد معه مؤذية . وفى الحق ، كان من السهل تفـسيرها على أنها سند للقوى الدؤوب وعـزاء للضعيف والعاجز .

لكن الحالة تبدلت الآن ، فلم يعد مـا يجب الاصطراع معه هو فلاة طبيعية موحشة ، وأصبحت مشاكلنا تنبع من أوضاعنا الاجتماعية وتتصل بالعـلاقات الإنـسانيـة أكثـر من اتصالهـا بالعلاقـة المباشرة بـين الإنسان والطبـيعـة المادية . أما مـغامـرة الفرد ، إذا كـان فى الأمر آية مـغامـرة للفردية، ولم يكن فيه نكسة نحو القناعة المميـتة والاستياء القانط ، فإنها تؤلف حاجزًا اجـتماعيًا لم يذلل بعد . وليس بالإمكان مواجـهة المشاكل بأفكار ترتجل فى التـو واللحظة . إذ أن المشاكل التى تحـتاج إلى الحل ، عامة وليـست محلية موضعية ، وهى تتعلق بقوى متشابكة تفعل فعلها فى جميع أنحاء البلاد ، فلا تتعلق بتلك القـوى المقصورة على البيئة المباشرة التى يجابهها الإنسان . أن الأفكار التقلـيدية هى أكثر من أفكار نافلة غير ذات موضـوع . بل أنها فى الحقيـقة أعباء باهظة ، وعـقبات رئيسـية فى طريق تشكيل فردية جـديدة متحـدة متكاملة فى داخلها ، ولـها وظيفتـها

المعتوقة فى المجتمع الذى توجد فيه . وليس بالإمكان الوصول إلى فردية جديدة إلا عن طريق استخدام جميع موارد العلم والتكنولوجيا ، فى ظل رقابة شديدة ، وهى الموارد التى ذللت القوى المادية فى الطبيعة .

وليس هناك من سيطرة جوهرية على تلك الموارد والقوى ، لا بل أنها تسيطر علينا . أنها فى الحقيقة واقعة تحت سيطرتنا من الناحية المادية، فمصانعنا ، ومحطاتنا الكهربائية ومحطات قطاراتنا تشهد لحقيقة أننا قد توصلنا إلى هذا القسط من السيطرة . ولكن السيطرة على القوة بواسطة الآلة ليست سيطرة على الآلة بالذات . والتحكم فى طاقات الطبيعة ، عن طريق العلم ، لا يعتبر استخداما انضباطيا للعلم . فنحن لسنا حتى فى طريق الاقتراب من ذروة السيطرة والتحكم ، بل لا نزال فى بدايتهما الضعيفة ، ذلك أن السيطرة تتصل بالنتائج والأهداف والقيم ، ونحن لا ندير فعلاً القوى الفيزيقية الطبيعية لتحقيق أهدافنا المرسومة وفوائدنا المرتقبة ، بل لا نحلم بإدارتها . وقد فاجأتنا الآلة وباغتتنا ، وبدلاً من أن نوجد أهدافًا تتطابق مع إمكاناتها وطاقاتها ، بدأنا نحاول استخدامها فى تحقيق أغراض تعبر عن عصر ، كان التفكير فيه بالسيطرة على الطاقات الطبيعية على أى نطاق واسع من خيالات السحرة والمشعوذين . ولقد قال كلارينس ايريس : «لقد بدأت ثورتنا الصناعية ، كما يقول بعض المؤرخين بنصف اثنى عشرية (درينة) من التحسينات الفنية فى صناعة النسيج ، واقتضانا الامر قرنا لندرك أن أى شىء مهم عظيم قد جرى لنا كان يتعدى التحسين الظاهرى فى الغزل والنسيج » .

ولست بقائل ، أن أهداف الأيام الماضية وقيمها كانت حقيرة وتافهة، في حد ذاتها . ولكنهـا تافهة بما يستعصى على التـصور ، إذا ما قورنت بالوسائل الواقعة الآن تحت تصرفنا ، هذا إذا كان لنا من الخيال الواسع ما يحيط بمنافعـها الكامنة ، بل أنها أسوأ من أن تكون مجرد تـافهة ، أنها مـربكة وصارفـة للاهتمـام عندما يواجـه الناس بالوسـائليات والوسـائل الفيـزيقيـة ، التى تعمل بشكل أعـمى ، فى حالة الافـتقـار إلى الهدف الشامل والـتخطيط المركـز وتخبط بنا خـبط عشواء . وليس فـى وسعى الحصـول على القناعة الفـكرية ، أو المعنوية ، والجمـالية ، من الفلسـفة المعترف بها كمحركة للحياة فى روسيا البلشفية . ولكنى على يقين من أن مؤرخى المسـتقبـل ، عندما يؤرخون أيامنا الحـاضرة ، سـيجمـعون على الإعجاب بأولئك ، الذين توفـر لهم ، قبل غيرهم ، الخيـال ليدركوا أن موارد التكنولوجيـا يمكن أن توجه بطريق التخطيط المنظم لتخـدم أغراضا مخـتارة ، أقول سـيجمـعون الإعجـاب إلى الدهشة من الخـمول الفكرى والسبات المعنوى لشـعوب أخرى ، كانت من الناحية التكنولـوجية ، قد سبقت الأولين بمراحل بعيدة .

وليس هنالك قرينة على شلل الخيـال ، الذى تتمكن العادة والتورط فى التفاصيل الفورية من إحداثه ، أعظم من الاعـتقاد ، الذى يبثه بإلحاح بعض من يفاخرون بذوق مرهف رفـيع ، بأن الآلة هى ، فى حد ذاتها ، مصدر متاعبنا . وبالطبع ، فإن الموارد الكامنة الضخمة تفرض المسؤولية ؛

ومن الواجب تبيان ما إذا كانت القدرة البشرية تستطيع الارتفاع إلى مستوى استخدام الفرص التى أتاحتها لنا الآلة والتكنولوجيا . لكن لا شىء أكثر صبيانية وسخفًا من الروحانية التى تضع المسؤولية على الآلة ، فالآليات تعنى خزانًا هائلاً من القوة . وإذا كنا قد سخرنا هذه القوة لخدمة الدولار ، بدلاً من تسخيرها لتحرير الحياة الإنسانية وإخصابها ، فذلك لأننا قد قنعنا بالبقاء داخل حدود أهدافنا التقليدية ؛ وقيمنا ، بالرغم من امتلاكنا ، لأداة تحويلية ثورية . إن تكرار العقيدة القديمة للفردية ليس إلا دليلا على انحصارنا ضمن هذه القيود ، وإنى لأعتقد أن من غير المعقول أن يدوم هذا النوع الشاذ من إقرارنا بالانحطاط والنقص ، وعندما نبدأ فى السؤال ؛ عما يمكن لنا أن نعمله بالآلة لخلق وتحقيق القيم المتماثلة مع طاقتها الخلاقة ، وعندما نبدأ فى تخطيط منظم للحصول على هذه الفوائد، فإن فردًا جديدًا متناسقًا مع حقائق العصر الذى نعيش فيه ، سيبدأ فى التكون .

وللثورة على الآلة ، على اعتبار أنها مصدر الشرور الاجتماعية عادة، أصل جمالى . ولكن أى رد فعل شبه فلسفى وأكثر إدراكًا يجد أن العلم الطبيعى هو المصدر ، وإذا لم يكن العلم نفسه هو مصدر تلك الشرور (هذا العلم الذى يترك لشأنه إذا حافظ على مقامه المتواضع) فإن مصدرها، هو موقف هؤلاء الذين يعتمدون على العلم كجهاز للكشف والإنارة . إن احتقار الطبيعة أمر يمكن فهمه تاريخيًا على الأقل

على الرغم من أنه يبدو من قبيل التفاهة الإدراكية والفظاظة الأخلاقية أن نشعر بالزراية لمنبت وجودنا ولأوضاع حياتنا التى لا مناص منها . لكن الشىء الذى لا أستطيع فهمه أبدا ، هو رؤية الناس يخافون طريقة معالجة الطبيعة ويكرهونها . فكثيراً ما ترى العين أشياء قبيحة ، وكثيراً ما تقترف اليد أشياء فظيعة ، لكن المتعصب ، الذى يقتلع العين ويقطع اليد يعتبر متعصبًا بالنسبة لما يعمله. وبوسع المرء القول بأن العلم هو امتداد للوسائل النظامية العضوية الطبيعية. وأنا لا أعنى هنا فقط مجرد الامتداد الكمى ، كقيام المجهر مثلاً بتضخيم قدرة العين المجردة على الرؤية ، بل أعنى إتساع التبصر والفهم، عن طريق وضع العلاقات والتفاعلات قيد الرؤية . ولما كان علينا ، فى جميع الظروف ، أن نقارب الطبيعة بشكل أو بآخر، وبطريق أو بغيره؛ حتى ولو كان بطريق الموت ، فإننى أعترف بعجزى الكلى عن فهم هؤلاء الذين يعارضون فى مقاربة منظمة تنظيما اريبًا ، لأن هذا هو العلم بعينه.

والطريقة الوحيدة، التى تحملنى، على فهم موقفهم ، بصورة يشوبها العطف ، هى أن أتذكر أن هناك فئة ، كانت تعرب عن افتتانها بالعلم ، بتشخيصه عند الكتابة ووضعه فى حروف كبيرة ، وكانت ترى فيه ، لا وسيلة للبحث فقط ، بل كيانًا مغلقًا ، وغاية فى حد ذاته أيضًا، إن لم نقل لاهوتا جديدًا ، ذا حقيقة مطلقة وفطرية تتميز بالاكتفاء الذاتى. وخليق أن يبدو هنا أن إصلاح تقديرهم الخاطئ ، هو أيسر من اعتناق

مذهبهم أولاً ، ومن ثم قلب عبادتهم إلى كفر وتجديف . فنقيض الطريقة الذكية ليس طريقة على الإطلاق أو أنها طريقة عمياء وحمقاء ، ولا شك أن العـقل يصـبح فى وضع غريب عـندما يجـد اللذة فى وضع «حـدود للعلم». لأن الحد الأصلى للمعرفة ، هو مجرد الجهل ، والغاية من تمجيد الجهل لا يمكـن أن تدرك ، إلا إذا صدرت عن أولئك الذين يفـيدون من إبقاء غيرهم فى جهل مطبق . وبالطبع ، فهناك حدود خارجية للعلم ، لكن هذا التحديد يـكمن فى عجز أولئك الذين يستعـملونه، بينما يكمن زوال هذه الحدود فى تقويم استعمالهـا لا فى إساءة استخدام الشىء المتنفع به .

إن هذه الإشـارة إلى العلم والتقنيـة هى ذات موضـوع ، لأن العلم والتقنية يؤلفان فى حياتنا القـوى التى هى هامة قطعا ، وأن استخدام هذه القوى ، اسـتخداما مـشفوعًا بفـهم فحواها الذى هو فى حيز الممكن ، ليمكن من إغداق كيان حى فاعل على فردية جديدة ، متجانسة مع حقائق العصر الراهن . ولما كان هناك الكثير من المستويات والعناصر فى كل من الفرد وعلاقاته ومؤسساته ، فلا يمكن بالتالى فهمها أو معالجتها بالجملة . وهكذا فلابد من الحساسية التمـييزية ولابد من الانتخاب المتفحص . وفى هذا يأتى الفن ثمرة مثل هذا الانتخاب ، عندما يطبق تطبـيقا موضوعيا ، والفن الذى تحتـاجه أزمتنا الحـاضرة لخلق طراز جديـد من الفردية ، هو ذلك ، الذى يتمكن ، عن طريـق إدراكه بأن العلم ، والتكنولوجيـا هما

القوى المحركة فى عصرنا ، من تصور الثقافة الاجتماعية التوسعية التى يتحتم عليه أن يخدمها . ولا يهمنى كثيراً ، أن أصور الشكل الذى ستتخذه هذه الفردية الصاعدة ، يضاف إلى هذا أننى حقيقة لا يمكن أن أرى طريقة لوصفها ، إلا بعد أن نخطو خطوات جديدة فى طريق إنتاجها. وفى هذا لا يمكننا البدء بمثل هذا التقدم إلا بعد أن نكف عن تأليب الفرد المندمج اجتماعيًا على الفرد المنفرد ، وإلا بعد أن ننمى رقابة بناءة المخيلة لدور العلم والتكنولوجيا فى المجتمع الحقيقى . والعقبة الكأداء أمام هذه الرؤيا هى بقاء الفردية القديمة ، التى انخفضت قيمتها ، كما شرحت ، لتصبح استعمالاً للعلم والتكنولوجيا ، فى سبيل تحقيق أغراض ذات نفع مادى ذاتى . وانى لأتعاجب ، فى بعض الأحيان ، إذا لم يكن هؤلاء الذين يتحسون بالعلل الراهنة ، والذين يوجهون ضربات انتقادهم إلى كل شىء باستثناء هذه العقبة ، مدفوعين بدوافع يفضلون فى عقولهم الباطنة ، أن يبقوها تحت مستوى الوعى والإدراك .

الفصل السادس

الإشتراكيّة العَامّة أم الرأسماليّة

سمعت محاميًا أمـريكيا بارزًا يقول ، ذات مرة ، أن الآراء الأمريكية القديمة حول المبادأة الفـردية والكدح الفردى يمكن استردادها ، عن طريق إجراء تـعديل من بضـعة أسطر فى الدسـتور الاتحـادى ، على أن يحظر التعـديل كل الشركات المشتـركة المساهمـة ، وأن يسمح فقط للمسـؤولية الفـردية بوضع شـرعى قـانونى . ولقـد كـان هذا المحـامى فى رأيى ، الديموقراطى الجفرسونى الوحيد ، غير المزيف الذى قابلته فى حياتى ، إذ كان بالإضـافة إلى هذا منطقيًا ، لم يخدع نفـسه ، بافتراض أن التـعاليم الرائدية المتعلقة بالمبادأة الشخصية ، والكدح الشخصى ، والطاقة والجزاء، يمكن الحفـاظ عليها فى عصـر رأس المال المتحد المجمع ، وعـصر الإنتاج والتوزيع الكبيرين ، والملكية اللاشخصانية والملكية المفصولة عن الإدارة . فحـياتنا السـياسيـة تواصل ، مع ذلك ، تجاهل التـبدل الذى طرأ ، إلا عندما ترغمها الظروف على الاهتمام به فى قضايا متفرقة .

وما زالت شائعة الخرافة القائلة أن الاشـتراكية ، ترغب فى استخدام الوسائل السـياسية ، لتوزيع الثـروة بالتساوى بين جمـيع الأفراد . وأنها تعارض ، تبعًا لذلك ، فى نمو التكتلات والاتحادات بين البيوت الصناعية وتعارض التكتل التجارى على وجه العموم. فهى تعتبر ، بعبارة أخرى ،

نوعًا من الفردية المجزأة إلى كسور . وهذه الفكرة عن الاشتراكية ، هى من النوع الذى يحمله من لا يستطيعون ، بصورة طبيعية ، التحرر من التصور الفطرى للفرد كوحدة مستقلة ومنعزلة . ولقد كان «كارل ماركس» فى الحقيقة نبى عصر التجمع الاقتصادى . وإذا كان شبحه يرتاد المسرح الأمريكى فإنه لابد واجد ترضية مشروعة فى تحقيقنا لنبؤاته .

وفى تلك التكهنات استهدى «ماركس» أكثر مما يجب من المعطيات الاقتصادية البسيكولوجية ، واعتمد أقل مما يجب على المسببات التكنولوجية - تطبيق العلم على البخار والكهرباء والعمليات الكيميائية . أى إنه حاجج إلى أبعد مما يجب ، بالاستناد إلى ما ينسب إلى الرأسماليين من استيلاء مستمر على جميع القيم الفائضة التى ينتجها العمال - وفى هذا عرف الفائض بأنه كل ما يرقى فوق الحد الأدنى المطلوب لاستمرار حياتهم . ولم تكن لماركس أية فكرة ، بالإضافة إلى ذلك ، عن قدرة الصناعة المتوسعة على تنمية الاختراعات الجديدة من أجل تنمية احتياجات جديدة ، وأشكال جديدة من الثروة ومهن جديدة ، وكذلك لم يتصور بأن الأهلية الفكرية لدى طبقة أصحاب العمل ستكون أهلاً لإدراك الحاجة إلى دعم القوة الاستهلاكية بزيادة الأجور ، لتضمن استمرار الإنتاج ومرابحه . وهذا يفسر لنا لماذا لم تتحقق فى هذه البلاد نبوءته بقيام ثورة فى السلطة السياسية ، نابعة عن الشقاء العام الذى تقاسيه الجماهير ، ومؤدية إلى قيام مجتمع اشتراكى . ومع ذلك ، فإن

الموضوع الذى أثاره ، وهو علاقة الكيان الاقتصادى بالإدارة السياسية ، موضوع قائم بصورة فعالة ومؤثرة .

ويشكل هذا الموضوع فى الحقيقة الأساس الوحيد للقضايا السياسية الراهنة ، وقد صرح مستبع ، خبير أريب ، للشؤون العامة فى واشنطن بأن جميع القضايا السياسية التى سمع النقاش يدور حولها فى العاصمة ، تعود ، أصلا وكلية ، إلى مشاكل متعلقة بتوزيع الدخل . فكل من الثروة والملكية وعمليات الإنتاج الصناعى والتوزيع ، نزولاً حتى تجارة المفرق عن طريق نظام المخازن ذات الفروع المتعددة ، لا يمكن ، فى الحقيقة ، تكييفها اشتراكيًا بشكل مظهرى ، دون أن يكون لهذا التكييف عاقبته السياسية ، وهذا ما يشكل قضية أساسية يجب أن تواجهها الأحزاب الجديدة أو الأحزاب القائمة حاليًا . إذ ما زالت هناك حيوية كافية فى الفردية القديمة تمكنها من وضع عراقيل جدية أمام أى حزب أو برنامج يسمى نفسه بالاشتراكى . ولكن حقائق الوضع ستتمكن بمرور الزمن ، من السيطرة على المفاهيم التى تتمسك لأسباب تاريخية ، بالمعنى اللفظى . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، فإن فرص وحظوظ أى حزب فى الاعتماد على ما يعنيه اسمه ، هى فرص وحظوظ تافهة .

وهناك ناحية أخرى ، على جانب كبير من الأهمية هى أن السياسات الحالية لا تتجاهل ، الطبيعة الرئيسية للمشكلة الاقتصادية . فالحزب الحاكم فى بلادنا ، قد نصب نفسه حارسًا على الرخاء ، بل لقد

مضى إلى أبعد من هذا فتطوع بأن يكون مصدر الرخاء وخالقه . وقد تمكن ، تحت ستار هذا التنكر ، من الاندساس فى مخيلة عدد كاف من المواطنين والناخبين ، وهكذا يعود الفضل فى استمرار حكمه إلى أنه قرن نفسه بالرخاء وجعل الرخاء علمًا عليه . ويقرر الشعور بالخوف عندنا انتخابات الرئاسة بصورة عامة ، إذ أن مئات الألوف من المواطنين ، الذين يصوتون لمرشحين مستقلين أو لمرشحين من الديموقراطيين فى الانتخابات المحلية أو فى انتخابات الكونغرس السنوية الفرعية ، يعطون بانتظام أصواتهم للمرشح الجمهورى للرئاسة كل أربع سنوات ، وأنهم ليفعلون ذلك بسبب خوف غامض ، ولكنه مؤثر ، من أن يؤدى انتقال الرئاسة إلى الحزب الآخر ، إلى عرقلة حركة الآلة الصناعية والمالية الأمريكية بوضع العصا بين دواليبها . ويعم هذا الخوف ويسيطر على العمال ، كما يشمل صغار التجار وأصحاب الحوانيت ولا شك أنه يؤلف بصورة رئيسية، المعين الذى يوفر للحزب الحاكم أسباب البقاء فى الحكم. إن كياننا الصناعى بأكمله هو من التعقيد والتواكل المترابط الدقيق بين أطرافه المتنوعة ، بحيث أن جمهرة الناخبين تجد من الخير لها احتمال المساوئ ، التى قد تعانيها حاضراً ، على أن تغامر بالإخلال بالصناعة عن طريق التغيير فى الحكم . وقد كان هذا هو العامل الحاسم فى نتائج انتخابات عام ١٩٢٨ حيث انتصر الجمهوريون ، على الرغم من تحريم المشروبات الروحية الذى لم يحظ بموافقة الرأى العام ، وعلى الرغم من قطيعة الكاثوليك للحزب .

وبالإضافة إلى كل هذا ، قدم الرئيس «هوفر» نفسه ، إلى مخيلة الشعب ، على اعتبار أنه شخصية تملك عقلية المهندس ، أكثر من امتلاكها لعقلية رجل السياسة ، وقد أثر هذا إلى حد بعيد فى الانتخابات. فلقد حققت الهندسة نتائج عظيمة ، واتضحت انتصاراتها للعيان فى كل مكان ، ومنحتها المآثر التى صنعتها قوة السحر الذى يجترح العجائب . وشعر شعبنا ، الذى سئم الساسة ، بطريقة نصف واعية ، إن مواهب المهندس ، وتجاربه وعقله ، ستأتى بالشفاء والنظام لحياتنا السياسية . ويستحيل أن نبين بالإحصاءات مدى قوة العوامل التى أتيت على ذكرها ، لكن الحكم على النقطتين ، ولا سيما الأخيرة منهما ، يجب أن تظل مسألة مفتوحة الباب للاجتهاد ، فالتعريف على الحزب الجمهورى ، بأنه حصن الرخاء ، أمر لا يمكن نكرانه ، والرغبة فى تولى المهندس شئون السياسة هى من الانتشار بحيث يمكن على الأقل اعتبارها دلالة قائمة .

والرفاه إلى حد بعيد حالة ذهنية ، وكذلك وربما إلى مدى أبعد حالة، الإيمان بها . ويترتب على ذلك أن الشك فى مدى اتساعها ليس بذى بال ، عندما يسير المد العقلى مع الفكرة جنبًا إلى جنب ، ومع أنه بالإمكان الاستشهاد بالأرقام لتبيان مثالب هذه الرفاه ومدى ما فيه من مآخذ ، ولإظهار مدى ما فى توزيع أسبابه الاقتصادية من إجحاف وعدم مساواة، فإنه ما من فائدة من ذلك الاستشهاد . إذ ماذا يجدينا أن نعرف،

ان احد عشر الف شخص ، أربى دخل الواحد منهم فى السنة على المائة الف دولار ، قد استأثروا فى عام ١٩٢٧ بواحد من خمسة وعشرين من صافى الدخل القومى ؟ وماذا يفيدنا سرد الأرقام الرسمية التى تظهر أن عشرين فى المائة فقط من دخل هؤلاء الأحد عشر ألفا من المحظوظين جاء من رواتب وارباح الأعمال التى قاموا بها شخصياً ، أما الثمانون بالمائة الباقية ، فقد جاءت من الاستثمارات ، وأرباح المضاربات ، والأجور وما شاكلها ؟ وإن مجموع مكاسب ثمانية ملايين من عمال الأجرة ، لا يزيد على أربعة أضعاف المبالغ التى تدعوها صراحة بيانات دوائر ضريبة الدخل بأنها «دخل غير منظور» للأحد عشر ألف مليونير ، يحققونه دون أن يكاد يلاحظ ذلك أحد . يضاف إلى هذا كله ، أن الدخل من الاستثمارات فى الشركات المتجمعة المتحدة يزداد على حساب الدخل الناتج من المشاريع التى تدار إدارة شخصية خاصة . وإذا ما حاول إنسان أن يلفت النظر إلى هذا التباين الواضح ، اعتبر عمله قذفًا فى فرديتنا الوعرة، ومحاولة لاستثارة الشعور الطبقى . وتبدى ، فى غضون ذلك ، قوائم ضريبة الدخل لعام ١٩٢٨ ، إن عدد الذين يربو دخلهم السنوى على المائة الف دولار ، قد زاد فى سبع سنوات من سبع وستون شخصًا إلى خمسمائة ، منهم أربعة وعشرون فقط ، يزيد دخل الواحد منهم على العشرة ملايين دولار .

ومع ذلك ، يعنى ادعاء حزب سياسى ، السهر على الرخاء والرفاه،

قيامه بمسؤوليتهما ، وعليه في المدى الطويل ، وبحكم ما فى النظام الحاكم من تطابق سياسى اقتصادى ، أن يقدم الحساب عن قيامه بهذه المسئولية . فعلى كبار السادة ، أن يعملوا شيئًا نحو التحسين والإصلاح . وهذا فى رأيى محور مستقبل الوضع السياسى . وقد تبدأ مناقشة مستقبل التطور السياسى ، بالنسبة إلى علاقته بالصناعة المتحدة ، من حقيقة أن الصناعات التى كانت تعتبر فى الماضى ثابتة تجاريًا ، وكأسس لاقتصاد سليم ، تعانى الضائقة والكساد . ولعل نكبة الزراعة وصناعة الفحم والنسيج ، خير دليل على ذلك . كما أن عصر التوسع فى السكك الحديدية قد شارف على النهاية ، وأخذت تجارة البناء ، تسير سيرا مترنحا متقطعا . أما الوجه المقابل لهذه الحقيقة فهو أن الصناعات الآخذة الآن فى النمو ، هى تلك المتصلة بالتطورات التكنولوجية الجديدة والمستنبطة منها . ولو لم يجر هذا النمو السريع فى صناعة السيارات وبيعها ، وأجهزة الإذاعة والطائرات وما شاكلها ، ولو لم يقع التطور الحثيث فى الاستعمالات الجديدة للكهرباء والقوى الفائقة الطاقة ، فإن الرفاه فى السنوات الأخيرة ، ما كان خليقًا بأن يكون حتى حالة ذهنية - فقد نجم الحافز الاقتصادى ، إلى حد كبير ، عن هذا الاستخدام الجديد لرأس المال والعمال ، ووفرت الأموال الفائضة المستجرة من هذا الاستخدام أسباب بقاء سوق الأوراق المالية ، وغيرها من الأشكال والمؤسسات التجارية ناشطة العمل ، وفى الوقت نفسه سارعت هذه التطورات الجديدة فى تجميع الثروات المتضخمة وتركيزها .

ويبدو أن هذه الحقائق ، ستقرر مآل سياساتنا المقبلة . فحقيقة الكساد سبق لها أن أثرت في العمل السياسى بالنسبة للتشريع والإدارة . وهنا قد نتساءل ، ماذا سيحدث عندما تصبح الصناعات الجديدة بدورها متضخمة الرساميل ، فيعجز الاستهلاك عن مجاراة نسبة التوظف فيها ، وتفيض قدرتها الإنتاجية على الحد اللازم ؟ فالتقديرات تقول أن هناك ثمانية مليارات من الوفر الفائض فى كل عام . وهذا الوفر فى نمو مضطرد . فأين سيجد رأس المال المتضخم هذا متنفسًا له ؟ أن الانحراف به إلى سوق الأسهم المالية أو البورصة ، قد يعطى حلاً وقتيًا ، لكن التضخم الناجم هو «علاج» يخلق مرضًا جديدًا . أما الذهاب به إلى المؤسسات الصناعية لتوسيعها ، فسيؤدى إلى زيادة الفائض فى الإنتاج . ويبدو لى أن المستقبل ، يخفى فى طياته توسعًا فى الإشراف السياسى لمصلحة المجتمع . فلدينا الآن مثلا «لجنة التجارة الداخلية بين الولايات» و «مجلس الاحتياط الاتحادى» ويجرى الآن إنشاء «مجلس إغاثة المزارع» ، وهو مشروع ذو طابع اشتراكى واسع النطاق يشرف عليه الحزب الذى يؤمن بالفردية . وهناك احتمالات إيجابية بخلق عدد أكبر من هذه المجالس فى المستقبل ، على الرغم مما قد يرافق إنشاءها من الشكاوى من البيروقراطية ، ومن إدعاءات أخرى تقول بأن الفردية هى مصدر رخائنا القومى .

وتمر قضية التعريفة الجمركية الآن ، فى مرحلة تبدل أيضًا ، فالصناعات القديمة ، التى لحق بها الكساد ، تصخب مطالبة بالعون

والمساعدة ، أما الصناعات «الفنية» فغير مكترثة بالمساعدة من الحماية الجمركية فى الحاضر ، وقد تزداد عدم اكتراث بها فى المستقبل ، بل قد تعاديها بسبب مصلحتها النامية فى تجارة الصادرات . ولم يتأثر تشكيل الأحزاب السياسية حتى الآن ، حقيقة ، بالتبدلات الاقتصادية ، باستثناء إنشاء كتل متمردة داخل الأحزاب القديمة نفسها . لكن هذه الحقيقة تخفى عن الأنظار الحقيقة الكبرى ، وهى أن التشريع والإدارة اتخذ تحت ستار الأحزاب القديمة ، وظائف جديدة نتيجة للتأثير التجارى والمالى . ولعل أبرز مثل على هذا ، بالطبع ، محاولة استخدام الوكالات الحكومية ، والاعتمادات المرصودة من الأموال العامة ، لوضع الزراعة على قدم المساواة مع الأشكال الأخرى للصناعة . وتزداد هذه القضية أهمية ، نظراً لأن المزارعين يؤلفون ذلك الجزء من السكان ، الذى ظل على ولائه وإخلاصه للفلسفة الفردية القديمة ، ولأن هذه الحركة الجديدة تحاول ، قطعًا ، ضمهم إلى مجال العمل الجماعى المتحد . ولا ريب أن سياسة استخدام الأشغال العامة ، كوسيلة للتخفيف من مشكلة البطالة ، فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية ، قرينة أخرى ، ولو أنها أقل أهمية ، على الاتجاه الذى يسير نحوه العمل السياسى فى حاضرنا .

أما موضوع ، ما إذا كانت الصناعات الجديدة ، ستسير فى نفس الدورة التى سارت فيها الصناعات القديمة ، التى غدت كاسدة الآن ، وإلى أى مدى ستبلغ فى سيرها ، من ناحية تضخم رأسمالها ،

واستفاضة قدرة إنتاجها ، وتحملها لتكاليف النقل تحملا يزيد من أعبائها، فهذا بالطبع موضوع تخمينى ، لكن الجانب السلبى من المناقشة يتطلب مع ذلك الكثير من التفاؤل . فـمن المؤكد ، بصورة منطقية على الأقل ، أنه إذا أصابها الكساد ، فإن عملية التدخل الرسمى والإشراف العام ستتكرر. وعلى كل حال ، فليس هناك ما يستثنى بصـورة دائمة ، التدخل السياسى فيمـا يتعلق بالشيخوخة والبطـالة . ولعل النقص المزرى فى الإحصاءات العامة والتحقيق الرسـمى يتبلور ، بشكل بارز حاليًا ، فى تشريد العمال نتيـجة للتطورات الفنيـة ، وفى خفض الحد الأعلى لـسن العمل ، الذى يمكن معه استـخدام العمال ، استخدامًا مـربحًا ، وذلك بسبب العمليات التسارعيـة فى الصناعة . أما البطالة ، على المقياس الذى تـوجد فيه الآن «بصورة طبيعيـة» - دون أن نذكر شيئًا عما تصير إليـه فى فترات الكساد الدورية - فهى إقرار بانهيار الصناعة الفردية غير المنسقة ، والموجهة للربح الذاتى . وقد يكون فى الوسع تجاهل عـمال المناجم والزراعة ، لكن ليـس فى الإمكان تجاهل عمـال المدن الصناعيين ، وستكمن الدلالة الأولى على بعث حركة عـمالية عدوانية تهجـمية ، فى اشتداد مـشكلة البطالة لتصبح قضية سـياسية ، وستكون النتيجة ، توسـعًا جديدًا فى الإشراف الرسمى العام.

لما كـان التكهن السيـاسى مجـازفة مـخطرة فلن أجازف فـى خوض التفاصيل ، لكن التيارات الكبيرة والأساسية فى الحياة الاقتصادية لا يمكن

تجاهلها مـدة طويلة ، إذ أنها تسير فى اتجاه واحد . وهناك دلائـل متوفرة على أن الاتجاهات الرجعـية ، التى تحكمت فى السياسـة الأمريكية ، هى فى طريق الزوال . فـالتوزيـع غيـر العادل للدخل سيـدفع إلى المقدمـة استـعمال سلطة فرض الضـرائب لإعادة التوزيع عن طريق زيادة الضـريبة على الدخل المتضخم ، وزيادة ضـرائب الإرث على المواريث الكبيرة. ولا يمكن أن تظل فضيحة الاستيـلاء بوضع اليد على المنافع المنتجة مشاعًا فى الأراضى غير المستـثمرة مستورة إلى الأبد . أن الوضع فـى ميدان الإنتاج والتجارة العالميين يغدق معان جديدة بالمرة على اصطلاح «الحماية الجمركية والتجارة الحرة» . أمـا علاقة سوء إدارة البلديات والفساد بـالمحاباة الخاصة للمصـالح والشركات الاقتـصادية الكبيـرة ، وعلاقة الحلف المعقـود بهذا الشكل مع الإجـرام ، فهى عـلاقة تـزداد انكشافًا للأنظار . ولقـد بدأت هيئـات العمال المحليـة تصبح أكثـر تبرمًا بسيـاسة الاستنكاف السـياسى (الامتناع عن التـصويت) ، وبمهزلة العـمل بواسطة أحزاب تسيطر عليـها المصالح المتـضاربة . إن هذه الحركة تكديـسية وتنطوى على تجمـيع شمل الكثير من العوامل ، المنعـزلة عن بعضها حاليًا ، تحت قيادة مـشتركة . وعندما يصل الأمر إلى نقطة الانفجار ، فإن القـضايا الاقتصادية ، تصبح جهـارًا ، لا سرًا ، مـشاكل سياسـية ، وسيصـبح موضـوع الإشراف الاجتماعى على الصناعة ، وعلى اسـتخدام الوكالات الحكومية فى أهداف اجتماعية بناءة ، المحور العلنى للنضال السـياسى .

لم أكرس فصلاً خاصًا لبحث الجانب السياسى من الوضع ، بسبب أنه من المفروض أن مقام التدخل السياسى القطعى فى حسم الإنفصال الحالى فى حياتنا ، هو أمر أساسى ، فهذا التدخل هو من تحصيل الحاصل . ويتطلب الأمر قسطًا من التغيير النوعى المعين فى التشريع والإدارة من أجل توفير الأسباب التى يمكن فى ظلها أن تطرأ تغيرات أخرى بوسائل غير سياسية . وعلى كل فإن التأثير النفسى للقانون وللجدل السياسى هو تأثير هائل . أما التدخل السياسى فقد يؤمن إيجاد أنماط واسعة النطاق ، تنعكس تفاعليًا على تكون الآراء والمثل العليا المتعلقة بمختلف القضايا الاجتماعية . ومن الطرق السليمة التى تمكن الفرد، الضائع سياسيًا بسبب فقدان الأهداف التى يستطيع أن يتجه إليها بولائه ، من استعادة التفكير المنظم ، تلك الطريقة الكامنة فى تفهم حقائق الصناعة والمال كما تعمل فى الحياة السياسية والعامة . ويعود الخمول السياسى الذى طبع أفكارنا سنوات طوالا فى الماضى ، أصلاً ، إلى ارتباك عقلى ناشىء عن الافتقار إلى إدراك أية علاقة حيوية بين السياسة والشؤون اليومية . وقد تواطأت الأحزاب السياسية ، تواطؤاً حماسيًا ، على الاحتفاظ بهذا الارتباك وعدم الواقعية . إن معرفة اتجاه سير الأمور وأسبابه توفر المادة التى يمكن منها تكوين الأهداف الثابتة للقصد والولاء ، ولا ريب أن رؤية السير الفعلى للأحداث ، بصورة واضحة ، تسير بنا إلى الصفاء الفكرى والنظام .

إن القيمة الأساسية للاستشهاد بالوقائع السياسية تكمن فى أن السياسات القائمة تجسد الاضطراب الاجتماعى القائم وأسبابه . أما ما جرى الاستشهاد به من ظواهر السيطرة الرسمية وتدخل الحكومة للإشراف على بعض أوجه النشاط العام فإنه قد وقع بصورة متفرقة*، واستجابة لضغط الجماعات المنكوبة المبتلية ، التى هى من الضخامة بحيث تطلبت قوتها الانتخابية الاهتمام . ولكن تلك التدابير قد ارتجلت ارتجالا لمواجهة مناسبات خاصة ، ولم يجر تبنيها كأجزاء من أية سياسة اجتماعية عامة. ونتيجة لذلك لم تطرح أهميتها الحقيقية على بساط البحث إنما اعتبرت من قبيل الاستثناءات الطارئة . أننا نعيش سياسيًا دون أن نعد للغد عدته أو نحسب له حسابا . ومع أن القوى التجميعية التكتيلية هى من القوة بحيث تضمن الاهتمام بها والعمل وفق متطلباتها بين الحين والآخر ، عندما يفرض علينا طارئ من الطوارئ تلك القوى ومستلزماتها ، فإن اعترافنا بها لا يوحى إلينا باتباع سياسة مترابطة متتالية . فما زالت الفردية القديمة من الناحية الأخرى متأصلة بحيث تضمن الانقياد لها فى ظل المشاعر المشوشة ، بواسطتها وبواسطة الأقوال . وهى تصابر على البقاء إلى الحد الذى نستطيع معه الحفاظ على توهمنا بأنها تضبط تفكيرنا وسلوكنا السياسى . أما فى الواقع فإن الرجوع إليها يعمل على دوام الفوضى المنتشرة ، التى تستطيع فيها القوى المالية والصناعية ، المنظمة بشكل تكتلى اتحادى ، تحويل النتائج الاقتصادية بعيداً عن منفعة الكثرة ، لخدمة أغراض القلة وامتيازاتهم . لا أعرف حدثًا قريبًا ومثيراً للاهتمام من

الناحية السياسية كإقدام الرئيس «هوفر» على عقد مؤتمرات صناعية بعد إنهيار بورصة العقود ١٩٢٩ . فهذا التدبير يدلل على أشياء كثيرة ، منها ما هو حقيقى فعلى ومنها ما هو فى حدود الإمكان الذى تحيط به القتامة ويحتويه الغموض أنه يشير إلى الاضطراب الذى ينشأ إذ تواجه سانحة الضائقة الصناعية حزبا وحكومة أخذا على عاتقهما مسئولية الحفاظ على الرخاء ، عن طريق ادعاء الفضل فيه لنفسيهما . وأنه ليشير كذلك إلى أهمية الإيعاز والإيحاء فى تكييف نفسية الجماهير ، كما يدلل على السذاجة فى الحياة الأمريكية . إن التعليم المسيحى هو الذى يسيطر على التفكير الأمريكى فى الشئون التجارية ، ولذلك فقد تقع أشياء معينة وتبدو لنا كأنها لم تقع كرها ، إذا جررنا إلى الاعتقاد بأنها غير قائمة . إن تلك المؤتمرات تقيم الدليل كذلك على عادة قومية عندنا ، هى عادة انعدام التخطيط فى الشئون الاجتماعية ، عادة إقفال باب الاسطبل ، ولكن بعد أن يكون الحصان قد سرق . ذلك أننا لم نفعل شيئًا إلا بعد وقوع الكارثة الاقتصادية التى كان كل الاقتصاديين ، باستثناء أولئك الاقتصاديين الملتزمين التزاما لا يرجى منه الفكاك بمبدأ «حقبة اقتصادية جديدة» ، يجزمون بأنها ستقع ولو لم يستطيعوا الجزم بالوقت الذى ستقع فيه .

ويتصل المعنى الأكثر غموضًا لهذه المؤتمرات بالتطورات المقبلة ، فمن الواضح أن إحدى مهام تلك المؤتمرات ، كان جمع أعمدة من الأرقام

لتؤلف حاصلاً حسابيًا شديد الوقع على مخيلة الجمهور ، وهل يثمر هذا إلا نتيجة نفسية وحسابية ؟ أن الإنسان المتفائل المستبشر قد يعتبرها بداية لتطبيق حقيقى للعقل الهندسى على حياتنا الاجتماعية فى صورتها الاقتصادية . وقد يقنع صاحب هذه الروح نفسه ، بأنها البداية فى قبول الصناعيين والماليين والساسة الأمريكيين ، المسئولية الاجتماعية على نطاق واسع . وقد يرى أيضًا ، عقب سلسلة من هذه المؤتمرات ، قيام مجلس اقتصادى دائم يتولى التنسيق التخطيطى للإنماء الصناعى ، بل قد يمضى به التفاؤل بعيدًا ، فيتوقع مجئ زمن يجتمع فيه ممثلو العمال وأصحاب الأعمال على قدم المساواة ، لا سعيًا وراء الحصول على ضمان ، بالامتناع عن المحاولات الرامية لزيادة الأجور أو الامتناع عن الإضراب ، بل كعامل، لا ينفصم فى المحافظة على تنظيم ضابط مخطط لأسس رخائنا القومى .

لا يزال هذا الأمر طى الغيب وغير مضمون ، أما المؤكد ، فهو أن أية خطوة كهذه ، إذا نفذت ، ستشير إلى الإقرار بانتهاء الحقبة السياسية والاجتماعية القديمة ، وزوال فلسفتها المسيطرة . ولو تمت الخطوة بالموافقة الطوعية ، والسعى الاختيارى عوضًا عن القسر الحكومى ، فإنها تكون منسجمة مع روح الحياة الأمريكية وعلى وفاق معها . ففى فرديتنا مثل هذا القدر من الحقيقة الصامدة . لكن النتيجة ، ستشمل حتمًا إدخال المسئولية الاجتماعية فى نظام أعمالنا ، إلى الحد الذى يترتب عليه القضاء المحتوم

على صناعة تستأثر بالربح المالى . وسيرمز إقامة مجلس للتنسيق والتنظيم ، يجتمع فيه قباطنة الصناعة والمال مع ممثلى العمال والحكومة ، لتخطيط الأنظمة للنشاط الصناعى ، إلى أننا قد دخلنا بصورة طوعية وبناءة إلى الطريق الذى تسير عليه روسيا السوفيتية ، مع ما يرافق سيرها من تدمير وإكراه . وبينما التدخل السياسى ليس أساسيًا ، كما سبق أن قلت ، إلا أن تركيز الاهتمام على المسائل الحيوية والحقيقية ، كالإشراف الرسمى العام على الصناعة ، وشئون المال ، فى سبيل تحقيق المنافع الاجتماعية سيكون ذا انعكاسات عاطفية وفكرية كبيرة . فلا يمكن لأى مظهر من مظاهر ثقافتنا ، أن يظل دون تأثر بذلك . فالسياسة وسيلة لا غاية . لكن التفكير فيها كوسيلة ، سيؤدى إلى التفكير ، بالغايات التى ستحققها . أنها ستحث التفكير إلى الطرق التى تؤدى إلى إقامة حياة ثرية ولائقة للجميع . وإذ تفعل ذلك فإنها ستجدد الأهداف التوجيهية وتصبح خطوة مهمة فى طريق استعادة الفردية الموحدة .

حاولت أن أقدم عرضًا قصيرًا للاحتمالات التى ينطوى عليها الوضع السياسى بصورة عامة ، دون أن أعرض حجة أو نبوءة ذات اتجاهات سياسية معينة . لكن أى نوع من أنواع التجدد السياسى ، أما داخل الأحزاب القائمة أو بدونها ، يتطلب أولاً ، وقبل كل شىء معرفة إدراكية صريحة بالاتجاهات الحاضرة . ففى مجتمع يتجه بسرعة نحو الاتحادية تمس الحاجة إلى فكر مشارك يهتم بحقائق الوضع ، ويرسم السياسات

لفائدة المجموع . وفى مثل هذه الحالة فقط ، يمكن للعمل المنظم ، القائم بالنيابة عن مصلحة المجموع ، أن يصبح حقيقة . فنحن فى وضع من أوضاع الاشتراكية ، ولنسمه بأية تسمية نريدها ، فلا أهمية فى أى اسم يطلق عليه عندما يتحقق . وقد أصبحت الحتمية الاقتصادية حقيقة لا مجرد نظرية ، لكن هناك فرقًا واختيارًا بين حتمية عمياء مشوشة وغير مخططة ، منبثقة من أعمال موجهة للنفع المالى ، وحتمية تطورية منظمة ومخططة على أسس اجتماعية اشتراكية . أنه الفرق والاختيار بين اشتراكية عامة وأخرى رأسمالية .

الفصل السابع
الأزمة في الثقافة

[1] النقاش في حالة الثقافة الأمريكيـة وسوانحها طويل مستفيض ، لكن «الثقافة» كلمة غـامضة . وبالنسبة إلى أحد معانيـها ، فإني لا أرى سببًا للتشاؤم . فالاهتمام بالفن ، والعلم والفلسفة ، ليس في طريق الزوال ، بل العكس هو الصواب . ولربما كان في الماضي أفراد مـتفوقون في المآتى والإنجازات ، ولكنني لا أعرف زمنًا في تاريخنا ، ظهر فيه مثل هذا العدد الضــخم من الناس المنشـغلين عـمليا بالجـوانب التي تكلـل حضـارتنا ، كمنتجين ومتــذوقين مقدرين لها . فهناك أكثـر من أي زمن مضى اهتمام أشد حيوية ، وأوسع انتشاراً بالفكر وبالمناقشات النقدية ، وبكل ما يؤلف حياة فكرية . وكل من يرجع ببصره ، ثلاثين سنة أو أربعين إلى الوراء ، سيشعر بالفرق الذي خلفه جيل واحد . وما زالت الحركة في تقدم مستمر إلى الأمام فلا تنكفئ إلى الوراء .

ولا أجد سببًا يدعو إلى الخوف أو الذعر على الثقافة من حيث كونها تهذيبًا وتربيـة لعدد من الأشخاص ، ينـمو باضطراد ولا يتناقص . لكن «للثقــافة» معنى آخـر أيضًا ، فهي تدلل ، على ذلك الطراز من الشـعور والفكر الذي يميـز شـعبًا أو حـقـبة ككـل . وهي بالتالي صـفـة فكرية وروحية. وإذا ما تجاهلنا موضوع الارسـتقراطية الغامض ، ففي إمكاننا أن

نقـول ، دون خـوف ، من تناقض أو مـغالطـة ، أن درجة عـاليـة من التهذيب الشخصى فى ذروة المجتمع ، يمكن أن تتعايش جنبا إلى جنب ، مع حالة خفيـضة وغير لائقة من الثقافة ، كـمظهر بارز من مظاهر الحياة الاجتمـاعية. ولعل المآتى الرائعـة للقصة والموسيـقى والتمثيل فـى روسيا القيصرية ، تشـرح ما أعنيه شرحًا وافيًا ، فالاشتغـال بالتجارة والثروة لا يعتبر حاجزًا عائقًا فى وجه حضارة مزدهرة . وفى إمكان المرء أن يستشهد بحقيـقة أن أرفع مرحلة من تطور الرسم الهولـندى ، قد جاءت فى زمن توسع هولندة التـجارى والمالى . وهـذا ينطبق أيضًا على عصـر بركليس وأوغسطس واليزابيث . فقد كان سمو التـهذيب الشخصى يتفق غالبًا ، وربما عادة ، مع السـيطرة الاقتـصادية والسـياسيـة للأقلية ، ومع عـهود التوسع المادى .

ولا أرى سببًا يحول بيـننا فى الولايات المتحـدة وبين أن تكون لنا أيضًا عصور ذهبية للأدب والعلم . لكننا تعودنا التطلع إلى هذا «العصر» أو ذاك متميـزًا باسماء شخصيات عظيمـة وبإنتاج عظيم ، بينما ننسى أن نسأل عن جذور هذا الازدهار . أو ليس فى الوسع المناقشة فى أن الطبيعة الانتقـالية لامجاد هذه العـصور تبرهن على أن مـسبباتهـا كانت متفـرقة وعرضية ؟ وعلى أى حال ، يجب أن نتـساءل ، عن نمو الحضارة الأهلية فى بلادنا . ففـكرة الديموقراطية تحـوى من الغمـوض ، بدون شك ، ما تحويـه كلمة الارستقراطـية ، لكن ليس فى وسـعنا أن نتجنب مـشكلة

رئيسية. فما لم يقم شعب ديموقراطي أصيل ، في زمن صناعي لا يتطرق إليه الشك ، بخلق شيء أكثر من مجرد «عصر» من التهذيب الشخصي الرفيع ، فهناك ، شيء أكثر عمقًا من العجز في حضارته . ومثل هذا العصر ، سيكون أمريكيا بالمعنى الطوبوغرافي ، لا بالمعنى الروحي .

إن هذه الحقيقة تغدق أهمية على التساؤل الذي كثيراً ما يثار ، بشأن ما إذا كانت القوى المادية والآلية لعصر الآلة ستسحق الحياة الأسمى . فمن ناحية واحدة ، لا أجد ، كما سبق وذكرت ، أي خطر مؤكد في ذلك ، فسيظهر الشعراء والرسامون والقصصيون وكتاب المسرحيات ، والفلاسفة ، والعلماء ، حتمًا ، وسيجدون جماهيرهم المعجبة بهم . لكن الحقيقة الفريدة المتعلقة بحضارتنا هي أنها إذا كانت ستخرج إلى حيز الوجود ثقافة مميزة لنا ، فعليها أن تتطور ، لا على هامات دعائم سياسية واقتصادية ، بل من داخلها المادي نفسه . وعليها ، أما أن تأتي من تحويل عصر آلي إلى نحو جديد من العقل والعاطفة ، أو لا تأتي مطلقًا. فتهذيب طبقة تزين المظهر الخارجي لحضارة مادية ، سيعيد ما سبق أن حدث عدة مرات وبصورة عرضية في الماضي .

والموضوع في مثل هذه الحالة ، ليس مجرد أمر كمي ، أي أنه لا يتصل بزيادة عدد الأشخاص الذين سيشتركون في خلق الثقافة والعلم والتمتع بهما ، بل هو أمر كيفي . فهل في وسعنا تحويل حضارة مادية صناعية إلى أداة مميزة تقوم بتحرير عقول جميع المشتركين فيها وتهذيب

عواطفهم ؟ ولا ريب فى أن الموضوع الثقافى هو مشكلة سياسية واقتصادية قبل أن يكون مشكلة ثقافية محددة .

ومن الشائع أن مشـكلة العلاقة بين المدنية الصناعـية والآلية ، وبين الثقافة هي أعمق المشاكل ، وأكثرها تعقيداً فى وقتنا الحاضر ، وإذا صدق الشارحون فـى قولهم أن «الأمركة» هى فى طريقـها لتصبح عـالمية ، فإن هذه المشكلة سـتغدو عـالمية ، ولن تقـتصـر على بلادنا وإن كنا أول من يعانى منها . أنها تثـير قضايا ذات أهمية فلسفية بالغـة . ويتخذ موضوع العلاقـة بين الرجل والطبيعـة وبين العقل والمادة أهمـيته الحـيوية فى هذا المحتـوى ، وستـتصـور النظرية «الإنسانيـة» ، التى تفصل الإنـسان عن الطبيعة ، حـلاً لارتباكات العصر الاقتصادية والصناعـية يختلف كلية عن «المذهب الإنسانى» لأولئك الذين لا يجدون ثغـرة ثابتة أو خليجًا لا يمكن اجتيازه بين الإنسان والطبيعـة . وستتجه النظرية الأولى إلى الماضى حتمًا فى طلب التوجـيه وتبـذل الجهد لخلق نخـبة مهـذبة تعيش على أكـتاف الجماهير الكادحة. أما النظرية الثانية ، فستضطر إلى مواجهة مسألة ما إذا كان باستطاعة العمل نفسه أن يصبح أداة لـلثقافة ، وكيف يمكن للجماهير أن تشترك بحرية فى حـياة غنية بخيالاتها ولذاتها الجمـالية . وهذه المهمة لا تفـرض بدافع من «الإنسانيـة العـاطفيـة» ، بل تكون خاتمة ضـرورية للاعتقاد الفكرى بأن الإنسان ، مع كونه ينتمى إلى الطبيعة ، وأن العقل مع كونه يرتبط بالمادة ، فإن البشرية وذكاءها الجماعى ، هما السبيل الذى يوجه الطبيعة إلى إمكانات جديدة .

ويحكم الكثير من النقاد الأوروبيين بصراحة على الحياة الأمريكية على ضوء ازدواجية المادة والروح ، ويستنكرون أولوية الناحية الفيزيقية المادية كقاضية على أية ثقافة . لكنهم يفشلون فى رؤية عمق ومدى مشكلتنا التى هى مشكلة جعل المادة أداة فعالة فى خلق حياة فكرية وفنية، ويشتغل كثير من النقاد الامريكيين للوضع الحاضر باستنباط الطرق للخلاص والفرار . فيهرب بعضهم إلى باريس وفلورنسة ، وبعضهم الآخر يهرب بخياله إلى الهند واثينا والعصور الوسطى ، أو عصر أميرسون فى أمريكا وعصر ثورو وملفيل . فالفرار حل عن طريق التهرب، أما العودة إلى ازدواجية تتألف من أسس ثقيلة من المادة ، تشاد عليها واجهات مزخرفة زخرفة روحية ، فهى أمر مستحيل قطعًا ، إلا على أساس عقوبة الحرم السياسى الروحية لأولئك الذين قدر عليهم أن يكدحوا، بصورة آلية ، بالآلة .

ويشهد نظامنا التربوى على وجوب الوصول إلى حل للمشكلة الثقافية بطرق اقتصادية . فليس هناك من شعب فى العالم ، التزم عمليًا بالتدريس العام الشامل كشعب الولايات المتحدة . ولكن ماذا يستهدف نظامنا ؟ وما هى الغايات التى يعمل من أجلها ؟ فليس فى وسع أحد أن ينكر ، أن نظامنا يمنح الفرصة للكثيرين ، الذين ما كان بوسعهم الحصول على التعليم بدونه - وهو أيضًا ، الواسطة المستعملة فى عمليات

الصهر واللحام التى تعتبر شروطًا لازمة فى خلق عقل يشكل طرازًا مميزًا من الثقافة . لكنها شروط ليس إلا . وإذا كان نظام التعليم العام عندنا ينتج فقط المادة الإنسانية الكفء التى تطعم وتغذى الصناعة أو تنتج غذاء الرعوية (المواطنية) فى دولة تسيطر عليها الصناعة المالية ، كما انتجت مدارس أخرى فى أمم أخرى المادة الغذائية للمدافع ، فإن هذا النظام لا يساعد على حل مشكلة تشييد ثقافة أمريكية ذات مميزات . إنما يزيد من خطورة المشكلة . « ذلك أن ما يمنع المدارس من أن تقوم بوظيفتها التعليمية بحرية هو على وجه التدقيق الضغط - واكثره على وجه التأكيد ضغط غير مباشر - الناجم عن دافع الربح المالى فى نظامنا الاقتصادى » . وهذا الموضوع ، أوسع من أن اتمكن من تناوله بالبحث هنا ، لكن السمة المميزة لجماعات الطلاب الأمريكيين ، فى مدارسنا العالية ، هى نوع من عدم النضوج الإدراكى ، الذى يعود فى الأصل إلى العزلة الفكرية الراسخة ، على الرغم من وجود بعض العناية الحرة ، ولكن غير المكترثة ، فى المدارس ، بإفهامهم المشاكل الاجتماعية لحضارتنا . ويقوم الدليل المثالى أيضًا فى تدريب المهندسين ، فقد أشار ثورستاين فيبلين - وغيره ممن تبعوه فى رأيه أيضًا - إلى المركز الحساس الذى يحتله المهندس فى نشاطنا الصناعى والتكنولوجى . اجل أن المدارس الهندسية تقدم تدريبًا فنيًا ممتازًا ، ولكن أين هى المدرسة التى تهتم اهتمامًا منظمًا بالوظيفة الاجتماعية للمهنة الهندسية وبما تنطوى عليه من احتمالات ؟

وأنا أشير إلى المدارس عند الحديث عن مشكلة الثقافة الأمريكية لأنها الوسائل الرسمية لإنتاج هذه الاتجاهات العقلية ، ولإنتاج طرق الإحساس والتفكير ، التى هى زبدة الثقافة المميزة ، لكنها - أى المدارس - ليست القوة التكوينية القاطعة ، وإنما المنظمات الاجتماعية ، والاتجاهات الحرفية وطابع الترتيبات الاجتماعية ، هى المؤثرات الأخيرة المسيطرة فى تشكيل العقول وتكييفها . ويلازم عدم النضوج ، الذى تغذية المدارس ، الطلاب بعد خروجهم إلى الحياة نفسها . وإذا كنا نحن الأمريكيين ، نظهر ، إذا ما قورنا بغيرنا من شعوب البلاد الأخرى التى اتيحت لها فوائد الدراسة العالية ، نوعًا من الصبيانية ، فذلك لأن مدارسنا تتجنب ، على العموم ، الدرس الجدى للمشاكل العميقة فى الحياة الاجتماعية . أن العقل ، لا يمكن أن ينضج إلا باستقراء الحقائق ، وكنتيجة لذلك ، فإن التعليم المؤثر ، الذى يترك طابعًا فى الشخصية والفكرة ، يظهر عندما يأتى الخريجون للإسهام فى نشاط جمعية تضم الراشدين ، وتضع توكيداً مبالغًا فيه على العمل ونتائج النجاح فيه . ويكون هذا النوع من التعليم فى أحسن حالاته ، وحيد الطرف متحزبا أنه يعمل ليخلق «العقل العملى» الأخصائى ، وهذا يتبدى بدوره فى أوقات الفراغ كما فى العمل نفسه .، ويرجع السبب فى وصفه بأنه وحيد الطرف إلى عدم التطابق المفجع بين الدراسة السابقة والحقائق المسيطرة على حياتنا الاجتماعية . أن هناك القليل من الاستعداد ، للحث على إبداء مقاومة شديدة ، أو نقد

تميزى ، وكذلك القليل من الرغبة فى توجيه القوى الاقتصادية نحو دروب جديدة .

ولهذا ، فإذا كنت قد اخترت أمر التعليم أو التربية ، ليكون موضع عناية خاصة ، فذلك لأن التعليم ، فى معناه الواسع ، من حيث تشكيل الاتجاهات الأساسية للإدراك والرغبة والتفكير - مترابط تمامًا مع الثقافة فى معناها الاجتماعى الشامل ، ولأن التأثير التعليمى للمنظمات السياسية والاقتصادية ، هو فى التحليل الأخير ، أكثر أهمية من نتائجه الاقتصادية الفورية . والفقر العقلى ، الناجم عن التواء عقلى منحرف ، هو أكثر أهمية من الفقر المادى . وهذا لا يعنى تجاهل الصعوبات المادية القائمة ، لكنه إشارة إلى تعذر الفصل فى الظروف الراهنة بين النتائج المادية وتطور العقل والشخصية . فالفقر من ناحية ، والثراء من ناحية أخرى ، هما عاملان فى تقرير ذلك الأساس النفسى والروحى الذى يعتبر منبع الثقافة المكتسبة ومقياسها . ولا اعتقد أن هناك ، على سبيل المثال ، أمرًا أكثر تفاهة صبيانية ، من محاولة إيصال التمتع بالفن والجمال من الخارج للجماهير التى تعمل فى أبشع الأجواء ، والتى تترك معاملها القبيحة الشكل ، لتذهب عبر شوارع قاتمة تبعث الغم ، لتأكل وتنام وتمضى فى حياتها العائلية فى بيوت قذرة وخفيضة . وأن ما يبديه الجيل الطالع من اهتمام بالفن والجمالية لدليل مشجع على نمو الثقافة ، فى أضيق حدودها ومعانيها ، لكن هذا الاهتمام سينقلب إلى تهرب من الواقع ، إلا إذا

تطور إلى اهتمام يقظ بالأحوال التى تقرر المحيط الجمالى للجماهير الغفيرة، التى تعيش الآن وتعمل وتلهو فى أجواء ترغمها على الانحطاط بأذواقها وتعلمها ، بصورة غير واعية ، وعلى اشتهاء أى نوع من أنواع المتعة ، طالما كان رخيصًا و «مثيرًا» .

أن من مهمة علماء الاجتماع والنفس ، وكتاب القصة والمسرحية والشعراء أن يعرضوا النتائج التى يجرها نظامنا الاقتصادى الراهن على أذواقنا ورغباتنا ، وقناعاتنا ومقاييس القيم عندنا . ولا يمكن لمقالة كهذه أن تقوم بهذا العمل الذى يتطلب العديد من المجلدات . لكن فقرة واحدة تكفى للفت النظر إلى حقيقة أساسية واحدة ، وهى أن معظم هؤلاء المنشغلين فى العمل الخارجى لإنتاج السلع الاقتصادية وتوزيعها ، لا يسهمون ، لا تخيليًا ولا عقليًا ولا عاطفيًا ، فى توجيه الأعمال التى يشتركون فيها بدنيًا .

وقد أشرت فى فصل سابق إلى وجود تقييد معين مفروض على الاتحادية التكتلية ، ويكمن هذا التقييد فى أن تنظيم الاتحادات الاقتصادية قد تم بطريقة تستثنى معظم عمالها من الاشتراك فى إدارتها ، بحيث ينعكس إخضاع المشاريع للربح المالى ، فى جعل العمال «يدًا» ليس إلا ، فليس هناك من حاجة لتشغيل قلوبهم وعقولهم . أنهم ينفذون الخطط التى لا يضعونها ، والتى يجهلون معناها والقصد منها ، باستثناء أنها تؤمن الربح للآخرين والأجر لهم . ويتطلب إيضاح نتائج هذه الحقيقة ،

على عقول أفراد الجماهير ، التى لا حصر لها ، وتجاربهم ، العديد من المجلدات أيضًا . لكن هناك تحديداً للفرص ليس فى الوسع نكرانه . وتعوج بفضل أعمال هذا التحديد الأدمغة وتفسد وتنعدم تغذيتها ، مع أن الأدمغة هى المصدر الدائم لتغذية الروح . وتتحقق فكرة الفلاسفة عن الفصل التام بين العقل والجسم ، فى ألوف العمال الصناعيين ، وينتج عن تحقيقها أجسام قانطة خائرة وعقول فارغة ممجوجة .

وتوجد أمثلة هنا ، وهنالك ، على الآثار العقلية والمعنوية التى تنجم وتتزايد ، عندما يستطيع العمال استخدام أحاسيسهم ومخيلتهم بالإضافة إلى عضلاتهم ، فى ما يعملونه . لكن ما زال من المستحيل التكهن تفصيلاً بما قد يحدث ، إذا ما ظهر نظام للإشراف التعاونى على الصناعة، يستعاض به بصورة عامة عن النظام الحالى القائم على أساس العزل أو الفصل . على أنه سينجم عن ذلك تحرير هائل للعقل ، وإذا ما تحرر العقل ، فسيتوفر له التوجيه الدائم والغذاء المستمر . ويمكن أن تخلق الرغبة فى المعرفة المذكورة ، مادية واجتماعية ، وأن تجزى كذلك ، وسيصار إلى نشدان المبادأة والمسئولية وسيتم الوصول إليهما . وقد لا يجوز للمرء أن يتكهن بأن النتيجة الفورية ستكون ازدهاراً لثقافة اجتماعية مميزة ، لكن فى استطاعته أن يقول ، دون تردد ، أننا سنحصل على تهذيب شخصى لطبقة معينة ، لا على ثقافة أمريكية مميزة ، إلا إذا تحقق هذا الشرط . ويستحيل على مجتمع ، رفيع التصنيع ، إدراك تفوق

عقلى، سام وواسع النطاق ، بينمـا تستثنى الجماهير من فرص اسـتعمال الفكر والعاطفة فى مهنها اليومية . أن التناقض هو من الضخامة والشمول بحيث يجعل الوصول إلى نتـيجة مرضية ، أمرًا مـيئوسًا منه . فعلينا أن نستخلص ثقـافتنا العامة من حـضارة صناعية . وتعنى هذه الحقـيقة ، أن على الصناعة نفـسها أن تصـبح قوة ثقافـية وتربوية بالنسبـة إلى العاملين فيـها. والتـصور بأن العلم الطبـيعى يضع إلى حـد ما تحديدًا لـلحرية ، مخـضعًا الناس إلى ضـرورات معينة ، ليس فى حـد ذاته نتاجًا أصـيلاً للعلم. وكمـا أن الفكرة الشائعة تقول بأن الفن مظهـر من مظاهر الترف والكماليات ، وأن مكانه اللائق هو فى المتـاحف وصالات العرض ، فإن فكرة الأدباء (بما فـيهم بعض الفـلاسفة) بأن الـعلم جو ناجم عن كـيان الطبيعة المادى ، هى أيضًا انعكاس للأحوال الاجتماعية ، التى يطبق فيها العلم تطبيـقًا من شأنه ألا يؤدى إلى الاثمار المادى . أن المعـرفة تؤثر فى الآلة وفى عـقول مـديريها الفنيين ، ولـكنها لا تعـمل فى عقـول الذين يعملون بالآلات ، والجبـرية المزعومة للعمل ، هى فى الحقيـقة ، جبرية للنظام المالى الذى يستخدم فيه العلم .

وإذا كنت قـد اكثـرت من التـأكـيد على تـأثير العلـم فى العمـال المأجورين، فليس هذا بناجم عن أن نتائجـه ليست على نفس الدرجة من الأهميـة بالنسبـة إلى القلة الذين يتمـتعـون الآن بالمكاسب المادية للنظام ويحتكرون إدارته والسـيطرة عليه . ومما لا شك فيـه أنه سيكون دائمًا ،

هناك ، قادة يلعبون دوراً أكثر نشاطًا وأهمية فى التوجيه الفكرى للمشاريع الصناعية الكبيرة . ولكن ما دام الاهتمام بالتوجيه للربح المالى أكثر منه للنفع الاجتماعى ، فإن النمو الفكرى والمعنوى الناجم سيكون دائمًا وحيد الطرف ، ومنحرفًا ، وستكون النتيجة الحتمية للإشراف التعاونى المشترك على الصناعة، ماثلة فى الإقرار بأن النفع النهائى والاستهلاك هما ميزان التقييم ، والتقرير والتوجيه . وعندما تصبح وجهة نظر الاستهلاك هى العليا فى الصناعة ، فإن الصناعة ستصبح مشاعة . ولا أرى وسيلة لتأمين تكييفها تكييفا اشتراكيا حقيقيا ، إلا إذا نظر إلى الصناعة ، ووجهت توجيها يتفق مع رأى المنتفع والمتمتع بالخدمات والسلع ، وهو المستهلك ، فعندئذ ستتحكم القيم الإنسانية بالقيم الاقتصادية . يضاف إلى هذا ، أنه طالما بقيت الوسائل مفصولة عن الأهداف البشرية ، (وأعنى بها العواقب المترتبة على الحياة البشرية) فإن «القيم المستعملة» ستسيطر عليها قيم التبادل أو قيم البيع ، بحيث تصبح الأخيرة مفسرة للأولى . وبكلمة أخرى ، ليست هناك الآن مقاييس متماسكة للقيم الاستهلاكية . فالثروة. كما قال «راسكين» بقوة وعنف ، تضم من البؤس بقدر ما تضم من الرفاه . وعندما تصبح القيم المستعملة ، غاية الصناعة ، فستلقى نقداً وتمحيصًا ، ليس لهما من أساس حاليًا غير التحريض والتهذيب الأخلاقى الخارجى . أما الإنتاج فى سبيل الربح الذاتى فيعنى أن أى نوع من الاستهلاك يكون موضع تنشيط سيؤدى إلى الربح الشخصى .

وليس فى الإمكان تنمية العقل والشخصية بمعزل عن تحمل مسئولية تنمية موزونة مستقرة . ويجب فى مجتمع مصنع أن ترتبط المسؤولية إلى الحد الأعظم بالصناعة ، بالنظر إلى أنها ستنمو بصورة مباشرة عن طريق الصناعة ، حتى ولو كانت لأناس لا يعملون فيها . وكلما كان التحسس بالعواقب الاجتماعية أوسع وأعم - أى الشعور بتأثير ذلك فى التجربة الحياتية للمستهلك - كان إدراك هؤلاء ، الذين يتبوأون مركزًا متقدمًا فى توجيه الصناعة ، أكثر عمقًا ويقينًا وثباتًا . وقد يخرج المجتمع ، المشبع بالتصنيع ، طبقة من الأشخاص ، المهذبين تهذيبًا عاليًا ، على ضوء المعنى التقليدى للتهذيب ، ولكن سيظل هناك دومًا شىء هزيل ورقيق فى ثواب هذا التهذيب ، إذا كان يدور بمعزل عن التيارات الرئيسية للعمل الذى تشترك فيه الرغبة مع الفكرة . وما دام أن المخيلة مهتمة ، بصورة رئيسية ، بالحصول على النجاح المالى والتمتع بنتائجه المادية ، فإن طراز الثقافة سيتطابق مع هذه المقاييس .

ظل تطور العقل وثمراته الثقافية ، فى كل مكان وزمان ، مقترن النمو وملتحمًا بالمجالات التى يزاول فيها التفكير العقلى ويطبق ، وهذه الحقيقة هى التى تحدد مشكلة خلق حضارة من شأنها أن تكون حضارتنا المميزة لنا . ويمكن للتهرب من التصنيع ، على أساس أنه غير جمالى ومتوحش ، أن يحرز انتصارًا ولكنه مصطنع ومحدود القيم . ولا ريب أنه لتصوير ناقد ساخر وسخيف ، أن نفسر مثل هذه البيانات وكأنها

تعنى أن العلم يـجب أن يكرس نفســه بصورة مـبـاشـرة لحل المشـاكل الصناعيـة ، أو أن الرسم والشعر يـجب أن يجدا مادتهـما فى الآلة وفى عملياتها ، فليست القضية قضية إسدال المظهر المثالى على الأحوال الراهنة بمعالجـة جماليـة ، بل قضية اكـتشاف الأحـوال التى يمكن فيهـا للإنتاج الجمالى الحـيوى ، والتقدير الجمـالى ، أن يجريا على مقياس اجـتماعى واسع وقضية محاولة تحقيق تلك الأحوال .

وينطبق هذا الأمر على العلم أيضًا ، فالموضـوع بالنسبة إليه ، ليس فى وجوب اعتبار هذا التطبيق العلمى أو ذاك تطبيقًا مستمدًا من العلم ، إذ لدينا حتى الآن الكثير من هذا الذى نتحدث عنه . بل هو موضوع اعتراف من جانب علمـاء البحث بالمسئولية الإدراكيـة وموضوع أن يفســحوا فى وعـيهم مـجالاً لإدراك حـسى ، لمدى مـا فعله الـعلم واقعـيًا ، بواسطة تكنولوجياته التى هـى ند له ، فى جعل العالم والحياة على مـا هما عليه الآن . وقد ينجح هذا الإدراك الحسى بإثارة مســألة ما يمكن للعلم أن يقوم به فى إيجاد عالم ومجتـمع من صنف آخر . وسيكون مثل هذا النوع من العلم ، على طرفى نقيض مع نظيره المفهـوم على أساس أنه مجرد واسطة إلى أهداف صناعـية خاصــة . وسيـضم بالطبع ، فى محـتواه ، جـميع النواحى التكنولوجيـة للعلم الأخير ، ولكنه سيهـتم أيضًا بالإشراف على آثارها الاجتماعية . ولا ريب أن مجتمـعًا إنسانيًا يستخدم الطريقة العلمية والذكاء ، بكل مـا لديهما من معـدات وأجهزة لتـحقيق نتائج إنســانية،

سيسد الحاجة إلى علم يقوم على أسس إنسانية ، لا مجرد أسس فيزيقية أو فنية . أن «حلول » مشكلة العلاقة بين المادى والروحى ، وبين المثالى والواقعى ، هى حلول تصورية ، أو على أكثر تقدير حلول تكهنية ، إلا إذا جعلت الظروف المادية مثالية عن طريق إسهامها فى النتائج الثقافية . فالعلم وسيلة قوية لاسترواح متحرر ، والفنون ، بما فى ضمنها الإشراف الاجتماعى ، هى نعيمتها ولذتها .

ولا أعتقد أننى أحمل رأيًا مبالغًا فيه عن النفوذ الذى يتمتع به من نسميهم «بأهل الرأى» من الفلاسفة المحترفين وغيرهم ، ومن النقاد والكتاب ، ومن الأشخاص المحترفين بصورة عامة ، والذين يهتمون بالأمور التى تجرى خارج نطاق أعمالهم المباشرة . لكن مركزهم الحالى ليس مقياسًا على إمكاناتهم . فهم الآن متفرقون مشتتون فكريًا ، وهذه الحقيقة هى جانب مما دعيته باسم «الفرد الضائع» . ويرافق هذا الانحلال الداخلى ، بالضرورة ، فاعلية اجتماعية ضعيفة . ويعود السبب فى هذه الفوضى ، أكثر من أى شىء آخر ، إلى التراجع المعنوى ، وإلى عدم مواجهة حقائق المجتمع المصنع ، وسواء أكان التأثير النهائى للجماعات المفكرة أو المدركة كبيرًا أو صغيرًا ، فإن الحركة الحافز ستنبع منها . والدراسة الانتقادية الواعية لحالة المجتمع الراهنة من ناحية مسبباتها ونتائجها ، هى شروط أولى لإظهار أفكار بناءة . ومن أن تكون الحركة منظمة ، حتى تكون فعالة ، ولكن هذا الشرط لا يتطلب خلق تنظيم

رسمي شكلي ، بل يتطلب أن يسيطر التحسس بالحاجة والفرصة على عدد كبير وكاف من العقول . وإذا ما تحقق هذا ، فإن نتائج تحقيقات قادة الحركة ستتطور إلى قضية عامة .

وكثيراً ما تعرض وجهة النظر هذه ، على أنها نداء فعلى إلى أولئك العاملين فى حقول البحث والدراسة بالتخلى عن دراساتهم ومكتباتهم ، ومختبراتهم والاشتراك فى أعمال الإصلاح الاجتماعى . على أن هذا العرض ، هو رسم تشويهى هازئ . فليس المطلوب هجر التفكير والدراسة ، وإنما الإكثار من التفكير ومن الدراسة العميقة . ويعادل «الإكثار» التوجيه الواعى للفكرة والدرس ، وهكذا لا يكون إلا عند إدراك المشاكل حسب أهميتها وإلحاحها . وقد احتل «الكاتب» والسكرتير فى الماضى ، إذا كان لنا أن نصدق التاريخ ، مراكز ذات تأثير كبير ، إن لم نقل ذات رفعة وصيت . ففى مجتمع تزعمه قادة عسكريون سياسيون أميون ، ليس هناك ريب فى أن الكتاب وأمناء السر قد قاموا حتمًا بالكثير من التفكير والتفاوض الذين يمتدح الآن من أجلهما القادة العظماء .

أن مثقفى العصر الحاضر ، هم أبناء أولئك الكتبة ، لكنهم فى المظهر الخارجى ، قد تحرروا وأخذوا مراكز مستقلة لهم ، لم تكن متوفرة فى الماضى ؛ أما إذا كانت فعالياتهم الواقعية قد زادت أيضًا بصورة مماثلة ، فهذا أمر مشكوك فيه . وقد حصل هؤلاء ، إلى حد ما ، على حريتهم بنسبة بعدهم عن مواقع العمل ، وإذا كانت هناك صلة أكثر وشاجة ،

فهى لا تعنى ، وأكرر هنا ، التنازل عن عمل التفكير ، حتى التخيلى منه، سعيًا وراء الاشتغال بما يسمى بقضية عملية ، كما أنها لا تعنى أيضًا تركيز الفكر وتكثيف نوعيته وكيفيته ، عن طريق إيجاد صلة بينه وبين القضايا ذات المعانى العجيبة الهائلة .

وانى لا أشك فى جميع المحاولات الرامية إلى إقامة نظام تصاعدى من القيم ، لأن نتائجها تبرهن ، بصورة عامة ، على عدم إمكان تطبيقها وعلى كونها تجريدية مبهمة ؛ ولكن هناك فى كل وقت تصاعدًا من المشاكل ، إذ توجد قضايا تسند غيرها وتكيفها ، وليس فى مكنة شخص واحد ، أن يستنبط حلا إنشائيًا لمشكلة تكيف الحضارة الصناعية إنسانيًا ، ووضعها هى وتكنولوجيتها فى خدمة الحياة البشرية . وهى مشكلة تعادل، مرة أخرى بالنسبة إلينا ، مشكلة خلق ثقافة حقيقية . ولكن التوجيه العام للمسعى الفكرى الجدى ، بواسطة استيعاب الوعى للمشكلة، سيمكن مجموعة من الأفراد على الأقل ، من استرداد وظيفة اجتماعية وهكذا يعثرون مجددًا على أنفسهم . أن شفاء ذوى المواهب الفكرية الخاصة وذوى الاستعداد الخاص من علتهم الاجتماعية المتمكنة منهم ، هو على الأقل ، خطوة أولى فى حركة إعادة بناء أكثر شمولاً ، من شأنها أن تستخرج الوحدة والانسجام من الاضطراب والفوضى .

ولا أود أيضًا أن تفسر ملاحظاتى عن الهروب والانسحاب على أنها تعنى مجموعة خاصة من الأشخاص ، فهروب أفراد معينين هو دلالة على

انعزاليـة العلم القائم والذكـاء والفن ، وإذا ما عـممنا فى حـديثنا ، فإن الهوة الشخـصية التى تفصل العامل المثقف عن الأجـير ، هى دلالة ترمز للتجـزئة العمـيقة بين الوظائف ، كـما أنها من المـلازمات المميـزة لهذه التجزئة التى هى انفصام بين النظرية والـتطبيق فى العمل الفعلى . وتأثير هذا الانفصام مـميت للثقافة من هذه الناحـية ، كما من الناحـية الأخرى، وهو يعنى أن ما ندعـوه بثقافتنا سـيظل ، وبقسط أوفر ، بمثابة اسـتمرار للتقاليد الأوروبية الموروثة ، كما يعنى بأنها لن تصبح أهلية محلية ، وإذا صح ما يراه بعضـهم ، من أن اتساع تكنولوجية الآلة والتـصنيع سيؤديان إلى «أمـركة» العـالم ، فإن خلق ثقـافـة أهلية لا يلحق الأذى بالمصـادر الأوروبية التقليـدية لحياتنا الروحية . أنها لن تمـثل التنكر للجميل ؛ بل ستمثل السعى لتسديد الديون .

إن حل أزمة الثـقافـة متمـاثل مع استـرداد الفردية الخـلاقة والمؤثرة والمركبة. ولا يعنى الانسجام بين عقل الفرد وحقائق الحضارة التى اتخذت بتأثير الصناعة القائمة على التكنولوجيا مظهر الاتحادية ، فإن عقول الأفراد ستصوغها الأوضاع الاجتماعية القائمة بصورة سلبية ، وكأن هذه الأوضاع ثابتة وجامـدة . وعندما تنسجم القوالب التى تشكل فـردية الفكر والرغبة مع القوى الاجتماعـية المحركة ، فسيطلق سراح هذه الفرديـة لتقوم بجهد خلاق . وليست الأصالة والتفرد ، بمناقـضين للترتيب الاجتماعى ، وإنما ينقـذهما التـرتيب من الشـذوذ والهـروب . والطاقة الإيجـابيـة والبناءة

للأفراد، كما تبـدو فى إعادة تشكيل القوى والظروف الاجتمـاعية وإعادة توجيهها ، هى فى حد ذاتها ضرورة اجتماعية . وستطلق الثقافة الجديدة، المعبرة عن الإمكانات المستقـرة داخل الآلة وداخل الحضارة المادية ، كل ما هو بارز وقادر على الخلق فى الأفراد ، الذين سيصبحون ، بفضل تحررهم هذا ، البنائين الدائمين لمجتمع مستمر فى التجدد .

سبق لى أن ذكرت فى فصل سـابق ، أن «التسليم» بالأوضاع يحمل مـعنيين مـخـتـلفين . وفى إمكاننا أن نضـيف الآن إلى هذا القـول أن «الأوضاع» دائمة التـحرك ، وأنها دائمًا فى حالة انـتقال إلى شىء آخر . والموضوع الهام هو ما إذا كان كل من الذكاء ، أو الملاحظة ، أو التأمل، قد يتدخل ويـصبح عاملاً موجـهًا فى هذا الانتقال . وعندما يتـحقق هذا التدخل ، تصـبح الأوضاع ذات نتائج تبصـرية تخمينيـة ، وعندما تصل تلك النتائج إلى الفكر يفـعل فعله كل من الاختيـار ، والإرادة والتخطيط والتصـميم آنذاك . أما التكهن لذيول الأوضـاع القائمة ، فـهو تخل عن الحياد وتخبط على غير هدى ، وهو التحزب للذيول المفضلة . أن النتائج الثقافية ، التى ينتجها نـظامنا الصناعى حاليًا ، ليست نهائية أو غائية فى طبيعتـها ، ولكنها عندما تراقب ، وترد إلى أسبـابها بشكل إيضاحى ، تصبح شروطًا للتخطيط والرغبة والاختـيار . وأن التمحيص الدقيق المميز سيكشف عن أى قسم من النتائج الحاليـة ، هو ثمرة العوامل التكنولوجية الفعالة، وأى قسم آخر يعود إلى النظام الاقتصادى والتشريعى الذى يمكن

للإنسان تحويره وتغـييره . ولا شك أن من الحماقة الادعـاء بأن الحضارة الصناعـية ستنـتج بصورة آلية ، وبـدافع من حوافزهـا الداخلية ، ثقـافة جديدة، لكننا نكون قـد تنازلنا عن مسئوليـاتنا ، بتكاسل ، إذا زعمنا أن الثقافة الأصلية ، لا يمكن الحـصول عليها ، إلا ، أولاً وقبل كل شيء ، باعـتراف إدراكى يقظ لحـقـائق العصـر الصناعى ، ومن ثم بالتـخطيط لاستعـمالها فى سبـيل حياة إنسانية أفـضل . والقول بأن هؤلاء ، الذين يدعون إلى الإقـرار الإدراكى أو التسليم الفكرى كـخطوة أولى ضرورية ، يقفون عند هذا الحد وبذا ينتـهون إلى استعقال متفـائل للحاضر ، وكأنه دائم ونهائى ، هو فـى الحقيـقة ، تحريف يظهـر الرغبـة فى التوانى عن مسـئولية القـيام بوظيفـة إعادة البناء والتوجـيه ، وإلا فإن الحـصول على الثقافة ، التى تريدها جميع العقول الجدية ، يتوقف على حدوث معجزة.

الفصل الثامن

الفرديَّة في حاضرنا

حاولت في الفصول السابقة أن أرسم صورة الانفصام بين فكرة الفرد الموروثة عن الماضي وبين حقائق وضع يسير باضطراد في طريق الاتحادية التكتلية . وقد بينت بعض الآثار التي تركها هذا الخلاف في الفردية الحية، وأكدت أن الفردية ستصبح من جديد أمراً حيويًا ، متكاملاً عندما تخلق لنفسها إطاراً عن طريق الاهتمام بالميدان الذى أجبرت على أن تعيش فيه وتتطور . ومن المحتمل أن يعتبر الكثيرون عرضى للمشكلة على أساس أنه شيء شائع معلوم ، بينما قد يستنكر آخرون فشلى في تقديم حل تفصيلى ، وصورة محددة لما هو خليق بالفرد أن يكون عليه ، إذا كان منسجمًا مع حقائق الحضارة الأمريكية . وسيعتقد آخرون أيضًا ، أننى وصفت داءًا على اعتباره علاجًا ، وأن مقالاتى هذه ، مديح مسرف للعلم التكنولوجى ، وللحضارة الصناعية المتكتلة ، وأنها محاولة أرمى من ورائها إلى أن أضع فى العربة أولئك المترددين في ركوبها .

وقد حاولت حقًا ، تحليل شرور المجتمع القائم أكثر من ادانتها أو التوصية بغايات ومثل محددة لعلاجها ، وذلك لأنى اعتقد بأن العقول الجادة متفقة ، إلى حد بعيد ، حول كل من الشرور والمثل ، طالما كانت الشرور والمثل تؤخذ على وجوهها العامة ، وكثيراً ما تكون الإدانة وسيلة

لإظهار التفوق ، فهى تتحدث من خارج ميدان الوقائع ، وأنها لتكشف الستار عن الظواهر ولكن ليس عن الأسباب والدوافع . أنها أعجز من أن تنتج ، لكن فى إمكانها أن تستولد من نوعها بالذات . أما من ناحية المثل العليا ، فالكل مجمع على أننا نريد حياة طيبة ، تستلزم الحرية ، والذوق السليم المدرب على الإعجاب بكل ما هو نبيل وصادق وجميل . ولكن ما دمنا نقيد أنفسنا بالعموميات ، فإن الجمل المعبرة عن المثل العليا تنتقل من الجانب المحافظ إلى الجانب المتطرف ، والعكس بالعكس ، وطالما فعلنا ذلك ، لن يكون هناك من هو أعقل منا وأحكم ، إذ بدون التحليل ، لا يمكن للعموميات أن تهبط إلى الميدان الواقعى ، وأن تهتم بالأحوال التى تتولد عنها أسباب تحقيق المثل العليا .

هناك خطر ، فى تكرار الحقائق الخالدة وتأكيد الروحانيات المطلقة . فلقد يصاب تحسسنا بالواقع ببعض التبلد ، فنعتقد أننا بتمسكنا بالأهداف المثالية نترفع عن الشرور الحالية . أن المثل العليا تعبر عن إمكانات ، ولكنها ، أى المثل ، لا تكون أصيلة ، إلا إذا عبرت عن الإمكانات والاحتمالات التى ينطوى عليها سير الحياة حاليًا . وبوسع المخيلة أن تحررها مما يحيط بها من غشاوات ، وأن تبرزها كدليل يرشد إلى ما هو قائم ، لكن هذه المثل ليست أكثر من صور فى حلم إلا إذا ردت إلى الوقائع وربطت بها .

وقد غامرت بعد ذلك ، فى افتراضى أن تحليل الأوضاع الحاضرة

بالغ الأهمية ، فالتحليل ، حتى ولو كان عرضيًا ، يحسر النقاب عن عدم ثبوت هذه الأوضاع . وتقبلها إدراكيًا يعنى ملاحظة مـا فيها من ميوعة ، وإدراك أن حركتهـا ليست موجهة إلى هدف واحـد فريد . ولقد تتكشف هذه الحركة عن منتجـات عدة كما يمكن توجيههـا ، بطرق متعددة ، إلى أهداف مختارة ، حـالما تعرف الظروف والأحوال على حقيقـتها ؛ وإذا ما أحسسنا بحركـاتها ، وأسهمنا عمليًا فى تياراتها ، فقـد يمكننا أن نوجهها إلى بعض الاحتمالات المفضلة . ويحـصل الأفراد من هذا التفاعل ، على كيان متكامل ، أما الفرد الذى يشـترك عمليًا وعقليًا فى إدراك أنها خطوة أولى فى اختيار واع ، فإنه لا يمكن أن يعزل بشكل يتيه معه ولا يمكن أن يكبح بشكل يزول معه .

ومن المصاعب الأساسية فى فهم الحـاضر وتفهم إمكاناته الإنسـانية صمـود واستـمرار القـوالب الراسخـة للحيـاة الروحيـة التى تكونت فى حضـارات قديمة وغربيـة . ولقد كـان للتسليم ، وكذلك لتـخطيط المثل العليا المحددة الثـابتة ، معنى فى المجتـمعات الجامدة التى حـكمت عليها الثورة الصناعيـة بالزوال . ولقد كانت الأمور من الاستقرار نـسبيًا بحيث كان هناك مـجال للتسليم بهـذا الأمر أو ذاك ، وبحيث كـان يمكن تصور الأهداف والمثل العليـا ثابتـة محـدودة ، مـثلهـا فى ذلك مثل الأوضـاع القائمـة. وكان بوسع الجـهاز التشـريعى فى العصـور الوسطى أن يعرّف الأسعار والأجـور «العادلة» ، لأن التعريف كـان مجرد صياغـة لفظية لما

جرت علـيه دساتيـر العرف والعـادة فى المجتـمع المحلى ، ولم يكن هذا الجهاز يعمل ويتدخل إلا ليحول دون الانحرافات الفاضحة . وكان بوسعه أن يضع نظامًا يحـدد واجـبات كل أصـحاب الـعلاقـة ، ذلك لأن نظام الحكم كان دينيًا وكـانت سوانح مـزاولة الواجبات تقع ضـمن نطاق نظام حكم موطد ومـعروف . وكانت المجـتمعات مـحلية إقليمـية فمـا كانت تتخـالط وتمارج وتـفاعل بمختلف الـطرق المرنة والخفيـة . كانت هناك كنيسة عامة تحمى حقيقـة مثلى وتدبر أمرها ، وكان لسلطتها النظرية سبل مباشرة لجعل نفسها ذات أثر فى جميع تفاصيل الحياة العملية . وقد يكون للحقـائق الروحية مكانها فى العـالم الثانى ولكن هذا العالم الثـانى كان مرتبطًا ارتبـاطًا وثيقًا بكل شئون هذا العـالم عن طريق مؤسـسة موجودة زمانًا ومكانًا .

أما اليوم فليس هناك من نماذج أو صور تحمل طابع الديمومة ، ويمكن لها أن تقدم شيئًا ثابتًا مستـقرًا يمكن التسليم به ، كما لا توجد المواد التى يمكننا أن نصـوغ منها أهدافًا نهـائية وشـاملة . بل على العكس ، هناك تغـيـيـر دائم ، بحـيث أن التـسليم لا يعـدو عن أن يكـون سلسلة من التشنجات المتـقطعة ، ويؤدى بالنتيجـة إلى الانحراف والزيغ . وفى مثل هذا الوضع تصـبح الأهداف المحـدودة والشـاملة ، أحـلامًا لا تتـصل بالحقيقة، ولا يصبح التسليم بها سياسة بل إنكارًا لها .

ومرة أخرى تدان الآلة إدانة عامة ، ذلك لأن الحكم عليها يجرى فى

ضوء روحية تمت إلى وضع حضارى مختلف . وبالنظر إلى تعذر انسجام النتائج السيئة الراهنة مع مثل عصر آخر ، فإن هذه النتائج تعتبر كأنها ضرورات أزلية . وعصر الآلة ، فى الحقيقة ، هو تحد يستفز على توليد مفاهيم جديدة للمثاليات والروحانيات . وقد ذكر «فيريرو» ، أن الآلات هى «برابرة العصور الحديثة، لأنها دمرت أجمل نتاج الحضارة القديمة» ، ولكن البرابرة أنفسهم ، لم يكونوا ثابتين فى همجيتهم ، فقد حملوا هم أيضًا حركة موجهة ، وقد أنتجوا بدورهم حضارة كان لها مقاييس جمالها وصفائها .

وتنجم معظم الحملات على طبيعة العلم الآلية ، من بقاء الفلسفات والديانات التى ظهرت ، عندما كانت الطبيعة عدو الإنسان الأول ، ولكن طاقة الحاضر ، وبالتالى مشكلته ، هى أن العلم قد يجعل من الطبيعة صديقة للإنسان ، وحليفة لها . ويندر أن أرى حملة موجهة إلى العلم بدعوى عدائه للإنسانية ، لم تكن مرتكزة على فكرة للطبيعة رسمت قبل عهد طويل من وجود العلم ، أما أن هناك الكثير دائمًا فى الطبيعة المحيطة، مما يعتبر معاديًا للقيم الإنسانية أو متجاهلاً لها ، فهذا أمر واضح لكل عقل جاد . فمن الطبيعى أن تكون السيطرة على الطبيعة مستحيلة عندما لم تكد تكون هناك معرفة بالطبيعة. ولم يكن هناك من ملجأ للإنسان فى هذه الحالة من انعدام قوة السيطرة ، إلا أن يبحث عن ملاجئ يعيش فيها فى

خياله ، إن لم يكن فى حقيقته . ولا أجدنى محتاجًا إلى إنكار ما لهذه الإنشاءات من جمال وجلال . ولكنها عندما تفقد طابعها الخيالى ، وتنقلب إلى حقيقة ، فإن من العقيم الافتراض بأن فى وسع المرء أن يظل يحيا عليها أو أن يظل يدعم الحياة بها ، إذ أننا عندما ننشد منها العون والتأكيد نفشل فى إدراك إمكانات حاضرها فتبقى طاقاتها البناءة عاطلة .

ويمكن للإنسان من مطالعة الكتب الأدبية التى تعجب بالعلم وتقدره، أن يستخلص أن الناس ، قبل ظهور العلم الحديث ، لم يعوا بأن الحياة فى الطبيعة تؤدى إلى الموت ، وتجعل المستقبل غامضًا ومبهمًا ، بل حتى أن العلم يعتبر كما لو كان مسئولاً عن اكتشاف حقيقة أن الطبيعة عدو للمصالح والمنافع الإنسانية ، مع أن طينة المعتقدات التى آمن بها الإنسان فى الماضى ، والطقوس التى زاولها ، تؤلف دليلاً على أن الإنسان كان مدركًا كل الإدراك لهذه الحقيقة ، ولو لم يكن الأمر كذلك لما لجأ إلى السحر والمعجزات والخرافات والإيمان بالثواب والعقاب فى حياة ثانية وعالم آخر . ولقد ظل للفلسفة الاثنينية وفلسفة عكس الطبيعة ، معناهما ، طيلة الوقت الذى ظل فيه الإنسان مؤمنًا تمام الإيمان بهذه الأمور، لأن «الحياة الثانية» كانت آنذاك حقيقة . ولا ريب أن التخلى عن الإيمان ، والتمسك بالاثنينية ، أمر ممكن مؤقتًا بالنسبة للعقول الحائرة ، ولكن ذلك حال يستحيل أن يدوم . والشىء البديل ، هو أن نقبل بما يقوله العلم لنا عن العالم الذى نعيش فيه ، وأن نقرر استعمال الوسائل

هى عليه ، فهناك حركة فى العلم ، إذا ما استمر فى تحقيق الآمال المعلقة عليه ، ترمز إلى قيام عصر أكثر إنسانية ، فالعلم يتوق إلى وقت يشارك فيه جميع الأفراد فى اكتشافات الآخرين وأفكارهم لتحرير تجاربهم وخبرتهم وتنميتها .

وليس فى وسع أى بحاثة علمى أن يحتفظ لنفسه بما يكتشفه ، أو يضعه فى حسابه الخاص ، دون أن يفقد سمعته العلمية ، فكل اكتشاف يصبح ملكًا لمجموعة العاملين فيه ، وعلى كل فكرة أو نظرية جديدة أن تحال إلى هذه المجموعة للتأكد منها واختبارها . لأنها مجموعة متوسعة قوامها الجهد التعاونى والحقيقة . وإذا كان صحيحًا أن هذه السمات ما زالت مقصورة حتى الآن على جماعات صغيرة ، لها نشاط تقنى ما ، فإن مجرد وجود مثل هذه الجماعات ، يحسر النقاب عن احتمال راهن ، هو أحد الاحتمالات التى تعتبر حافزًا للتوسع ، لا سببًا للتراجع والانقباض.

ولنفترض أن ما يقع الآن فى دوائر محدودة قد اتسع ، وأصبح شاملاً ، فهل تكون النتيجة ، تحررًا أم كبتًا ؟ أن عملية الدرس والتمحيص ، هى حافز يتحدى وليس مطابقة جامدة ، والتطبيق وسيلة للإنماء لا للكبت . أما التبنى العام للرأى العلمى فى القضايا الإنسانية ، فإنه يعنى شيئًا لا يقل عن تغيير انقلابى ثورى فى الأخلاق والدين والسياسة والصناعة . أما تحديدنا لاستعمال العلم فى المسائل التكنيكية ،

بصـورة رئيـسـيـة ، فلا يـلام عليـه العلم نفـسـه ، وإنما أولئك الذين يسـتخـدمونـه لأغراضـهم الذاتية ، والـذين يسعـون لإحبـاط تطبـيقـه الاجتماعى، مخافة ما يسـببه من تخريب لسلطانهم ومنافعهم المادية . ولا ريب فى أن تصـور ذلك اليـوم الذى تسـتخـدم فـيـه العلوم الطبيـعيـة والتكنولوجيا المنبثـقة عنها ، لخدمة الحياة الإنسـانية ، يشكل الخيال الذى يتفق مع حاضـرنا . أما الفلسفة الإنسانية التى تهـرب من العلم كعدو ، فإنها تتنكر للوسائل ، التى يمكن أن نجعل بواسطتها من الإنسانية المتحررة حقيقة قائمة .

أن الرأى العلمى ، تجريبى ، بقدر ما هو تشاركى فى الأصل . وإذا ما طبق بصـورة عامة ، فـسـيحررنا من العبء الثـقيل الذى فرضـته علينا العقـائد والمقاييس الخـارجية . وطريقـة التجربـة ، هى أكثر من مـجرد استـعمال أنابيب الاختـيار ، والمكثفات ، والرواكس وغـيرها من أدوات المختبرات . أنها الخصم لكل عقيدة تتسامح بقيام العادة ، وترغب فى مد سلطانها على الاختراع والاكتشاف ، كما أنها تؤلف نظامًا جاهزًا لتركيب الحقـائق ، الممكن التثـبت منها . فالمراجـعة الدائمة هـى عمل التحـقيق الاختبارى . ولا تـتوفر لنا القدرة على التحويل ، إلا عن طريـق مراجعة المعرفة والآراء . وحـالما يتجسد هذا الرأى فى عقل الـفرد فإنه خليق بأن يجد منفذًا مؤثرًا وفعالاً . وإذا كانت العقائد والشرائع ترتعش خوفًا عندما تظهـر فكرة جديدة ، فليس لهـذا التخـوف من قيـمة ، إذا مـا قورن بما

سيحدث، إذا ما تسلحت الفكرة بالوسائل للكشف المستمر عن حقائق جديدة ، ولانتقاد العقائد القديمة . إن التسليم فى ميدان العلم ، يشكل خطراً فقط على أولئك الذين يحافظون على الأمور فى النظام الاجتماعى القائم دون تغيير ، بسبب تعودهم الكسل أو خدمة لمصالحهم الذاتية . ذلك أن الرأى العلمى يتطلب الأمانة لكل ما يكتشف ، كما يتطلب الثبات فى التمسك بالحقيقة الجديدة .

أن «المعطى» الذى يدعونا العلم إلى التسليم به ليس شيئًا نهائيًا ثابتًا ، بل أنه فى طريقه إلى ذلك . ولا يدرس الكيميائى العناصر ليحنى رأسه أمامها ، بل ليصل إلى ثمرتها ألا وهى القدرة على تحويلها . ويقال، وهذا حق وصدق ، أننا نرزح تحت ثقل العلم . ولكن لماذا ؟ من واجبنا أن نتسامح بعض الشىء ، لأن استخدام الوسائل الجديدة والاستفادة من جهودها ، يتطلب وقتًا . وعندما تكون هذه الوسائل جديدة فى أصلها ، كجدة العلم التجريبى ، فالوقت اللازم يكون بالمطابقة طويلاً أيضًا . ولكن إذا استثنينا هذه الحقيقة ، فإن الإكثار من الوسائل والمواد يعنى زيادة الفرص والغايات ، كما يعنى إطلاق حرية الفردية للقيام بأعمال وتصريف عواطف ، هى أكثر تجانسًا مع طبيعتها بالذات . وحتى موضوع حوض الاستحمام الذى نسخر منه له فوائده الفردية . والفرد لا ينحط على كره منه لأن الفرصة أتيحت له كى يبقى نظيفًا ، وستنجح الإذاعة التوجيهية فى توحيد المقاييس والآراء والصفوف ، ما دام

الأفراد يرفضون مزاولة ردود أفعالهم الاختيارية . فليست السلع المادية هى العدو ، وإنما العدو هو الافتقار إلى الإرادة لاستخدامها كأدوات فى سبيل الحصول على إمكانات أفضل . وإذا ما تصورنا مجتمعًا ، متحررًا من السيطرة المالية ، فإن السلع المادية فيه ، تغدو بديهيًا ، مغريات للذوق والاختيار الفرديين وفرصًا للنمو الفردى . وإذا لم تكن المخلوقات البشرية من القوة والصمود بحيث تقبل فيه هذا الإغراء ، وتهتبل هذه الفرص السانحة ، فعلينا أن نضع اللوم حيث يجب أن يوضع .

وهناك على الأقل الكثير من الصدق فى المذهب الجبرى الاقتصادى . فالصناعة ليست خارج نطاق الحياة الإنسانية بل فى داخله . وتغلق التقاليد المهذبة عيونها عن هذه الحقيقة ، فتدفع بالصناعة ، وصورتها المادية ، عاطفيًا وعقليًا إلى منطقة بعيدة عن القيم الإنسانية . أما الوقوف عند حد الرفض العاطفى ، والشجب الأخلاقى للصناعة والتجارة ، على اعتبار أنهما ماديتان ، فهو أشبه بتركهما فى هذه المنطقة غير الإنسانية ، تعملان كأداتين فى أيدى أولئك الذين يستخدمونهما للأغراض الذاتية . ويعتبر هذا الموقف مشاركة للقوى التى تعمل على ترك الأمور فى مواضعها فهناك شراكة خفية أو (دوثروية) بين أولئك الذين يستخدمون النظام الاقتصادى ، القائم للربح المادى الأنانى ، وأولئك الذين يتجاهلونه ، لمصلحة مسراتهم الشخصية ، وكبريائهم الذاتى وتهربهم من المسؤولية .

تترك كل مهنة آثارها علـى الشخصية الفـردية ، وتكيف وجهة نظر صاحبها فى الحياة . ولا يناقش أحد فى هذه الحقيقة ، مثلما لا يناقش فى حقيقة ارتبـاط مستحقى الأجور بالآلة ، أو حقيـقة تكريس رجال الأعمال أنفسهم للمـهمات المالية . وقد يكون للمهن جـذورها فى الحوافز الفطرية للطبيعة الإنسـانية ، لكن متابعة هذه المهن وممارستهـا لا «تعبر» فقط عن هذه الحوافـز ، تاركة إياها دون تعديل ، بل أنها تقـرر آفاقها العـقلية ، وتعجل فى تجمع المعرفة وانبـثاق الأفكار وتكيف شكل الرغبة والمصلحة . ويعمل هذا التـأثير فى حالات أولئك الذين يجعلون من الفنـون الجميلة، والعلم والدين غايات فى حد ذاتها معزولة ومحجوبة عن الإشعاع والتمدد إلى غيـرها من المصالح (على اعـتبـار أن التطبيق يعنى الإشـعاع) بنفس النسبة التى يعمل بهـا فى حالات أولئك العاملين فى الصناعة . والبدائل هى الافتـقار إلى التطـبيق مع مـا يترتب عليـه من تضيـيق ومبالـغة فى التخصـص ، والتطبيق مع التوسع وزيادة الحرية . ويتـضح لكل شخص مفكر ذلك التضـييق فى ميدان الصناعة التى تستـخدم بمعزل عن الأهداف الاجتماعـية . أما المفكرون والأدباء ، الذين يعتقـدون غروراً ، بأنهم قد كرسوا حـياتهم لمتابعة الحقيـقة المجردة ، والجمال المطلق غـير المشوب ، فكثيراً ما يتجـاهلون حقيقة أنهم وقعوا فى مثل هذا التـضييق والتشديد . وعلى الرغم من أن سلعـهم ، قد تكون أكثـر نقاءاً ونـساميًا ، إلا أنهم ينهـمكون فى التـملك والاسـتـحوار، ومـا لم يعنوا بنـفع ما ينـتجـون

وبتفاعلاته التـوسعية ، فإنهم يصبـحون أيضًا من محتكرى راس المال . واحتكار رأس المال الروحى قـد يصبح فى النهاية أكثـر ضررًا من احتكار رأس المال المادى .

أن التأثيـر الهدام للعلم فى المعـتقدات التى طالما آمن بهـا الإنسان ، والقيم التى كان يجلها ، هو سبب كبير للفزع من العلم ومن تطبيقه على الحياة . وينطبق قانون قوة الاستمـرار على ملكة المخيلة وعلى ما يتبعها ، كمـا ينطبق على الأشياء الطبـيعية الفـيزيقية . ولا أفـترض أن بالإمكان التحول فجأة من هذه التأثيرات السلبية إلى تأثيرات إيجابية ممكنة وبناءة . ولكن ما دمنا نرفض القيام بمحاولة لتغيير الاتجاه ، الذى يتطلع فيه الخيال إلى العالم ، ومـا دمنا نصر على عدم الرغـبة فى إعادة فـحص المقاييس والقيم السابقـة ، فسيظل العلم مرتديًا مظهـره السلبى . ولنأخذ العلم ، على ما هو عليه (بما فى ذلك تطبيقه على الآلة) فـسنبدأ حتمًا فى اعتباره كخالق قادر لقيم وأهداف جديدة . وستوفر لنا بشائر وافرة على التحرر ، وزيادة الحوافز ، والاسـتقلال والابتكارية التى يأتى بها العلـم فى ميادينه المقررة إلى العـالم الفرد ، وستبـدو كلها كوسـائل لأصالة الابتكار وفى خـدمة التـحول الفـردى . وحتى بالنسـبة إلـى تلك العلوم التى نسعـد بتسميتها ، بالعلوم «النقـية المجردة» هناك درس ذو مغزى فى الغريزة التى تحملنا على الكلام عن قوانين نيوتن واينشتاين .

ولما كان الإمعان الحر للتفكير ، هو أعظم المباهج المتيسرة للإنسان ،

فإن التفكير العلمى ، المندمج فى العقل الفـردى ، يضيف كثيراً إلى تمتع الإنسان بالوجـود . ولم يعم التمتع بمـباهج التفكيـر والتحقـيق فى وقتنا الحاضر . لكن من يتمتع بهما مرة ، يصعب عليه أن يستبدلهما بأية ملذة أخرى ، ومع ذلك فمـا زالا محدودين فى النوعية ، كـما فى عدد الذين يتشاطرونهمـا . إذ ما دام التفكير العلمي ، مقصـوراً على المجالات الفنية التكنيكيـة ، فسيظل مـفتقـراً إلى المدى الواسع والمادة المتنوعة المخـتلفة. وستظل مـادته الموضوعية ، فـنية فى الحدود التى يكون فـيها تطبيـقه فى الحياة الإنسانية محصوراً ومـقيداً . والعقل الذى يقلقه الخوف من أن شيئًا قديمًا وثمينًا قد يدمر ، هو العقل الذى يعاني الخوف من العلم . وكل من يقع تحت سيطرة هذا الخوف ، لا يمكن له أن يجـد العزاء أو الطمأنينة ، فى اكتشاف حقائق جديدة وتخطيط مثل عليا جديدة . أنه لا يسير بحرية على وجه هذه البسيطة ، لأنه مهووس بـالحاجة إلى حماية بعض ما يملكه من إيمان وتذوق . ذلك أن حب التـملك الذاتى لا يقـتصـر على المنافع المادية.

ولعل من خصائـص العلم ، أن يجد مجالاته فى المشـاكل والقضايا ولما كان العلم هو البحـث والتنقيب ، فالصعوبات والعـقد ، هى الغذاء الذى يعيش عليه. وعلى الإنسان أن لا يخشى من التباينات والتناقضات، التى تثير المشاكل ، بل أن يتحملها بكل ما لديه من اصطبار على المشقة، لأنها الأمور التى يـجب أن يصارعها فى النهاية . إن كـلا منا يعانى هذه

المصاعب فى نطاق علاقـاته الشخصية ، سواء أكانت فى صـلاته القريبة المباشرة ، أو فى ارتباطاته الواسعة التى نسميها اصطلاحًا بالمجتمع . وقد أصبـحت الاحتكاكات الشـخصـية فى عصـرنا الحاضر ، من الأسـباب الرئيسـية للألم . ولا أسـتطيع القول بأن جـميع الآلام سـتختـفى بدمج الطريقة العلمية فى الاستعداد الفردى ، ولكننى أقول ، بأن هذه الآلام قد ازدادت زيادة هائلة ، نتيجة عدم ميلنا إلى تناول هذه الاحتكاكات كمشاكل تعالج بصـورة إدراكية . وسيخف كـثيرًا الشقـاء النابع من انكماشنا على أنفسنا ، وسيتحول جزئيًا إلى المتـعة المترتبة على التفكير الطليق ، إذا ما أخذنا تلك الاحتكاكات كفرص لمزاولة التفكيـر ، على اعتبار أنها مشاكل ذات اتجاه ومنفذ موضوعيين .

ونحن نقاسى ، كما قلت فى الماضى ، من الارتباكات التى تنشأ فى خصوصيات العـلاقات الشخصية ، لكن علاقات المجـتمع الأكثر تنائيًا ، تثير أيضًا مشاكلها . فقد كثر الحديث مؤخرًا عن «المشاكل الإجتماعية» ، وإن كنا لا نعامـلها كمـشاكل ، بالمعنى الإدراكى للكلمـة . إذ أننا نفكر فيها «كـمساوئ» تحتاج إلى تقويم أو رذائل أو أعمال شـيطانية تحتاج إلى «إصلاح» . وانشغـالنا بهذه الأفكار ، يبرهن على مـدى بعدنا عن النهج العلمى وأنا لا أقول أن موقف الطبيب الذى يعتبر مريضة «حالة جميلة»، موقف مثالى كليًا ، ولكنه أكثر صحة وسلامة ، وادعى للرجاء من إصرار العادة التى سبقـت عصر العلم على الانشغال بالشرور وإصـلاحها. لقد

أصبحت الطريقة الشـائعة فى معالجة الجريمة والمجرمين ، تذكـرا واقتباساً من طريقة معالجة الأمراض فى الماضى ، عندما كان المعتقد أن الأصل فى الأمراض معنوى وشخصى ، وإن عدواً ، قد يكون شيطاناً أو إنساناً ، قد وضع مادة غـريبة فى شـخص المريض . أما المعـالجة الصـحيحـة المؤثرة للأمراض ، فقد بدأت عندما اعتبرت الأمراض ذات منشأ باطنى ناجم عن التفـاعلات بين الجسـم البشرى والمحـيط الطبيعى . وقـد بدأنا نرى فى الجريمة ، بالفـعل ، مظهراً تفاعلياً بين الفرد ومـحيطه الاجتمـاعى ، وما زلنا بالنسبة إلى الجـريمة ، كما بالنسبة إلى غيـرها من الشرور الأخرى ، نفكر ونعمل ، بموجب المصطلحات «الأخلاقيـة» السابقة للعصر العلمى . وهذا التصـور «ما قبل العلمى» للشـر ، قد يكون الحاجـز الرئيسى الذى يقوم أمام الإصلاح الحـقيقى ، الذى يعتبـر مطابقاً لإعادة التكوين بطريقة بناءة .

ولما كان العلم يبدأ انطلاقـه بالأسئلة والتحقيقـات ، فإنه تبعاً لذلك قتال مهلك لكل عملية ترمى لتكوين أنظمة إجتماعية وبرامج ذات أغراض ثابتة . وعلى الرغم من إفلاس النظم العقائدية السابقة ، فمن الصعب أن نتنازل عن إيماننا بالنظام وبعـقيدة شـاملة ، إذ ما زلنا ، نواصل التـفكير والنقاش ، وكـأن الصعوبة كانت فى النظام المعين الذى فـشل ، أو كأننا أخيراً قد أوشكنا على العثور على ما هو صحيح وكما لو أن أنظمة الماضى كلها كـانت باطلة . أن الخلل الحقيقـى يكمن فى موقف الإتكال على أى

من تلك الأنظمة . وبينما توحى إلينا الطريقة العلمية بأن نفك الروابط ، وأن ندرس بدقة وتحديد ، وأن نبحث عن الحلول فى حدود المشاكل المركزة حالما تظهر أمامنا ، فإنه ليس من السهل تصور الفرق الذى سيترتب على تحول التفكير إلى التمحيص التمييزى والتحليل . فالعقائد الجامعة ، وجميع المثل الشاملة ، كلها تعجز أمام الأوضاع الواقعية ، لأن العمل دائمًا يعنى عمل شىء معين ، بل أنها أسوأ من ان تكون عاجزة فحسب . أنها تجر إلى حالات انفعالية غامضة وعمياء تحتل الفجاجة مركز الصدارة فى كيانها حيث يمكن لأصحاب الغايات ، الذين احتفظوا برباطة جأشهم ومهارتهم ، أن يسيروا الفعل بسهولة ، وخاصة أن الفعل يحذو حذو العاطفة الانفعالية البالغة القوة . وما من شىء خليق بأن يؤدى ، مثلاً ، إلى القضاء على الحرب من إبدال أسبابها المردودة إلى غرام عام بمثل «الحرية والإنسانية والعدالة والحضارة» وذلك عن طريق تحليل نوعى يبين أسبابها الأخرى الحقيقية .

وستقودنا جميع هذه الاعتبارات إلى أن ضائقة الفرد هى نتائج مسئولية الفرد نفسه عن الوقت الذى يمضى ، قبل أن يتمكن مبدأ جديد من شق طريقه ، متوغلا فى عقل الفرد على نطاق واسع . ومع مضى الزمن تصبح المسئولية فردية ليس إلا ، إذ أن الفردية منيعة لا تقهر ، ومن طبيعتها أن تفرض نفسها وتؤكد ذاتها . والحركة الأولى فى نفاهة فرد متكامل ، تسير وفقًا لذلك الفرد بالذات . إذ مهما كانت المهنة التى

يجد نفسه عاملاً فيها ، والمصالح التى تشغله ، فإنه يكون هو نفسه وليس غيره ، ويظل يعيش فى أحوال مرنة ومطاطة إلى حد ما .

وقد اعتدنا على الغموض والرحابة عند تفكيرنا فى المجتمع . لكن علينا أن ننسى «المجتمع» وأن نفكر بالقانون والصناعة ، والدين ، والطب، والسياسة ، والفن ، والتربية والفلسفة ، على أن يكون تفكيرنا فيها مجموعيًا . فنقط الاتصال ليست متماثلة بين أى شخصين ، وتبعًا لذلك فإن المواضيع التى تفرضها المصالح والمهن، لا تتماثل مرتين أبدًا . وليس هناك من صلة على درجة من الثبات واللاتطورية ، بحيث لا تذلل عند نقطة ما . وجميع هذه المهن والمشاغل ، هى الطرق التى يفعل بواسطتها العالم فعله فينا ، ونفعل بواسطتها فعلنا فى العالم . فليس هناك من مجتمع ينجو منها ، ولا عمل يخلو من وجودها . والانسجام مع الأوضاع ليس تجانسًا مفردًا أو رتيبًا ، بل قضية منوعة تتطلب إقدامًا فرديًا .

وتعود مناعة الفردية إلى أنها أسلوب متميز فى الحساسية والانتخاب والاختيار ، والاستجابة والانتفاع من الأوضاع . ويستحيل لهذا السبب وحده ، لا لغيره ، تطوير الفردية المتكاملة عن طريق أى نظام أو برنامج شامل ، فليس فى وسع أى فرد أن يصمم نيابة عن آخر . كما ليس فى وسعه ، أن يصمم لنفسه كلية ، فوريا وإلى الأبد . أن أسلوبًا بيئيًا للانتخاب يعطى الاتجاه والديمومة ، لكن التعبير المحدود لا يوجد إلا فى

الظروف المتغيرة والأشكال المختلفة . ويجب اللجوء ، دائمًا وتكراراً ، إلى الإختيار الإنتقائى وإلى الإنتفاع من الأوضاع . وما دمنا نعيش فى عالم متحرك ، نتغير مع تفاعلاتنا فيه ، فكل عمل من أعمالنا ينتج منظوراً جديداً ، يتطلب ممارسة جديدة للتفضيل . وإذا ما ظل الفرد ، مع مضى الزمن ، ضائعًا ، فذلك لأنه اختار عدم الشعور بالمسئولية ، أما إذا ظل حزينًا منقبض النفس ، فلأنه اختار طريق التطفلية السهلة .

والتسليم من ناحية الإنحراف فى الاتجاه ليس شيئًا يتطلب تحقيقه جهدًا ، بل هو شىء يجب أن يقهر . أنه شىء «طبيعى» من ناحية سهولته ، إلا أنه يتخذ مئات الأشكال . ولعل تصفيق الروتاريين للأوضاع الراهنة ، مظهر من مظاهر هذه الأشكال . ويتألف الشكل الآخر من الخنوع والإذعان من التخلى عن قيم حضارة جديدة ، فى سبيل قيم حضارة ماضية . وما ارتداء مظهر إحدى الحضارات الميتة ، إلا وسيلة أخرى من وسائل التبويب وجمع الصفوف . أما التكامل الحقيقى فيكمن، بالنسبة إلى الحاضر ، فى التجاوب الفعال مع ظروف الحاضر كما هى ، فى جهد لتحويلها وفقًا لاحتمال أختير عن صادق وعى وإحساس .

وتكون الفردية فى بداية الأمر عفوية وغير مصقولة . أنها طاقة وقدرة على التطور . ومع ذلك فإنها أسلوب فريد للفعل فى ومع عالم من الأشياء والأشخاص . أنها ليست شيئًا كاملاً فى حد ذاته ، كخزانة فى

بيت، أو درج سرى فى مكتب ملئ بالكنوز التى تنتظر من يغدقها على العالم . ولما كانت الفردية طريقة بارزة للإحساس بصدمات العالم ، ولإظهار ميول إيثارية فى التجاوب مع هذه الصدمات ، فإنها تتطور ، فى الشكل والمظهر ، عن طريق تفاعل مع الأوضاع الفعلية ، وهى ليست كاملة فى نفسها إلا بقدر ما تكون أنبوبة الدهان عند الرسام كاملة بدون لوحة يرسم عليها . أن العمل الفنى هو الشىء الفردى الصادق ، وهو ثمرة التفاعل بين الدهان واللوحة عن طريق وسيط من خيال الفنان البارز وقوته . فالفردية القادرة للفنان تأخذ عن طريق تصميمها ، شكلاً مرئيًا ودائمًا . والفرض بأن الفردية شىء يصنع سلفًا ، يشهد دائمًا للأسلوبية، لا للأسلوب نفسه ، لأن الأسلوب شىء ابتكارى خلاق ، بل أنه شىء يتشكل إبان عملية خلق أشياء أخرى .

يستعصى المستقبل دائمًا على التكهن . فالمثل العليا ، بما فى ضمنها تلك المتعلقة بفردية جديدة ومؤثرة ، يجب أن تصاغ من إمكانات الظروف الراهنة ، حتى ولو كانت تلك التى تشكل عصرًا صناعيًا واتحاديًا . وتتخذ المثل شكلاً ، وتنال محتوى «عندما تعمل فى إعادة تكوين الأوضاع». وقد نضع ، رغبة منا فى استمرار الاتجاه ، مخططًا لبرنامج عمل ، توقعًا منا للظروف كما تظهر . أما وضع برنامج للأهداف والمثل، إذا أبقى بمعزل عن المنهج المرن والمنطقى ، فإنه يصبح عائقًا ، لأن طبيعته القاسية والصلبة ، تتخيل عالمًا ثابتًا ، وفردًا جامدًا ، لا يتحرك ،

وكلاهمـا غير موجـود قطعًا . وقد يشير ذلك إلـى أن فى إمكاننا التنبوء بالمستقبل ، لكنها محاولة ، تنتهى كما قال بعضهم ، بالتنبوء عن الماضى أو عن احتمالات تكرره .

وايمرسون الذى قال أن «المجـتمع فى كل مكان يتآمر على أعـضائه» هو ذاته الذى قال فى نفس مقاله «اقبلوا بالوضع الذى أوجدته لكم العناية الآلهيـة ، واقبلوا بمجتـمع معاصـريكم ، وبترابط الأحـداث» لكن عندما تؤخذ الحـوادث منفصلة ، وتبحث فى مـعزل عن التفاعـلات الناتجة عن الفرد الذى يملك حق الاختيـار ، فإنها تكون فعلاً متـآمرة ضد الفردية . وينطبق هذا القول على المجتمع، عندما يقبل كشىء ثابت بين المنظمات . ولكن لما كـان «ترابط الأحداث» و «مـجـتمع المعـاصـرين» يتألفـان من مشـاركات وارتباطات عـديدة وسيـارة ، فإنها السـبيل الوحـيد لتحـقيق إمكانات الفردية .

وقد بين أطباء الأمراض العقلية ، أن الكثير من التفككات والتبددات العقلية فى الفـرد ناجم عن انكفائه من الحقيقة إلى مـجرد عالم باطنى . لكن هناك مع ذلك بعض الأشكال الأربية البارعة للانسـحاب ، وبعضها قائم فى النظم الفلسفية، ويجد فى الآداب المعاصرة . وقد قال «ايمرسون» «أن من العـبث، أن تبحث عن العـبقـرية لتعـيد مـعجزاتهـا فى الفنون القديمة. فـغريزتها تدفعـها إلى العثـور على الجمال والجلال فى الحـقائق الجديـدة واللازمة ، فى الحـقل ، وعلى قارعـة الطريق ، فى المصنع وفى

الحانوت » . وعلى كل منا ، إذا أردنا اكتساب فردية كاملة . أن يزرع حقله ، على أن لا يحيطه بسياج ، ولا يجعله حظيرة محددة ومفصولة . فحقلنا من زاوية تماسه مع طريقنا فى الحياة ، هو العالم . وعندما نقبل بالعالم الصناعى والمتحد المتكتل الذى نعيش فيه ، ونحقق بذلك الشرط الأولى فى تفاعلنا معه ، فإننا كأجزاء من الحاضر السيار ، نخلق أنفسنا إذ نخلق مستقبلاً مجهولاً .